فتح المغيث في معرفة علل الحديث

إعداد الدكتور

إبراهيم بن احمد شبانه آل دراز

مدرس بقسم الحديث الشريف وعلومه

بكلية أصول الدين والدعوة بالمنصورة

مُقَدِّمَة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله تعالى فلا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يُضْلِلْ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ (١)،

{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ } (٢) ، { يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا }(٣) ،{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا . يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا }(٤).

---

١) مقدمة خطبة الحاجة وكان النبي ﷺ يعلمها أصحابه ﷺ ، وقد أخرجه مسلم في الصحيح : كتاب الجمعة باب تخفيف الصلاة والخطبة (٥٩٣/٢) ح ٨٦٨ من حديث ابن عباس ﷺ.

_ وله شاهد من حديث ابن مسعود ﷺ وفيه : إلحاق الثلاث آيات بمقدمة خطبة الحاجة ، وقد رواه أبو داود في السنن : كتاب النكاح باب في خطبة النكاح (٦٤٤/١) ح ٢١١٨ ، والترمذي في السنن :كتاب النكاح باب ما جاء في خطبة النكاح (٤١٣/٣) ح١١٠٥ ، والنسائي في السنن : كتاب الجمعة باب كيفية الخطبة (١٠٤/٣) ح١٤٠٤، وابن ماجه في السنن : كتاب النكاح باب خطبة النكاح (٦٠٩/١) ح ١٨٩٢ ، وأحمد في مسنده (٣٩٢/١) ح ٣٧٢٠ خمستهم من طريق أبي إسحاق يحدث عن أبي عبيدة عن عبد الله ...الحديث مرفوعا، وقال الترمذي : حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

٢) سورة آل عمران الآية رقم ١٠٢ .

٣) سورة النساء الآية رقم ١ .

٤) سورة الأحزاب الآيتان رقم ٧٠ ، ٧١ .

أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ خَيْرَ ٱلْحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وَخَيْرُ ٱلْهُدَى هُدَى مُحَمَّدٍ، وَشَرَّ ٱلْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ (١).

اللهم صل على محمد ، و على أهل بيته ، و على أزواجه و ذريته ، كما صليت على آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد ، و بارك على محمدٍ ، و على آل محمد ، وعلى أزواجه و ذريته ، كما باركت على إبراهيم ، إنك حميد مجيد.

إنّ علم السنة النبوية بعد الكتاب العزيز أعظم العلوم قدرًا وأرقاها شرفًا وفخرًا، إذ عليه مبنى قواعد أحكام الشريعة الإسلامية، وبه تظهر تفاصيل مجملات الآيات القرآنية، وكيف لا ومصدره عمن لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى!!.

ولأن الحديث الشريف لم يدون رسمياً في عهد الرسول ﷺ ولا في عهد الخلفاء الراشدين ؛ فقد لقي من السلف و الخلف عناية كبيرة ، وجهدًا مميزاً كي لا يضاف إلى قول رسول الله ﷺ ما ليس منه ؛ ومن ثم نشأ بجانب علم الحديث رواية علم آخر يخدمه و هو: علم الحديث دراية الذي يندرج تحته علم العلل .

وكما هو معلوم أن الحديث الشريف ينقسم من حيث القبول والرد إلى صحيح وحسن و ضعيف ، ومن شروط صحة الحديث انتفاء العلة القادحة فيه ، ومن ثم كان علم العلل جليل المقدار ؛لأنه كالميزان في رد أو قبول الأخبار و الآثار ، و معرفة هذا النوع من أدق فنون علم الحديث ، و أكثرها تشعبا .

---

١) رواه مسلم في الصحيح : كتاب الجمعة بَابُ تَخْفِيفِ الصَّلَاةِ وَالْخُطْبَةِ (٥٩٢/٢) ح٨٦٧ من حديث جابر ﷺ .

قال الخطيب البغدادي(٤٦٣هـ) رحمه الله : معرفة علل الحديث أجلّ أنواع علم الحديث (١) .

قال العلائي (٧٦١هـ) رحمه الله : وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكاً ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهماً غايصاً واطلاعاً حاوياً وإدراكاً لمراتب الرواة ومعرفة ثاقبة ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم وإليهم المرجع في ذلك لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك والاطلاع على غوامضه دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك. (٢)

قَالَ الْحميدِي(٤٨٨هـ) رحمه الله : ثَلَاثَة أَشْيَاء يجب تَقْدِيم الْعِنَايَة بهَا: الْعلَل وَأحسن مَا وضع فِيهِ كتاب الدارَقُطْنِيّ، و " المؤتلف والمختلف " وَأحسن مَا فِيهِ كتاب " ابْن مَاكُولَا "، و " الوفيات " وَلَيْسَ فِيهِ كتاب. (٣)

وليس الحديث عن هذا العلم من باب إظهار العوار أو التنقص لأحد ، كلا والله ، ولكن من باب النصيحة لله تعالى ولرسوله ﷺ ،

قال ابن رجب (٧٩٥هـ)رحمه الله : أَمَّا أهلُ العلمِ والمعرفةِ، والسُّنَّةِ والجماعة، فإنَّما يَذْكُرون عِلَلَ الحديثِ نصيحةً لِلدِّين، وحفظًا لسُنَّة النبيِّ ، وصيانةً لها، وتمييزًا مما يَدْخُلُ على رواتها من الغَلَطِ والسَّهْوِ والوَهَمِ، ولا يوجبُ ذلك عندهم طَعْنًا في غير الأحاديث المُعَلَّة، بل تَقْوَى بذلك الأحاديثُ السليمةُ عندهم؛ لبراءتها من العلل، وسلامتها من الآفات، فهؤلاءِ هم العارفونَ بِسُنَّةِ رسول الله ﷺحقًّا، وهم النُّقَّاد

---

١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/٢٩٤) .

٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/٧٧٧) .

٣) اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر للمناوي (٢/٩)

الجهابذةُ الذين ينتقدون انتقاد الصيرفي الحاذقِ للنَّقْدِ البَهْرَجِ من الخالص، وانتقاد الجوهري الحاذق للجوهر مما لُبِّسَ به. (١)

ولهذا فليس لأحد أن يخوض غمار هذا العلم إلا إذا توافرت فيه الأهلية لذلك من علم وبصيرة ورويـة واطلاع على الأحاديث ومخالطة للعلماء ومشاورتهم في ذلك .

قال السخاوي (٩٠٢هـ) رحمه الله : هَذَا النَّوْعُ مِنْ أَعْمَضِ الْأَنْوَاعِ وَأَدَقِّهَا، وَلِذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ كَمَا سَلَفَ إِلَّا الْجَهَابِذَةُ أَهْلُ الْحِفْظِ وَالْخِبْرَةِ وَالْفَهْمِ الثَّاقِبِ مِثْلُ ابْنِ الْمَدِينِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَالْبُخَارِيِّ، وَيَعْقُوبَ بْنِ شَيْبَةَ، وَأَبِي حَاتِمٍ، وَأَبِي زُرْعَةَ، وَالدَّارَقُطْنِيِّ، وَلِكَفَائِهِ كَانَ بَعْضُ الْحُفَّاظِ يَقُولُ: مَعْرِفَتُنَا بِهَذَا كَهَانَةٌ عِنْدَ الْجَاهِلِ، وَقَالَ ابْنُ مَهْدِيٍّ: هِيَ إِلْهَامٌ، لَوْ قُلْتَ لِلْقَيِّمِ بِالْعِلَلِ: مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا؟ لَمْ تَكُنْ لَهُ حُجَّةٌ، يَعْنِي يُعْبِرُ بِهَا غَالِبًا، وَإِلَّا فَفِي نَفْسِهِ حُجَجٌ لِلْقَوْلِ وَلِلدَّفْعِ، وَسُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنِ الْحُجَّةِ لِقَوْلِهِ، فَقَالَ: أَنْ تَسْأَلَنِي عَنْ حَدِيثٍ، ثُمَّ تَسْأَلَ عَنْهُ ابْنَ وَارَةَ وَأَبَا حَاتِمٍ، وَتَسْمَعَ جَوَابَ كُلٍّ مِنَّا، وَلَا تُخْبِرَ وَاحِدًا مِنَّا بِجَوَابِ الْآخَرِ، فَإِنِ اتَّفَقْنَا فَاعْلَمْ صِحَّةَ مَا قُلْنَا، وَإِنِ اخْتَلَفْنَا فَاعْلَمْ أَنَّا تَكَلَّمْنَا بِمَا أَدَّى إِلَيْنَا اجْتِهَادُنَا، فَفَعَلَ، فَاتَّفَقُوا، فَقَالَ السَّائِلُ: أَشْهَدُ أَنَّ هَذَا الْعِلْمَ إِلْهَامٌ (٢).

قال أَحْمَد بْن صَالِح : معرفةُ الحديثِ بمنزلةِ معرفة الذَّهَبِ والسَّبَجِ ؛ فإنَّ الجَوْهَرِيَّ إنَّمَا يَعْرِفُهُ أهْلُهُ ، وَلَيْسَ للبصيرِ فِيهِ حُجَّةٌ إِذَا قِيلَ لَهُ: كيف قلتَ: «إنَّ هَذَا بائنٌ» ؟ يعني: الجيِّدَ أو الرديءَ (٣).

---

١) شرح علل الترمذي (٨٩٤/٢) .

٢) فتح المغيث للسخاوي (٢٨٨/١).

٣) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣٨٩/١) .

فالله تعالى بلطيف عنايته أقام لعلم الحديث رجالاً نقادًا تفرغوا له وأفنوا أعمرهم في تحصيله والبحث عن غوامضه وعلله ورجاله ومعرفة مراتبهم في القوة واللين ، فتقليدهم والمشي وراءهم وإمعان النظر في تواليفهم وكثرة مجالسة حفاظ الوقت مع الفهم وجودة التصور ومداومة الاشتغال وملازمة التقوى والتواضع يوجب لك إن شاء معرفة السنن النبوية ولا قوة إلا بالله . (١)

ولا يظنن أحد أن هذا العلم عديم الفائدة أو تضييع للوقت في استخراج علة أو غيرها قد مات صاحبها ، بل لهذا العلم حلاوة لا يدركها إلا من اشتغل به واجتهد فيه ، ذلك أنه يوقف الباحث على ضخامة هذا التراث النبوي ، ومدى جهد السلف رحمهم الله في الذب عن سنة رسول ﷺ ، وتحمل المشاق في سبيل ذلك ، كما أن هذا العلم يميز الصحيح من غيره ، ويدفع التناقض عن السنة ،وكذا الطعن في الرواة وقلة الثقة بهم ، مما سيتضح من خلال صفحات هذا البحث.

من أجل هذا كله أردت البحث في هذا العلم لعلى أنال بركة علم السابقين واللاحقين ، فقمت بالكتابة فيه ، وأسميته (فتح المغيث في معرفة علل الحديث) أسوة بشيخنا العلامة المحقق الإمام السخاوى رحمه الله في تسمية كتابه شرح ألفية الحديث ، وأسأل الله النفع به والانتفاع ، وقسمت الكتابة فيه إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة ،

_ أما المقدمة : فبينت فيها بعض جهود العلماء في حفظ حديث رسول ﷺ من خلال الاهتمام بعلم علل الحديث .

---

١) السابق (٢٣٦/١).

_ **وأما الفصل الأول :**

فبعنوان (مقدمة في علم علل الحديث الشريف) وفيه ستة مباحث :

- **المبحث الأول : مبادئ علم العلل .**
- **المبحث الثاني : حقيقة العلة لغة واصطلاحا .**
- **المبحث الثالث : تعريف الحديث المعل وبيان حكمه .**
- **المبحث الرابع:** نشأة علم علل الحديث .
- **المبحث الخامس:** أهمية علم علل الحديث .
- **المبحث السادس :** مصنفات العلماء في علم علل الحديث .

_ **وأما الفصل الثاني :**

فبعنوان : (العلة : أقسامها ـ أسبابها ـ طرق معرفتها)وفيه ثلاثة مباحث :

- **المبحث الأول : أقسام العلة .**
- **المبحث الثاني : أسباب العلة .**
- **المبحث الثالث :طرق معرفة العلة .**

_ **وأما الفصل الثالث :**

فبعنوان: (أجناس العلة وما تزول به) وفيه مبحثان :

- **المبحث الأول : أجناس العلة**
- **المبحث الثاني :** ما تزول به العلة .

_ **وأما الفصل الرابع :فبعنوان** (ما يعل به الإسناد والمتن) وفيه مبحثان :

- **المبحث الأول : على الإسناد .**
- **المبحث الثاني : على المتن .**

والله تعالى المسئول أن يجعله خالصا لوجهه الكريم ، وموجباً للفوز برضوانه في جنات النعيم ، وأن ينفع به صاحبه وكاتبه وقارئه في الدنيا والآخرة ، وأن لا يجعل ما علمنا علينا وبالاً ، إنه أكرم الأكرمين وأرحم الراحمين لا يرد سؤالاً ، ولا يخيب آمالاً .

وَهَذَا غَايَةُ جُهْدِ الْمُقِلِّ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ. فَمَنْ كَلَ عِنْدَهُ فَضْلُ عِلْمٍ فَلْيَجُدْ بِهِ، أَوْ فَلْيَعْذُرْ، وَلا يُبَادِرُ إِلَى الإِنْكَارِ. فَكَمْ بَيْنَ الْهُدْهُدِ وَنَبِيِّ اللَّهِ سُلَيْمَانَ؟ وَهُوَ يَقُولُ لَهُ: {أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ} (١).

وها هو الكتابُ بين يَدَيْكَ أخي القارئ الكريم لك غُنْمُهُ، وعلينا غُرْمُهُ، ولا نستطيعُ أنْ نَصِفَ لك ما بُذِلَ فيه من جُهْد، نسألُ الله تعالى أَلاَّ يَحْرِمنا أَجْرَهُ، وحسبنا أنا بَذَلْنا وُسْعَنا ،وأسأل الله أن يوفقني لخدمة الإسلام وخاصة سنة رسول الله ﷺ ، ولا ندعي الكمل، فإنْ أصبنا فَمِنَ الله، وإنْ أخطأنا فَمِنْ أنفسنا ومِنَ الشيطان، مع دعائنا لِمَنْ أتحفَنا بشيءٍ من الملحوظاتِ حتى نَتَلافاها ونَتَدارَكَها في طبعةٍ لاحقة إنْ شاء الله.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا وحبيبنا محمد وآله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

---

١) مدارج السالكين بين إياك نعبد وإياك نستعين (٥٢/٢) والآية من سورة النمل رقم ٢٢.

الفصل الأول

مقدمة

في علم علل الحديث الشريف

وفيه خمسة مباحث :

- المبحث الأول : حقيقة العلة لغة واصطلاحا .
- المبحث الثاني : تعريف الحديث المعل وبيان حكمه .
- المبحث الثالث : نشأة علم علل الحديث .
- المبحث الرابع : أهمية علم علل الحديث .
- المبحث الخامس : مصنفات العلماء في علم علل الحديث .

المبحث الأول

مبادئ علم علل الحديث

جرت عادة كثير من المصنفين أن يبدؤوا تصنيفهم ببيان مبادئ العلم الذي يصنفون فيه ، وعلى منوالهم نسير فنقول : **مبادئ علم العلل أحد عشرة وهي :**

- **الاسم** : علل الحديث .
- **الموضوع** : تمحيص أحاديث الثقات ، وكشف ما يعتريها من وهم وخطأ ، أما أحاديث الضعفاء والمتروكين فأمرهم ّهين ، ووضوح خطئهم ّبين .
- **الحد** : علم يبحث عن الأوهام الخفية في مرويات الثقات .
- ثمرته : **الذب عن سنة النبي العدنان ﷺ** .
- نسبته : أحد فروع علم الحديث الشريف ، بل هو أدق وأجل فنونه .
- فضله : **ما ورد في الذب عن سنة النبي المصطفى ﷺ** .
- واضعه: جهابذة علم الحديث أمثال : على بن المدينى واحمد بن حنبل وابن معين ويحيى بن سعيد القطان وغيرهم .
- **استمداده** : من كلام أئمة علم الحديث في نقدهم المرويات .
- حكمه: فرض كفاية .
- مسائله: أوهام الثقات .
- شرفه : **من شرف حديث** رسول الله ﷺ **(١)**.

---

١) العلة وأجناسها عند المحدثين ص ٨ ، ٩ بتصرف .المؤلف: مصطفى باحو.

المبحث الثاني

حقيقة العلة لغة واصطلاحاً

العلة لغة : علّ : متعد و لازم ، نقول فيهما : عل يعل و مصدرهما: علا ، و أعله الله : **أي** : أصابه بعلة ،و العلة : **المرض ، و** حدث يشغل صاحبه عن وجهه ، كأن تلك العلة صارت شغلا ثانيا منعه من شغله الأول ، و علله بالشيء تعليلا ، أي: لهاه به كما يعلل الصبي بشيء من **الطعام** عن اللبن . (١)

قال ابن فارس : العين واللام أصول ثلاثة صحيحة: أحدها تكرر أو تكرير، والآخر عائق يعوق، والثالث ضعف في الشيء.

_ فالأول العلل، وهي الشربة الثانية. ويقال علل بعد نهل . ويقال أعل القوم، إذا شربت إبلهم عللا.**قال ابن الأعرابي:في العلل:** " ما زيارتك إيانا إلا سوم عالة " **أي على الإبل التي تعلى.**

_ **والأصل الآخر:** العائق يعوق. قال الخليل: العلة حدث يشغل صاحبه عن وجهه. ويقال اعتله عن كذا، أي اعتاقه. قال: فاعتله الدهر وللدهر علل.

_ **والأصل الثالث: العلة:** المرض، وصاحبها معتل.**قال ابن الأعرابي:** عل المريض يعل علة فهو عليل، ورجل عللة، أي كثير العلل ، والعل من الرجال: المسن الذي تضاءل وصغر جسمه ، وكل مسن من الحيوان عل، قال ابن الأعرابي: **العلّ**: الضعيف من كبر أو مرض.**قال الخليل: العلّ**: القراد الكبير، ولعله أن يكون ذهب إلى أنه الذي أتت عليه مدة طويلة فصار كالمسن (٢) .

---

١) مختار الصحاح : ٤٥١

٢) معجم مقاييس اللغة : ٤/١٢-١٤ .

والعِلة المَرَضُ. عَلَّ يَعِلُّ واعْتَلَّ أَي مَرِض، فَهُوَ عَلِيلٌ، وأَعَلَّه اللهُ، وَلَا أَعَلَّك اللهُ أَي لَا أَصابك بِعِلَّة. واعْتَلَّ عَلَيْهِ بِعِلَّةٍ واعْتَلَّه إِذا اعْتَاقَهُ عَنْ أَمر. واعْتَلَّه تَجَنَّى عَلَيْهِ. **والعِلَّةُ:** الحَدَث يَشْغَل صاحبَه عَنْ حاجَتِهِ، كأَنَّ تِلْكَ العِلَّة صَارَتْ شُغْلًا ثَانِيًا مَنَعه عَنْ شُغْله الأَول (١).

والعلة: الحدث يشغل صاحبه عن وجهه، وفي المثل: **"لا تعدم خرقاء علة "**، يقال هذا لكل متعذر وهو يقدر، وقد اعتل الرجل، وهذا علة لهذا، أي سبب. **ومعل:** يوم من أيام العجوز السبعة، التي تكون في آخر الشتاء (٢).

واصطلاحاً:

_ **قال ابن الصلاح (٦٤٣هـ):** العلة عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه (٣).

_ **وقال النووي (٦٧٦هـ):**عبارة عن سبب غامض قادح مع أن الظاهر السلامة منه (٤).

---

١) لسان العرب (٤٧١/١١) مادة علل.

٢) المحكم والمحيط الاعظم لابن سيده المرسي (٩٥/١).

٣) معرفة أنواع علوم الحديث ص٨١ . وقد اشتهر بين الناس أن اسمه " مقدمة ابن الصلاح " أو " علوم الحديث "، والحق أن واحداً من هذين الاسمين لَمْ يسمه به مؤلفه، وقد حقق هذا تحقيقاً علمياً الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر في فصل نفيس ضمَّنه كتابه القيم " توثيق النصوص وضبطها عن المحدِّثين " ص (١٠٢_١٠٨)

٤) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير (٤٤/١) .

_ **وقال الحافظ زين الدين عبد الرحيم العراقي (ت ٨٠٤هـ) : العلة** عبارة عن أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فأثرت فيه، أي قدحت في صحته (١).

وطرأت أي: ظَهَرَتْ لِلنَّاقِدِ مما يؤكد إطلاق العلة على الخفية لا الظاهرة ، وقد أطلق بعض العلماء العلة على ما ليس بغامض أو خفي ، فيدخل فيها العلة الظاهرة وغير الظاهرة .

قال ابن الصلاح : ثم اعلم انه قد يطلق اسم العلة على ما هو مقتضى لفظ العلة ؛ و كذلك تجد في كتب العلل الكثير من الجرح بالكذب **و الغفلة وسوء الحفظ و نحو ذلك من أنواع الجرح ، وسمى الترمذي النسخ علة(٢)** من علل الحديث (٣) ثم إن بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط ، حتى قال الخليلي : من أقسام الصحيح ما هو صحيح معلول، كما قال بعضهم: **من الصحيح ما هو صحيح شاذ ، والله أعلم. (٤)**

وعليه فابن الصلاح وابن حجر والصنعاني رحمهم الله يرون أن كل سبب يجرح به الراوي فيؤدي إلى ضعف الحديث يسمي علة .

---

١) شرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي) (٢٧٤/١)

٢) أخذه ابن الصلاح من قول الترمذي في علله الصغير : (جميع ما في هذا الكتاب من الحديث معمول به ما خلا حديثين ، وقد بينا (علة) الحديثين جميعاً في الكتاب) .

٣) قال العراقي : إن أراد به علة في العمل بالحديث فصحيح ، أو في صحته فلا ، إذ في الصحيح أحاديث كثيرة منسوخة . شرح التبصرة والتذكرة (٢٩٠/١)

٤) أنواع علوم الحديث (١٧،١٦/١) بتصرف .

_ قال ابن حجر(٨٥٢هـ) : و العلة أعم من أن تكون قادحة أو غير قادحة خفية أو واضحة . (١)

_ قال السيوطي (٩١١هـ) : وَأَطْلَقَ بَعْضُهُمُ الْعِلَّةَ عَلَى مُخَالَفَةٍ لَا تَقْدَحُ فِي صِحَّةِ الْحَدِيثِ، كَإِرْسَالِ مَا وَصَلَهُ الثِّقَةُ الضَّابِطُ، حَتَّى قَالَ: مِنَ الصَّحِيحِ صَحِيحٌ مُعَلَّلٌ، كَمَا قِيلَ: مِنْهُ صَحِيحٌ شَاذٌّ ، وَقَائِلُ ذَلِكَ: أَبُو يَعْلَى الْخَلِيلِيُّ فِي " الْإِرْشَادِ ".(٢)

_قال الصنعاني (١١٨٢هـ) : و كأن هذا التعريف أغلبي للعلة ، و إلا فانه سيأتي أنهم يعللون بأشياء ظاهرة غير خفية و لا غامضة. (٣)

ومن ينظر في كتب الشروح و التخريج و العلل يجد إطلاق لفظ العلة و المعلل و المعل على كثير من الأحاديث التي فيها جرح ظاهر كما في كتاب علل ابن أبي حاتم فقد أعل أحاديث بالانقطاع . (٤)

وقد علل ذلك الإمام السخاوي رحمه الله فقال : يحتمل أيضا أن التعليل بذلك من الخفيّ لخفاء وجود طريق آخر ينجبر بها ما في هذا من ضعف ،فكأن المعل أشار إلى تفرده . (٥)

---

١) النكت ٧٧١/٢ .

٢) تدريب الراوي (٣٠٣/١)

٣) توضيح الأفكار ٢٧/٢ . قلت : وأرى أن العلة لا تطلق إلا على السبب الغامض الخفي عملا بالتعريف ، وإلا ما كان هذا العلم عسرا على أحد ، وحين يطلق العلماء العلة الظاهرة فإنما يقصدون تضعيف الحديث لا العلة بمعناها الاصطلاحي ، والله أعلم .

٤) ينظر : أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء للدكتور / ماهر ياسين الفحل (١٥/١) ، والعلة وأجناسها عند المحدثين لمصطفى باحو (٢٥:١٠).

٥) فتح المغيث (٢٨٧/١) .

وبعد الوقوف على معنى العلة وأنها تكون ظاهرة أو خفية ، قادحة أو غير قادحة ، يطيب لنا الوقوف كذلك على معنى الحديث المعل وبيان حكمه ، وهذا في المبحث القادم .

المبحث الثالث

تعريف الحديث المعل وبيان حكمه

قبل التعريف أود أن أبين أن بعض العلماء قد أطلق على الحديث المعل اسم : المعلول ، و بعضهم اسم: المعلل ، وعلى هذه الإطلاقات تعقيبات :

_فقد اعترض النووي(٦٧٦هـ) رحمه الله على تسميته بالمعلول و قال : هو لحن. (١) . وذلك لأن اسم المفعول من أعل يكون معلاً وليس معلولاً .

_وقد اعترض السيوطي(٩١١هـ) رحمه الله على التسميتين ؛ فأيد النووي في قوله : إن التسمية بـ (المعلل) لحن ، و قال: لأن اسم المفعول من أعل الرباعي لا يأتي على مفعول ، ثم اعترض على التسمية بـ (معل)فقال : الأجود فيه (معل) بلام واحدة ؛ لأنه مفعول أعله قياسا ، و أما(معلل)فمفعول علل ؛ و هو لغة بمعنى : ألهاه بالشيء و شغله ، و ليس هذا الفعل بمستعمل في كلامهم(٢) .

_قال ابن الصلاح رحمه الله: وهو (التسمية بالمعلول) مرذول عند أهل العربية واللغة (٣).

قلت :قد استعمل المحدثون (منهم البخاري ، الترمذي ، الحاكم ، أبو داود، العقيلي ، الخليلي ، البيهقي ، ابن عبد البر رحمهم الله) المعل معلول ، وقد أجاز هذا الاستعمال بعض كبار أئمة اللغة كقطرب

---

١) التقريب والتيسير (٤٣/١).

٢) تدريب الراوي (٢٩٤/١). وقد استعمله السيوطي نفسه في كتابه !! ينظر التدريب (٦٥/١).

٣) معرفة أنواع علوم الحديث (٨٩/١)

والجوهري والمطرزي وغيرهم ، كما أن ابن سيده لم يجزم بخطأ هذا الاستعمال ، ولم يتفق أهل اللغة على تضعيف هذا ، وعليه فيجوز أن يقال : حديث معل ، ومعتل ، وعليل ،ومعلل، ومعلول . و الله أعلم .

أما تعريف الحديث المعل ، فقد تنوعت عبارات الحفاظ في تعريفه :

_ قال ابن الصلاح (٦٤٣هـ) : المعلل هو الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر (١) .

_ وقد نقل برهان الدين البقاعي (ت ٨٥٥هـ) عن العراقي قوله : والمعلل خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح (٢). وذكره السخاوي ولم ينسبه لأحد(٣) .

_ وقال الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) في تعريف المعلل :ثم الوهم إن اطلع عليه بالقرائن وجمع الطرق فهو المعلل (٤).

ولا يصلح هذا لأن يكون حدا للعلة، إذ هو بيان لطرق الكشف عن العلة.

التعريف المختار :

والذي نختاره هو ما نقله البقاعي عن العراقي: **والمعلل خبر** ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح ، وهو تعريف جامع لما يلي :

---

١) معرفة أنواع علوم الحديث ص٨١ .لكن يلاحظ على هذا التعريف أنه ذكر علة الإسناد، ولم يشمل علة المتن، التي لا تقل أهمية عن علة الإسناد.

٢) النكت الوفية بما في شرح الألفية (٥٠١/١) .

٣) فتح المغيث (٢٧٦/١).

٤) نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (٧٢٣/٤) .

ا _ في قوله "خبر" ذكر لعلة السند وعلة المتن لأن الخبر يشمل السند والمتن.

ب_ وفي قوله "ظاهرة السلامة" بيان أن العلة تكون في الحديث الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر.

ج_ قوله "اطلع فيه بعد التفتيش" دليل على خفاء القادح، وعلى إمعان النظر ولا يكون ذلك إلا من الناقد الفهم العارف.

د_ وقوله "على قادح" تعميم لأسباب العلل لتشمل العلل التي مدارها الحرج، وتلك الناشئة عن أوهام الثقات وما يلتبس عليهم ضبطه من الأخبار

وبذلك يكون هذا التعريف مطابقا لواقع كتب العلل التي اشتملت على أحاديث كثيرة أعلت بجرح راو من رواتها (١) .

وعليه فالحديث المعل يُشترط فيه شرطان :الأول : أن تكون العلة في الحديث خفية غامضة ، الثاني : أن تكون العلة قادحة في صحة الحديث .

علاقة المعنى اللغوي بالمعنى الاصطلاحي .

أما علاقة المعنى الاصطلاحي (بالتكرار) فواضحة حيث إن الحديث المعل لا يظهر وجه العلة فيه إلا بعد البحث والتفتيش وتكرار ذلك ، وأما علاقته **(بالعائق)** ، فإن الحديث المعلول عاقته العلة عن تصحيحه والعمل به ، وأما علاقته **(بالمرض)** فوجوب الضعف ، والظاهر مما سبق إيراده أن أقرب هذه المعاني إلى اصطلاح المحدثين هو المعنى الثالث إلا أن للمعنيين الآخرين علاقة بالعلة عند المحدثين ، فالمعنى

---

١) مقدمة شرح علل الترمذي لابن رجب (٢٣/١).

اللغوي الأول يدخل في وسيلة تحصيل العلة ، والمعنى الثاني هو نتيجة وثمرة وجود العلة .

حكم الحديث المعل :

الحديث المعل إما أن يكون معلاً بعلة قادحة أ و غير قادحة ، فإن كل معلاً بعلة قادحة فهو ضعيف لا يحتج به ، لعدم ضبط الراوي ، وإن كان معلاً بعلة غير قادحة فإنها لا تؤثر في صحة الحديث ،فهناك من العلماء من أطلق العلة على ما ليس بقادح كما سبق .

المبحث الرابع
نشأة علم علل الحديث

معلوم أن مدار معرفةِ الصحيح من السقيم من الحديثِ **على الإسناد** الذي هو مِنَ الدين ، والنظرُ في الإسنادِ يكونُ في اتصالِهِ وثِقَةِ رجاله؛ إلا أن المحدثين وضعوا نُصْبَ أعينهم أمرًا آخَرَ، وهو أن الثقةَ قد يَهِمُ، وربما زَلَّ في دِينِ الله ما ليس منه بسببِ أوهامِ الثقاتِ الذين يُظَنُّ بهم **الظن** الحسن؛ فَمِنْ هنا نشأ عِلْمُ عِلَلِ الحديث الذي يُعْنَى أولُ ما يُعْنَى بأوهامِ الثقات(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « ...كما أنهم _ **أي العلماء** _ يَسْتَشهدونَ ويَعْتبرونَ بحديثِ الذي فيه سوءُ حفظ، فإنهم أيضًا يضعفون مِنْ حديثِ الثقة الصدوقِ الضابطِ أشياءَ تبين لهم أنه غَلِطَ فيها، بأمورٍ يستدلون بها، ويسمون هذا: «عِلْمَ عِلَلِ الحديث» ، وهو مِنْ أشرفِ علومهم، بحيثُ يكونُ الحديثُ قد رواه ثقةٌ ضابطٌ وغَلِطَ فيه، وغَلَطُهُ فيه عُرِفَ إما بسببٍ ظاهرٍ أو خفيٍ (٢).

ولقد بدأ علم علل الحديث منذ بدأ علم الحديث عموما ، فهو مبحث من مباحثه ، بل هو أجل علومه وأدقها،ولقد اهتم الصحابة به بتثبتهم من رواية الأخبار ونقلها مثل ما حدث من عمر بن الخطاب ﷺ **في الاستئذان ، وعلي بن أبي طالب** ﷺ في استحلافه من يحدثه عن رسول ﷺ ، في صورة مصغرة مبكرة مساير لعلم الحديث جمعا ونقدا من

---

١) مقدمة علل الحديث لابن بي حاتم (١/١٥،١٦).

٢) مجموع الفتاوى (١٣/٣٥٢) وذكر على ذلك أمثلة كحديث تزويج النبي ﷺ من ميمونة وهو حلال .

زمن الصحابة ﷺ، لكن الوهم قليل عند الصحابة لقوة حفظهم وسيلان أذهانهم وشدة توقيهم وقرب عهدهم برسول الله ﷺ .

وقد أوهمت السيدة عائشة رضي الله عنها بعض الصحابة واستدركت عليهم ، وإن كتاب"الإجابة فيما استدركته عائشة على الصحابة " للزركشي (٧٩٤هـ)، أكبر دليل لهذا ، فَعَنْ أَبِي عطية قَالَ: دخلت أَنَا ومَسْرُوق عَلَى عَائِشَة رَضِيَ الله عَنْهَا فَقَالَ: مَسْرُوق قَالَ: عَبْد ِ ْ بْنُ مَسْعُود : من أحب لقاء ِ أحب ِ لقاءه ومن كَرِهَ لقاء ِ كَرِهَ ِ لقاءه ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ ُ: يرحم الله أَبَا عَبْد الرَّحْمَن حَدَّثَ بأول الْحَدِيْث ولم تسَألوه عن آخره .. (١).

وكما أوهم سَعِيد بْن الْمُسَيِّب (ت٩٤هـ) ابنَ عباس ﷺحيث قَالَ: «أَوَهَمَ الَّذِي رَوَى أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَكَحَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، مَا نَكَحَهَا رَسُولُ ِ ِ ﷺ إِلا وَهُوَ حَلالٌ»(٢)، وإنما لم يصرح ابن المسيب باسم ابن عباس ﷺإجلالا له وتأدبا معه ...وهذا لا يمنع أن يتسرب إليه الوهم والزلل فإن العصمة لله أو لرسوله ﷺ جل من لا يسهو أو ينسى وقد صرح باسم ابن عباس في روايات أخرى .... (٣)

قال ابن تيمية : والناسُ في هذا الباب طرفانِ: طَرَفٌ مِنْ أهلِ الكلام ونحوهم ممن هو بعيدٌ عن معرفةِ الحديثِ وأهله، لا يُميز بين الصحيحِ والضعيف، فيشُكُّ في صحةِ أحاديثَ، أو في القَطْعِ بها، مع كونها معلومةً مقطوعًا بها عند أهلِ العِلْمِ به. وطَرَفٌ ممن يدعي اتباع الحديثِ والعَمَلَ به؛ كلما وجَدَ لفظًا في حديثٍ قد رواه ثقةٌ، أو رأى

---

١) الإجابة (١٣٣/١) المكتب الإسلامي- بيروت الطبعة: الأولى:عام ١٣٥٨هـ.

٢) مسند الشافعي (٢٥٤/١)

٣) مسند الشافعي ترتيب السندي (٣١٧/١) ح ٨٢٨ .

حديثًا بإسنادٍ ظاهرُهُ الصحةُ، يريدُ أن يَجْعَلَ ذلك مِنْ جنسِ ما جزَمَ أهلُ العلم بصحته ، حتى إذا عارَضَ الصحيحَ المعروفَ، أخَذَ يتكلفُ له التأويلاتِ الباردةَ، أو يجعلُهُ دليلاً له في مسائلِ العلم، مع أن أهلَ العلم بالحديثِ يَعْرِفون أن مثلَ هذا غَلَطٌ (١) .

ثم سار هذا العلم مع الرواية والتحديث في كل عصر، كلما اتسعت الرواية اتسع مجاله واشتدت الحاجة إليه.

فأخذ التابعون عن الصحابة نقد الأخبار وتمييز المرويات ، نتيجة ظهور أمور جديدة طرأت على عصر التابعين (كظهور بعض البدع ، واتساع رقعة البلاد ،وكثرة المشتغلين بعلم الحديث وتفرق مشاهير المحدثين في البلاد) أدت إلى شيوع الأوهام في نقل الروايات مما حدا بهم إلى التثبت ونقد الروايات لتمييز الصحيح من السقيم (٢).

وقد قيض الله ﷻ في كل عصر ومصر علماء جهابذة ينخلون الروايات ويتخللونها، ويخرجون منها الصحيح والسقيم والضعيف والمعلول ، ويميزون بينها، وبذا يعظم قدر علم علل الحديث الذي يوقفنا على دقيق ما يلحظه المحدثون الأفذاذ في الروايات ، ومن أهميته ما يلي في المبحث الثالث .

---

١) مجموع الفتاوى (٣٥٣/١٣)

٢) ينظر في ذلك : العلة وأجناسها عند المحدثين لمصطفى باحو (ص ٢٦:٥٠) حيث تتبع جهود العلماء في بيان علل الحديث خلال القرون العشرة الأولى ، فذكرهم وذكر مصنفاتهم جزاه الله خيرا .

المبحث الخامس

أهمية علم علل الحديث

لعلم علل الحديث أهمية بالغة تتضح فيما يلي :

١_ علم علل الحديث عظيم القدر شريف الذكر :

إن علم علل الحديث هو أجل علوم الحديث شرفاً وذكراً، وأعظمها فخراً وخطرًا ، وأرفعها منزلةً وقدرًا ، وأهمها في بيان درجة الحديث صحةً وضعفاً .

قال الخطيب (٤٦٣هـ) : معرفة علل الحديث أجلّ أنواع علم الحديث.

قال ابن كثير(٧٧٤هـ): وهو فن خفي على كثير من علماء الحديث ! ، حتى قال بعض حفاظهم : معرفتنا بهذا كهانة عند الجاهل ، وإنما يهتدي إلى تحقيق هذا الفن الجهابذة النقاد منهم ، يميزون بين صحيحه وسقيمه ، ومعوجه ومستقيمه ، كما يميز الصيرفي البصير بصناعته بين الجياد والزيوف ، والدنانير والفلوس ، فكما لا يتمارى هذا ، كذلك يقطع ذاك بما ذكرناه ، ومنهم من يظن ، ومنهم من يقف ، بحسب مراتب علومهم وحذقهم واطلاعهم على طرق الحديث ، وذوقهم حلاوة عبارة الرسول ﷺ التي لا يشبهها غيرها من ألفاظ الناس . (١)

قال ابن حجر(٨٥٢هـ) : وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكاً ، ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهماً غائصاً واطلاعاً حاوياً ، وإدراكاً لمراتب الرواة ومعرفة ثاقبة ، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم ، وإليهم المرجع في ذلك ، لما جعل الله فيهم

---

١) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث (٩/١).

من معرفة ذلك ، والاطلاع على غوامضه دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك (١).

فميدان علم العلل هو تمحيص أحاديث الثقات ، وكشف ما يعتريها من وهم وخطأ ، أما أحاديث الضعفاء والمتروكين فأمرهم ّهين ، ووضوح خطئهم ّبين .

قال الحاكم (٤٠٥هـ): وإنما يُعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل ، فإن حديث المجروح ساقط واه ، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له على فيخفى عليه علمهم فيصير الحديث معلولاً (٢) .

قال النووي(٦٧٦هـ): ومن أهم أنواع العلوم تحقيق الأحاديث النبويات ، أعني : معرفة متونها صحيحها وحسنها و ضعيفها ، متصلها و مرسلها و منقطعها و معضلها و مقلوبها ، و مشهورها و غريبها و عزيزها ومتواترها و آحادها و أفرادها ، معروفها و شاذها و منكرها و معللها و موضوعها و مدرجها و ناسخها و منسوخها (٣).

٢_ علم علل الحديث به يعرف كلام النبي ﷺ من غيره :

وهذه ميزة مهمة للغاية ، فبها نعرف كلام رسول الله ﷺ **مما انتسب** إليه ترويجا لمذهب أو تحصيلاً لأغراض دنيوية وغيرها ، ولكن هيهات هيهات فقد اصطفى الله ﷻ لسنة حبيبه ﷺ رجالا ينخلونها نخلاً يذبون عن النقل ويوضحون الصحيح ويفضحون القبيح وما يخلي الله منهم

---

١) النكت على مقدمة ابن الصلاح لابن حجر العسقلاني (٢/٧١١)

٢) معرفة أنواع علوم الحديث (١/١٧٤)

٣) مقدمة شرحه لصحيح مسلم ٢/١ .

عصرا من الأعصار غير أنهم قلوا في هذا الزمان فصاروا أعز من عنقاء مغرب : (وقد كانوا إذا عدوا قليلا ... فقد صاروا أقل من القليل).

قيل لعبد الله بن المبارك (١٨١هـ) : هذه الأحاديث الموضوعة ؟ **قال:** تعيش لها الجهابذة ثم تلا قوله تعالى: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ} (١).

قال الثوري: الملائكة حراس السماء وأصحاب الحديث حراس الأرض(٢). ، وقال ابن زريع: لكل دين فرسان وفرسان هذا الدين أصحاب الأسانيد (٣).

قال ابن رجب: اعلم أن معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين:

_ أحدهما: معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم ومعرفة هذا بيّن ؛لأنّ الثقات والضعفاء قد دونوا في كثيرٍ من التصانيف وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التواليف.

_ والوجه الثاني: معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف إمّا في الإسناد وإمّا في الوصل والإرسال وإمّا في الوقف والرفع ونحو ذلك وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث (٤) .

---

١) رواه عنه بسنده ابن الجوزي في مقدمة الموضوعات ٤٦/١ ، واللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي (٣٩٢/٢) .والآية من سورة الحجر رقم ٩ .

٢) تنزيه الشريعة (١٦/١).

٣) السابق .

٤) شرح العلل (٦٦٣/٢)

٣_ من أعلى مراتب التصنيف في الحديث :

ومن أهميته أنه يدرس الأحاديث مبيناً طرقه واختلاف الرواة فيه وهذا من أعلى مراتب التصنيف فيه،قال ابن الصلاح: إنّ من أعلى المراتب في تصنيفه الحديث معللاً بأن يجمع في كل حديث طرقه واختلاف الرواة فيه كما فعل يعقوب بن شيبة في مسنده(١) .

٤_ صعوبة هذا العلم : ومما يدل على صعوبته ما يلي :

ا_ عدم ظهور كثير من العلل من أول وهلة :

قال الخطيب البغدادي: فمن الأحاديث ما تخفى علته، فلا يُوقف عليها إلا بعد النظر الشديد ومضي الزمن البعيد(٢). وقال ابن المديني(٢٣٢هـ): ربما أدركت علة حديث بعد أربعين سنة !! (٣) .

ب_ لا يدركها بعض العلماء فيحكمون بصحة الحديث :

فهو من أدق علوم الحديث وأغمضها وأوعرها مسلكًا، ولذا لم يتكلم فيه إلا جهابذة الفن والمبرزون في الحفظ والإتقان ، ذكر ابن رجب روايةَ أَبِي إسحاقَ(٤)،

---

١) علوم الحديث (٤٣٤) وانظر : شرح العلل (٨٩٢/٢)لابن رجب.

٢) الجامع لأخلاق الراوي (٢٥٧/٢) .

٣) السابق.

٤) أبو إسحاق: هو عمرو بن عبد الله بن عُبَيْد السَبِيْعِي الكُوْفِي. ولد في خلافة عثمان ، قال ابن مَعِين والعِجْلِي وأبو حاتم والنَسَائِي: ثقة، وقال أحمد: ثقة ولكن هؤلاء الذين حملوا عنه بآخره، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان مدلساً ، وقال ابن حجر: ثقة مكثر عابد اختلط بآخرة، ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين وهى: من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع ومنهم من رد حديثهم مطلقاً ومنهم من قبلهم.. ينظر عنه:[الجرح والتعديل ٦/ ٢٤٢، الثقات ٥/ ١٧٧، تهذيب الكمال ٢٢/ ١٠٢ ـ ١١٣، ، ذكر من تكلم فيه وهو موثق ١/ ٢٠٨، المختلطين ص٩٣ ـ ٩٤، تهذيب التهذيب ٨/ ٥٦ ـ ٥٨، طبقات المدلسين ص ٤٢ ، الكواكب النيرات ص ٦٦].

عَنِ الأَسْوَدِ(١)، عَنْ عائشة؛ قالت: كانَ النبيُّ ﷺ يَنَامُ وَهُوَ جُنُبٌ، وَلا يَمَسُّ ماءً (٢) ، ثم قال: وهذا الحديث مما اتفق أئمة الحديث مِن السلف على إنكاره على أبي إسحاق، مِنهُم: إسماعيل بنِ أبي خالد،

---

١) الأسود ابن يزيد بن قيس النَخَعِي الكُوْفِي، أبو عمرو، أدرك النبي مسلماً ولم يره. قال ابن سعد وابن معين وأحمد والعجلي : ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان فقيهاً زاهداً، وقال ابن حجر: مُخَضْرَم ثقة مكثر فقيه من الثانية مات سنة أربع أو خمس وسبعين . ينظر عنه : [معرفة الثقات ١/ ٢٢٩ . ٢٣٠، الثقات ٤/ ٣١، الاستيعاب ١/ ٩٢، تهذيب الكمال ٣/ ٢٣٣ . ٢٣٥،سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٠ . ٥٣، الكاشف ١/ ٢٥١، تهذيب التهذيب ١/ ٢٩٩، تقريب التهذيب ص ١١١].

٢) رواه أبو داود في السنن :كتاب الطهارة بَابٌ فِي الْجُنُبِ يُؤَخِّرُ الْغُسْلَ (٥٨/١) ح٢٢٨.والترمذي في السنن : كتاب أبواب الطهارة بَابُ فِي الجُنُبِ يَنَامُ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ (١٧٩/١) ح١١٨ كلاهما من طريق سُفْيَان، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنَامُ وَهُوَ جُنُبٌ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَمَسَّ مَاءً»،

_ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْوَاسِطِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ، يَقُولُ: «هَذَا الْحَدِيثُ وَهْمٌ» يَعْنِي حَدِيثَ أَبِي إِسْحَاقَ ، وقال الترمذي : وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ، عَنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ كَانَ يَتَوَضَّأُ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ.وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الأَسْوَدِ.وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ هَذَا الحَدِيثَ شُعْبَةُ، وَالثَّوْرِيُّ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ، وَيَرَوْنَ أَنَّ هَذَا غَلَطٌ مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ.

_ وقال الطحاوي : وَقَالُوا: هَذَا الْحَدِيثُ غَلَطٌ لِأَنَّهُ حَدِيثٌ مُخْتَصَرٌ ، اخْتَصَرَهُ أَبُو إِسْحَاقَ ، مِنْ حَدِيثٍ طَوِيلٍ فَأَخْطَأَ فِي اخْتِصَارِهِ إِيَّاهُ.(شرح معاني الآثار (١٢٥/١)

_ قال شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى : ٧٤٤هـ) في كتابه (المحرر في الحديث (١٤٠/١) :وَقَالَ بعض الحذاق من الْمُتَأَخِّرين (أجمع من تقدم من الْمُحدثين وَمن تَأَخَّر مِنْهُم أَن هَذَا الحَدِيث غلط مُنْذُ زمَان أبي إِسْحَاق إِلَى الْيَوْم، وَعَلَى ذَلِك تلقوهُ مِنْهُ وَحَمَلُوهُ عَنهُ وَهُوَ أول حَدِيث أَو ثَان مِمَّا ذكره مُسلم فِي كتاب التَّمْيِيز لَهُ مِمَّا حمل من الحَدِيث عَلَى الْخَطَأ) وَرَوَى أَحْمد من حَدِيث شريك عَن مُحَمَّد عَن عبد الرَّحْمَن عَن كريب عَن عَائِشَة قَالَت: " كَانَ النَّبِي ﷺ يجنب ثمَّ ينَام ثمَّ ينتبه ثمَّ ينَام وَلَا يمس مَاء ". (وَإِسْنَاده غير قوي)

_ قلت : وهذا المتن مخالف لما سلف قبله في سنن أبي داود (١٥٩/١) ح٢٢٢ من طريق أبي سلمة عن عائشة: أَنَّ النبيَّ ﷺ كانَ إذا أرادَ أن ينامَ وهو جُنُب تَوَضَّأَ وضوءَه للصَّلاة،

_ وقد جمع الإمام الطحاوي في "شرح معاني الآثار(١/ ١٢٥) بينهما بأنه لم يكن يمس ماء للغسل، وقال ابن قتيبة: إنه كان يفعل الأمرين لبيان الجواز.

وشعبة ، ويزيد بن هارون ، وأحمد بنِ حنبل ، وأبو بكر بنِ أبي شيبة ، ومسلم بنِ حجاج ، وأبو بكر الأثرم ، والجوزاني ، والترمذي ، والدارقطني ... وقال أحمد بنِ صالح المصري الحافظ : لا يحل أن يروي هذا الحديث.يعني : أنهُ خطأ مقطوع بهِ ، فلا تحل روايته مِن دونَ بيان علته.

وأما الفقهاء المتأخرون، فكثير مِنهُم نظر إلى ثقة رجاله، فظن صحته، وهؤلاء يظنون أن كل حديث رواة ثقة فهوَ صحيح، ولا يتفطنون لدقائق علم علل الحديث.ووافقهم طائفة مِن المحدثين المتأخرين كالطحاوي والحاكم والبيهقي....ثم ذكر الجمع بينه وبين حديث النخعي عن الأسود عن عائشة في الوضوء ...إلى أن قال رحمه الله : وهذا كله يدل على أن أبا إسحاق اضطرب في هذا الحديث، ولم يقم لفظه كما ينبغي، بل ساقه بسياقات مختلفة متهافتة.وروى محمد بنِ عمرو، عن أبي سلمة، عن عائشة، أنهُ سألها: هل كانَ رسول الله ﷺ ينام وهوَ جنب؟ قالت: نعم، ولكنه كانَ لا ينام حتى يتوضأ وضوءه للصلاة، ويغسل فرجه. وهذا يدل على أنها لم ترو نومه مِن غير وضوء في حل الجنابة بحل(١).

فاتضح أن كثيرا من الفقهاء لم يقفوا على علة الحديث فحكموا بصحته وبنوا عليه أحكامهم ولأجل هذا كان الناقد منهم يفرح إذا ظفر

---

١) فتح الباري (١/٣٦٢،٣٦٣)

بعلة حديث ، حتى قال عبد الرحمن ابن مهدي(١٩٨هـ): لأن أعرف علة حديث أحب إلي من أن استفيد عشرة أحاديث (١) .

ج_ بذل العلماء نفيس الوقت وتحمل الشدائد في سبيل معرفة علة حديث واحد !

كما فعل نصر بن حماد حين سافر ليتأكد هل سمع عبد الله بن عطاء من عقبة بن عامر حديث : (من توضأ فأحسن الوضوء ثم دخل المسجد فصلى ركعتين واستغفر الله غفر الله له) ؟ فقال مسعر : عبد الله بن عطاء بمكة ، فرحل إليه فلقيه فسأله ، فقال : سعد بن إبراهيم حدثني ، فقال لي مالك بن أنس : سعد بن إبراهيم بالمدينة لم يحج العام ، فدخل المدينة فلقي سعد ابن إبراهيم فسأله ، فقال : الحديث من عندكم ، زياد بن مخراق حدثني ، فقلت : أي شيء هذا الحديث ! بينا هو كوفي صار مكياً صار مدنياً صار بصرياً !! فدخل البصرة ، فلقي زياد بن مخراق فسأله ، فقال : شهر بن حوشب حدثني عن أبي ريحانة عن عقبة بن عامر ، قال : فلما ذكر لي شهراً قلت : دمّر على هذا الحديث ! لو صحّ لي هذا الحديث كان أحبّ إلّي من أهلي ومن مالي ومن الدنيا كلها !!) . (٢) .

د_ خفايا هذا العلم لا تدركها كثير من الأفهام :

---

١) الجامع لأخلاق الراوي (١٩١/٢) ، وقد رجح البخاري رحمه الله أنه عن جابر ، وخالفه أبو مسعود والبيهقي فرجحا أنه عن أبي هريرة ﷺ ، ولم يظهر لي في ذلك ترجيح ، والله اعلم .

٢) الرحلة في طلب الحديث (١٥٣/١) . والحديث رواه مسلم في الصحيح : كتاب الطهارة بَابُ الذِّكْرِ الْمُسْتَحَبِّ عَقِبَ الْوُضُوءِ (٢٠٩/١)ح٢٣٤ من حديث عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ﷺ ...ح.

فهو علم يعتمد على الحفظ والفهم لا غير ، فهو يعتمد على الممارسة العملية والتجربة الطويلة في البحث العلمي أكثر منه على قواعد نظرية مقررة ومطردة ، وقد عده العلماء الأفذاذ إلهاما نظراً لمعرفتهم الكاملة بأحوال الرجال والأحاديث واشتغالهم بذلك شغلا كاملاً ، كاشتغال الصيرفي _ الذي يبيع الذهب ويتجر فيه _ ومعرفته بأحوال الجيد من الرديء من الذهب بمجرد أن ينظر إليه ، لكن يزاد على ذلك أن العلماء ينصحون لله تعالى ولكتابه ولرسوله ﷺ يبينون علة الحديث ولا يكتمونها .

قال عبد الرحمن بن مهدي(١٩٨هـ): معرفة الحديث إلهام ، لو قلت للعالم عُلّل الحديث من أين قلت هذا ؟ لم يكن له حجة . **(١)** ، وقال ابن نمير : صدق لو قلت من أين ؟ لم يكن له جواب **(٢)** ، ويقول عبد الرحمن بن مهدي : إنكارنا الحديث عند الجهال كهانة **(٣)** ، **وقال أبو داود السجستاني :** وربما أتوقف عن مثل هذه ـ أي عن بيان العلل ـ لأنه ضرر على العامة أن يكشف لهم كل ما كان من هذا الباب فيما مضى من عيوب الحديث ، لأن علم العامة يقصر عن مثل هذا**(٤)**.

---

١) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١١٢.

٢) الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢٥٥). قال السخاوي (٩٠٢هـ) بعد أن نقل عبارة ابن مهدي (لم يكن له حجة) : يعني يعبر بها غالباً ، وإلا ففي نفسه حجج للقبول والرفض (فتح المغيث (١/٢٥٣)].

٣) العلل (١/١٠).

٤) رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف السنن (١/٣١).

ولهذا كانوا يشبهون معرفتهم بهذا العلم بمعرفة الصيرفي للذهب ، قال الخطيب (٤٦٣هـ): المعرفة بالحديث ليست تلقيناً ، وإنما هو علم يحدثه الله في القلب (١) .

هـ_ قصور عبارة المعلل أحياناً فلا يستطيع أن يعبر عما في نفسه :

كثيرا ما يذكر أئمة هذا الشأن أن الحديث معلاً ولم يذكروا سبب علته ، وعلينا في ذلك اتباعه كما نتبعه إذا صحح حديثا ولم يذكر له علة .

قال ابن حجر : وقد تقصر عبارة المعلل منهم ، فلا يفصح بما استقر في نفسه من ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى ، فمتى وجدنا حديثاً قد حكم إمام من الأئمة المرجوح إليهم بتعليله فالأولى اتباعه في ذلك كما نتبعه في تصحيح الحديث إذا صححه ، وهذا الشافعي مع إمامته يحيل القول على أئمة الحديث في كتبه فيقول : وفيه حديث لا يثبته أهل العلم بالحديث ، وهذا حيث لا يوجد مخالف منهم لذلك المعلل ، وحيث يصرح بإثبات العلة فإما إن وجد غيره صححه فينبغي حينئذ توجه النظر إلى الترجيح بين كلاميهما ، وكذلك إذا أشار المعلل إلى العلة إشارة ولم يتبين منه ترجيح لأحدى الروايتين فإن ذلك يحتاج إلى الترجيح. و أعلم (٢) .

وقال ابن كثير: أما كلام هؤلاء الأئمة المنتصبين لهذا الشأن ، فينبغي أن يؤخذ مسلماً من غير ذكر أسباب ، وذلك للعلم بمعرفتهم واطلاعهم واضطلاعهم في هذا الشأن ، واتصافهم بالإنصاف والديانة والخبرة والنصح ، لاسيما إذا أطبقوا على تضعيف رجل أو كونه

---

١) الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢٥٥).

٢) النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/٧١١ .

متروكاً أو كذاباً أو نحو ذلك،فالمحدث الماهر لا يتخالجه في مثل هذا وقفة في موافقتهم،لصدقهم وأمانتهم ونصحهم ، ولهذا يقول الإمام الشافعي في كثير من كلامه على الأحاديث:(لا يثبته أهل العلم بالحديث) ويرده ولا يحتج به بمجرد ذلك (١) .

فعلم العلل من أشد العلوم غموضا فلا يدركه إلا من رزق سعة الرواية، و كان حاد الذهن ثاقب الفهم دقيق النظر، واسع المران ، لذا فقد اعتنى به أهل العلم قديماً و حديثاً ،فهو مقدم عند بعضهم على مجرد الرواية ، قال ابن مهدي(١٩٨هـ) : لأن أعرف علة حديث واحد أحب إلي من أن أستفيد عشرة أحاديث (٢).

وقال ابن الطبري: معرفة الحديث بمنزلة الذهب و الشبه فان الجوهر إنما يعرفه أهله، و ليس للبصير فيه حجة إذا قيل له: كيف قلت؟ . (٣)

وقال أبو عبد بن منده (٤): إنما خص الله بمعرفة هذه الأخبار نفراً يسيراً من كثير ممن يدعي علم الحديث ، فأما سائر الناس ممن يدعي كثرة كتابة الحديث ، أو متفقه في علم الشافعي وأبي حنيفة ، أو متبع لكلام الحارث المحاسبي والجنيد وذي النون وأهل الخواطر فليس

---

١) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث (١١/١)

٢) علل الحديث لابن أبي حاتم ٩/١ ،

٣) الجرح و التعديل (٩٦/٢).

٤) محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده الأصبهانى، رحل، وطوّف الدنيا؛ طلبا للعلم، وجمع وصنّف المصنّفات، أقام بمصر سنتين، وكان ثقة حافظا ، إلا أن «أبا نعيم» كان كثير الحطّ عليه، والنقد له، لكن هذا الكلام لا يوجب ضعفه؛ لأنه من باب كلام الأقران بعضهم في بعض ، ولد سنة إحدى أو اثنتي عشرة وثلاثمائة، وتوفى سلخ ذي القعدة سنة خمس وتسعين وثلاثمائة «ت ٣٩٥ هـ» ينظر عنه : تاريخ ابن يونس (٣٢٤/٢،٣٢٥)

لهم أن يتكلموا في شيء من علم الحديث إلا من أخذه عن أهله وأهل المعرفة به فحينئذ يتكلم بمعرفته (١) .

لذلك خص من العلماء أربعة فقال رحمه الله : الذين أخرجوا وميزوا الثابت من المعلول والخطأ من الصواب أربعة: **البخاري** ومسلم، وبعدهما أبو داود والنسائي(٢).

ومما يؤكد أهمية هذا العلم وضرورته ما يلي :

_ أنه علم لا تضبطه قواعد مطردة دائما وأبدًا ، ولا يدخل تحت قاعدة كلية تندرج تحتها جميع الجزئيات ، بل التعليل عندهم دائر مع القرائن والترجيحات .

_ مهما بلغ المحدث من العلم والإتقان فهو محتاج إلى غيره في هذا العلم ،فكم من حديث سلم به حافظ كبير اطلع فيه على علة قادحة تمنع من تحسينه فضلا عن تصحيحه .

_ أنه يبحث في أوهام الرواة الثقات ، بل وبعض جبال الحفظ كالسفيانين ، ومالك ، وشعبة ويحيي القطان ومسعر وغيرهم(٣) .

وهذا يدفعنا إلى معرفة جهود العلماء قديما وحديثا في بيان علل الحديث لنتعلم منهم ونستفيد ، وهذا ما سيكون بإذن الله تعالى في المبحث القادم .

تنبيه :

وليتنبه إلى أن أهمية علم العلل لا يعني نشر هذا العلم بين العامة، لعدم فهمهم حقيقته، ولاحتمال ورود الشك عندهم في الحديث وأصوله.

قال أبو داود: ضررٌ على العامة أن يكشف لهم كلّ ما في هذا الباب فيما مضى من عيوب الحديث، لأن علم العامة يقصر عن مثل هذا (٤).

---

١) شرح علل الترمذي (٦/١).

٢) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (٢١/١) لأبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ).

٣) ينظر في ذلك : العلة وأجناسها عند المحدثين ص (٥١:١٠٥)

٤) رسالة أبي داود لأهل مكة (ص٣٠) .

المبحث السادس

جُهُودُ العلماء في بيان علم "علل الحديث"

لهذا العلم رجاله الذين أفنوا أعمارهم في خدمته نصرة لحديث رسول ﷺ، أوصلهم الدكتور / على الصياح في بحثه الماتع : جهود المحدثين في بيان علل الحديث إلى مائة وأربعة وخمسين عالما بدأهم بالإمام محمد بن سيرين، أبو بكر البصريّ (٣٣ -١١٠هـ)، وختمهم بالإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل شهاب الدين العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ) (١).

ولا زالت هناك جهود طيبة تبذل في سبيل الحفاظ على تراث الأمة تحقيقاً ودراسة وتعليماً، من قِبل الجامعات الإسلامية في مختلف البلدان ودور النشر والتحقيق وبعض الأفراد المخلصين الغيورين على سنة رسول ﷺومن ذلك العناية بجانب الحديث وعلومه، ومنه العناية بعلم "علل الحديث"(٢).

---

١) جهود المحدثين في بيان علل الحديث د.علي بن عبد الله الصياح الأستاذ المساعد بقسم الدراسات الإسلامية كلية التربية- جامعة الملك سعود ص (٢٤:٣٥).

(٢) ينظر في تلك الجهود : "التصنيف في السنة النبوية من بداية المنتصف الثاني للقرن الرابع عشر الهجري إلى الوقت الحاضر: عرض تأريخي"،للدكتور خلدون الأحدب ، وكتاب "جهود المعاصرين في خدمة السنة المشرفة" تأليف: محمد أبو صعيليك،

ولقد تنوعت التصانيف في هذا العلم إلى ثلاثة أنواع :

النوع الأول : تحقيق كتب العلل التطبيقية والنظرية، من ذلك :

١_ "العلل لعلي بن المديني : رواية أبي الحسن محمد بن أحمد بن البراء".

٢_ "العلل ومعرفة الرجال: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل رواية ابنه عبد □.

٣_ "التمييز" لمسلم بن الحجاج (ت٢٦١).

٤_ "على الترمذي(ت٢٧٩) الكبير".

٥_ "المنتخب من العلل للخلال(ت٣١١)" لابن قدامة (ت٦٢٠).

٦_ "علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج" لابن عمار الشهيد (ت٣١٧).

٧_ "علل الحديث لابن أبي حاتم (ت٣٢٧)".

٨_ "العلل الواردة في الأحاديث النبوية".

٩_ "التتبع".

١٠_ "الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس".كلها للدارقطني (ت ٣٨٥ هـ).

١١_ "الأجوبة عما أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم" لأبي مسعود الدّمشقي (ت ٤٠١).

١٢_ "الفصل للوصل المدرج في النقل".كلاهما للخطيب البغداديّ (ت٤٦٣).

١٣_ "علة الحديث المسلسل في يوم العيدين" للجُرْجانيّ (ت٤٨٩)

١٤_ " العلل المتناهية في الأحاديث الواهية" لابن الجوزي (ت٥٩٧).

١٥_ " بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام "لابن القطان (ت٦٢٨).

١٦_ "تعليقة على علل ابن أبي حاتم" لابن عبد الهادي (ت٧٤٤).

١٧_ "تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته" لابن القيم الجوزية (ت٧٥١). ١٨_ "شرح على الترمذي" لابن رجب (ت٧٨٥).

النوع الثاني : دراسات تأصيلية نظرية أو تطبيقية في علم العلل:

وهي متنوعة فبعضها دراسات عامة في علم علل الحديث، وبعضها دراسة لمصطلح من مصطلحات كتب العلل، وبعضها دراسة لقرينة من القرائن المستعملة في كتب العلل، وبعضها دراسة وبيان منهج أحد أئمة العلل في هذا الفن "علل الحديث"ومنها :

١_ "العلل في الحديث:دراسة منهجية في ضوء شرح علل الترمذي لابن رجب"، تأليف:همام سعيد.

٢_ "الحديث المعلول" تأليف: خليل ملاّ خاطر.

٣_ "علم علل الحديث من خلال كتاب : بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لأبي الحسن ابن القطان" تأليف: إبراهيم بن الصديق.

٤_ "ألفية علل الحديث المسماة شافية الغلل مع شرحها المختصر المسمى مزيل الخلل عن أبيات شافية الغلل" كلاهما لمحمد الأثيوبي.

٥_ "الحديث المعلول قواعد وضوابط" تأليف:د.حمزة المليباري.

٦_ "أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء" تأليف الدكتور: ماهر الفحل.

٧_ "شرح علل الحديث مع أسئلة وأجوبة في مصطلح الحديث" تأليف الشيخ : مصطفى العدوي.

٨_ "منهج الإمام البخاريّ في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح" تأليف: أبو بكر الكافي،ط١، ١٤٢١، دار ابن حزم.

٩_ "تعليل العلل لذوي المقل" تأليف:عبد السلام علوش.

١٠_ "علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية" تأليف: د.وصي بن محمد عبّاس .

١١_ "جهود المحدثين في بيان علل الحديث" تأليف الدكتور :علي الصيّاح.

١٢_ "علم علل الحديث" للباحث: أيخان تكين.

١٣_ "طبقات الرواة عن الإمام الزهريّ ممن له رواية في الكتب الستة" للباحث: فاروق يوسف.

١٤_ "منهج التعليل عند الإمام الترمذي من خلال كتابه الجامع" لأسعد حامي.

١٥_ "الاختلاف على الراوي وأثره على الروايات والرواة: مع دراسة تطبيقية على مرويات حماد بن سلمة في الكتب الستة" للدكتور: حاكم المطيري،

١٦_ " الإمام ابن الجوزي وكتابه العلل المتناهية في الأحاديث الواهية" الباحث عثمان سليم مقبل.

١٧_ "مواطن الرواة وأثرها في علل الحديث : دراسة نظرية تطبيقية من خلال علل حديث - معمر بن راشد وإسماعيل بن عياش"، لأحمد يحيى أحمد الكندي،

١٨_ "الحديث المنكر : دراسة نظرية وتطبيقية في كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم"، لعبد السلام أحمد محمد أبوسمحة.

١٩_"ابن رجب الحنبلي ومنهجه في علل الحديث"، الباحث الحسين محمد حسين،

٢٠_ "قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ وزيادة الثقة عند الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري" لنادر العمراني.

٢١_ "منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث" لبشير علي عمر.

٢٢_ "طبقات الرواة عن هشام بن عروة في الكتب الستة" لعبد الشهري،

٢٣_ "المنهج العلمي في دراسة الحديث المعل:دراسةٌ تأصيلية " إعداد: علي الصيّاح.

٢٤_ "معرفة أصحاب شعبة" للدكتور / محمد التركي.

٢٥_ العلة وأجناسها عند المحدثين لأبي سفيان مصطفى باحو وهو من أروع ما كتب في العلل حيث أضاف أجناسا جديدة للعلل .

٢٦_ الجامع في العلل والفوائد للدكتور / ماهر ياسين الفحل وهو كذلك من أمتع ما كتب في العلل بفضل تعالى .

النوع الثالث : دراسة أحاديث معلولة :

وهذه الدراسات متنوعة فربما تكون من كتابٍ معين، أو باب معين من أبواب الفقه، أو راوٍ معين من الرواة المشهورين أو المختلف فيهم أو دراسة لأحاديث أعلها أحد الأئمة، ومنها:

١_ "أحاديث معلة ظاهرها الصحة" تأليف: مقبل الوادعي رحمه الله.

٢_ "مرويات الإمام الزهري المعلة في كتاب العلل للإمام الدارقطني : تخريجها - ودراسة أسانيدها والحكم عليها"، للدكتور: عبد الله بن محمد دهش،

٣_ "علل حديث أبي قتادة: إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين" د/محمد التركي.

٤_ "الوليد بن مسلم الدمشقيّ وعلل الحديث في الكتب الستة" لأمين عمر.

٥_ "عبد الله بن لهيعة: حديثه وعلله في الكتب الستة " لمحمد عمر.

٦_ "بقية بن الوليد الحمصيّ: حديثه وعلله دراسة تطبيقية في الكتب الستة " لعبد الكريم الوريكات.

٧_ "عاصم بن أبي النجود:حديثه وعلله في مسند الإمام أحمد بن حنبل و الكتب الستة" لخولة الخطيب.

٨_ "محمد بن إسحاق حديثه وعلله دراسة تطبيقية في الكتب الستة " لزياد أبو حماد.

٩_ "حماد بن سلمة:حديثه وعلله في زوائد مسند الإمام أحمد بن حنبل على الكتب الستة" لعبد الجبار أحمد سعيد.

١٠_ "على النسائي في السنن الصغرى : المجتبى" لعلي عبد الفتاح أبوشكر .

١١_ " العلل الواردة في سنن الدارقطني، القسم الأول كتاب الطهارة : جمعا وتصنيفا ودراسة"لخالد خليل يوسف علوان.

١٢_ "العلل الواردة في سنن الدارقطني : جمعا وتصنيفا ودراسة لمجموعة من الباحثين . وهو من أجمع كتب العلل .

١٣_ "ما اختلف في رفعه ووقفه من الأحاديث الواردة في كتاب الطهارة والصلاة الزكاة والصيام والحج والبيوع من كتب العلل والتخريج: جمعا ودراسة". لمجموعة من الباحثين في الجامعة الإسلامية.

١٤_ " الأحاديث التي أعلها البخاري في كتابه التاريخ الكبير : من أول الكتاب إلى - نهاية ترجمة سعيد بن عمير الأنصاري : جمعا ودراسة وتخريجا" للدكتور: علال بن عبد الشكور الزرقي.

١٥_ " الأحاديث التي أشار أبو داود في سننه إلى تعارض الوصل والإرسال فيها تخريجاً ودراسة" لتركي الغميز.

١٦_ " الأحاديث التي بين أبو داود في سننه تعارض الرفع والوقف فيها دراسة وتخريجاً " لمحمد الفراج.

١٧_ "الإمام عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي: حديثه وعلله من الكتب الستة ومسند الإمام أحمد" لوديع عبد المعطي.

١٨_ " الأحاديث التي أعلها النسائي بالاختلاف على الرواة في كتابه المجتبى جمعا ودراسة" لعمر أبو بكر.

١٩_ "نقد المتن عند الإمام النسائي في السنن الكبرى" لمحمد مصلح،

٢٠_ "الاختلاف على الأعمش في كتاب العلل للدارقطني : تخريج ودراسة" لخالد عبد الله السبيت.

٢١_ "الأحاديث التي أعلها الإمام أحمد : جمعا ودراسة ومقارنة"، لعيسى محمد المسملي.

٢٢_ "الأحاديث التي ذكر الإمام الترمذي فيها اختلافاً وليست في العلل الكبير" لعدد من الباحثين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

٢٣_ "الأحاديث المرفوعة المعلة في كتاب حلية الأولياء " لعدد من الباحثين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٢٤_ "الإمام يحيى بن أبي كثير علله وحديثه في الكتب الستة" لبكر طعمة.

٢٥_ "الأحاديث التي أعلها إمام الأئمة ابن خزيمة في صحيحه في كتاب الوضوء" د.عبد العزيز الهليل .

٢٦_ "ترجيحات الإمام البيهقي في كتابه السنن الكبرى لمجموعة من الباحثين في جامعة الأزهر الشريف .

٢٧_ " أحاديث الصحيحين التي أعلها الدارقطني في كتابه العلل مما ليس في التتبع" لعبد الفحطاني. (١)

وهناك كتب هي مظان للأحاديث المعلة وفيها نقولات عن أئمة العلل ، فمنها :

أ- كتب الأحاديث المسندة ، مثل : السنن الكبرى للنسائي (ت ٣١٣هـ)، المسند للبزار (ت ٢٩٢هـ)، معاجم الطبراني (ت ٣٦٠هـ).

ب -كتب التراجم ، مثل : تواريخ البخاري (ت ٢٥٦هـ) ، والضعفاء للعقيلي (ت ٣٢١هـ)، والكامل لابن عدي (ت ٣٦٥هـ).

ج -كتب السؤالات ، مثل : سؤالات تلامذة أحمد له ، كابنه صالح وعبد الله ، وكأبي داود والمروذي وابن هانئ وغيرهم ، وسؤالات تلامذة الدارقطني له ، كالبرقاني والسهمي ويحي بن بكير والحاكم وغيرهم .

د - كتب التواريخ ، مثل : التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (ت ٢٧٩هـ) ، تاريخ بغداد للخطيب (ت ٤٦٣هـ)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (ت ٥٧١هـ).

---

١) من أراد المزيد من معرفة الكتب المصنفة في علل الحديث فليراجع _ غير مأمور _ كتاب : العلل لأحمد بن حنبل (٤٥/١) تحقيق وتخريج الدكتور: وصي الله بن محمد عباس (٤٠،٣٩/١). المكتب الإسلامي بيروت دار الخاني الرياض ، فقد ذكر (٥٦) كتابا من المصنفات في هذا العلم الشريف.وكذلك كتاب : دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة القديمة والحديثة لمحي الدين عطية ، صلاح الدين حنفي ، محمد خير رمضان يوسف . فهو مفيد في بابه .وبحث : جهود العلماء في بيان علل الحديث د/ على الصياح .وكتاب الجامع في الفوائد والعلل للدكتور ماهر ياسين الفحل من ص: (٥٤:٦٩)

هـ - كتب الأفراد والغرائب ، مثل : الأفراد للدار قطني ، وقد وصلنا مرتباً على الأطراف لابن القيسراني... وفق الله المسلمين لخدمة سنة نبيهم ﷺ.

الفصل الثاني

العلة

أقسامها ـ أسبابها ـ طرق معرفتها

وفيه ثلاثة مباحث :

- **المبحث الأول : أقسام العلة .**
- **المبحث الثاني : أسباب العلة .**
- **المبحث الثالث : طرق معرفة العلة .**

المبحث الأول

أقسام العلة

يمكن تقسيم العلة بحسب تأثيرها على قسمين :

١_علة قادحة : وهي العلة التي يُضعّف الحديث من أجلها . ٢_وعلة غير قادحة : وهي العلة التي لا يُضعف بها الحديث كالاختلاف الذي يمكن معه الترجيح أو الجمع .

ويمكن تقسيم العلة بحسب محلها على قسمين أيضاً :

١_ علة في الإسناد: وهي العلة التي تقع في إسناد الحديث. (كرفع الموقوف ووصل المنقطع وإبدال راوٍ بآخر وإسقاط راوٍ أو زيادته وإبدال سند بآخر أشهر منه، ونحو ذلك.

٢_ علة في المتن : وهي العلة التي تقع في متن الحديث . (كإدراج متن بآخر، والرواية بالمعنى مع تغيير المراد، ومخالفة الصحابي لما رواه، والتفرد بزيادة في المتن...

قال محفوظ السلفي(١): العلة تكون أحيانا في الإسناد ، و تكون أحيانا في المتن ، فإذا وقعت العلة في الإسناد :فإما أن تقدح في السند فقط أو فيه و في المتن أو لا تقدح مطلقا . و هكذا إذا وقعت العلة في المتن ، فعلى هذا يكون للعلة ستة أقسام :

---

١) مقدمة علل الدار قطني ٣٩/١ .

١- تقع العلة في الإسناد و لا تقدح مطلقا : مثل ما رواه المدلس بالعنعنة ، فهذا يوجب التوقف عن قبوله (كابن إسحاق (١))فإذا وجد من طريق آخر قد صرح فيها بالسماع تبين أن العلة غير قادحة (٢) .

ومثاله أيضا : إرسال خبر وصله الثقات من طرق أخرى، كحديث (الطهور شطر الإيمان) رواه زيد بن سلام عن أبي سلام عن أبى مالك الأشعري ، والعلة هي وجود انقطاع بين أبي سلام وأبي مالك ، وقد عرف المحذوف وهو عبد الرحمن بن غنم من طريق أخرى ، لكن لما كان ثقة لم يقدح .

٢- تقع العلة في الإسناد و تقدح فيه دون المتن: مثل ما رواه يعلى بن عبيد الطنافسي، عن الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبي ﷺ :(البيعان بالخيار)،فغلط يعلى في قوله عمرو بن دينار(٣)

---

١) محمد بن إسحاق بن يَسَار أبو بكر المَدَنِي، صاحب المغازي ، وثقه ابن سعد وابن معين وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن المبارك: صدوق، وقال ابن المَدِيني: حديثه عندي صحيح ومالك لم يجالسه ولم يعرفه وهشام قد تكلم فيه وكلامه ليس بحجة لعله دخل على امرأته وهو غلام فسمع منها. وخلاصته صدوق يدلس(في المرتبة الرابعة) ورمي بالتَّشَيُّع والقَدَر مات سنة خمسين ومائة ويقال بعدها . ينظر ترجمته في:[الطبقات الكبرى ٧/ ٣٢١، الضعفاء للعقيلي ٤/ ٢٣ . ٢٨، الجرح والتعديل ٧/ ١٩١ . ١٩٣، الكامل ٦/ ١٠٢ . ١١٢،الكاشف ٢/ ١٥٦، طبقات المدلسين ص ٥١ ،تقريب التهذيب ص٤٦٧].

٢) النكت (٧٤٧/٢) ، مقدمة علل الدار قطني(٤٠/١).

٣) عمرو بن دِينَار: المَكِّي، أبو محمد الأَثْرَم الجُمَحي مولاهم ، وثقه شعبة وابن عُيَيْنَة وابن سعد والنسائي وابن حجر وأبو زرعة وأبو حاتم والعجلي مات سنة خمس أو ست وعشرين ومائة . ينظر ترجمته في:[الطبقات الكبرى ٥/ ٤٧٩ . ٤٨٠، معرفة الثقات ٢/ ١٧٥، الجرح والتعديل ٦/ ٢٣١، الثقات ٥/ ١٦٧، تهذيب الكمال ٢٢/ ٥ . ١٢، الكاشف ٢/ ٧٥، جامع التحصيل ١/ ٢٤٣، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٦].

،إنما هو عبد الله بن دينار(١) **كما رواه الأئمة المقنون من أصحاب** سفيان الثوري مثل: **الفضل** بن دكين ، و محمد بن يوسف الفريابي،وغيرهم (٢).

قال ابن الصلاح : فَهَذَا إِسْنَادٌ مُتَّصِلٌ بِنَقْلِ الْعَدْلِ عَنِ الْعَدْلِ، وَهُوَ مُتَّصِلٌ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَالْمَتْنُ عَلَى كُلِّ حَالٍ صَحِيحٌ، وَالْعِلَّةُ فِي قَوْلِهِ: " عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ "، إِنَّمَا هُوَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، هَكَذَا رَوَاهُ الْأَئِمَّةُ مِنْ أَصْحَابِ سُفْيَانَ عَنْهُ. فَوَهِمَ يَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ، وَعَدَلَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ إِلَى عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، وَكِلَاهُمَا ثِقَةٌ. (٣)

قال السخاوي : بل توبع الثوري فرواه جماعة كثيرون عن عبد الله ، وقد بلغ الرواة لهذا الحديث عن عبد الله ، وقد أفرد الحافظ أبو نعيم طرقه من جهة عبد الله خاصة، فبلغت عدة رواته عنه نحو الخمسين، وكذا لم ينفرد به عبد الله، فقد رواه مالك وغيره من حديث نافع عن ابن عمر ، وسبب الاشتباه على يعلى اتفاقهما في اسم الأب، وفي غير واحد من الشيوخ، وتقاربهما في الوفاة، ولكن عمرو أشهرهما مع اشتراكهما في الثقة (٤).

---

١) عبد الله بن دينار العَدَوِي، أبو عبد الرحمن المدني مولى ابن عمر ، وثقه احمد وابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم ومحمد بن سعد والنسائي والعجلي وابن حجر، مات سنة سبع وعشرين (١٢٧هـ) . ينظر:[معرفة الثقات ٢/٢٧، الجرح والتعديل ٥/٤٦، الثقات ٥/١٠، تهذيب التهذيب ٥/١٧٧، التقريب ص ٣٠٢].

٢) علوم الحديث للحاكم ٨٢-٨٣ ، مقدمة علل الدار قطني ١/٤٠ .

٣) معرفة أنواع علوم الحديث (١/٩١).

٤) فتح المغيث (١/٢٧٩)

وقد نص النووي وابن الصلاح والعراقي والسيوطي وغيرهم أن الوهم فيه وقع من يعلى بن عبيد .

٣- وقع العلة في الإسناد و تقدح فيه و في المتن معا: وذلك كأن يوجد في سند الحديث إرسال أو وقف ، أو إبدال راو ضعيف براو ثقة ، ومثل ذلك : ما وقع لأبي أسامة حماد بن أسامة الكوفي (١)، وهو ثقة في روايته عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر(٢) ، و هو من ثقات الشاميين ، قدم عبد الرحمن الكوفة فكتب عنه أهلها ، و لم يسمع منه أبو أسامة ، ثم قدم بعد ذلك الكوفة عبد الرحمن بن يزيد بن تميم و هو من ضعفاء الشاميين فسمع منه أبو أسامة ، و سأله عن اسمه فقال : عبد الرحمن بن يزيد ، فظن أبو أسامة أنه ابن جابر فصار يحدث عنه و ينسبه من قبل نفسه فيقول : حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ،

---

١) حَمَّاد بن أسامة بن زيد القُرَشِي مولاهم، أبو أسامة الكُوْفِي. وثقه ابن سعد وابن معين واحمد والعجلي والذهبي وابن قانع وابن حجر ، وذكره ابن حبان في الثقات، مات سنة إحدى ومائتين وهو ابن ثمانين.ينظر عنه : [الطبقات الكبرى ٦/ ٣٩٤، معرفة الثقات ١/ ٣١٨، الجرح والتعديل ٣/ ١٣٢، الثقات ٦/ ٢٢٢، تهذيب الكمال ٧/ ٢١٧ ـ ٢٢٤، ، الكاشف ١/ ٣٤٨، تهذيب التهذيب ٣/ ٣ ـ ٤، ، شذرات الذهب ٢/ ٢].

٢) عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأَزْدِي، أبو عُتْبَة الشَّامِي الدَارَاني. قال ابن سعد وابن مَعِين والعِجْلِي ويعقوب بن سفيان وأبو داود وابنه أبو بكر بن أبي داود والبَزَّار والنَسَائِي والذهبي: ثقة، زاد أبو بكر بن أبي داود: مأمون، وقال أبو حاتم: صدوق ثقة لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أحمد بن حنبل: ليس به بأس، مات سنة بضع وخمسين ومائة . ينظر عنه : [الطبقات الكبرى ٧/ ٤٦٦، معرفة الثقات ٢/ ٩٠،الجرح والتعديل ٥/ ٢٩٩، الثقات ٧/ ٨١ ـ ٨٢، تاريخ بغداد ١٠/ ٢١١ ـ ٢١٣، الكاشف ١/ ٦٤٨، تهذيب التهذيب ٦/ ٢٦٦].

فوقعت المناكير في رواية أبي أسامة عن ابن جابر ، و لم يفطن إلا أهل النقد فميزوا ذلك و نصوا عليه كالبخاري ، و أبي حاتم ، و غير واحد (١).

٤- تقع العلة في المتن و لا تقدح مطلقاً : مثل ما وقع من اختلاف ألفاظ كثيرة من أحاديث الصحيحين فإذا أمكن الجمع ورد الجميع إلى معنى فان القدح ينتفي عنهما (٢).

٥- تقع العلة في المتن و تقدح فيه دون الإسناد:قال ابن الصلاح رحمه الله : ومثاله ما انفرد مسلم رحمه الله بإخراجه في حديث أنس ﷺ من اللفظ المصرح بنفي قراءة (بسم الله الرحمن الرحيم) ،فعلل قوم رواية اللفظ المذكور لمّا رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه : (كانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين) من غير تعرض لذكر البسملة و هو الذي اتفق البخاري (٣) و مسلم(٤) على إخراجه ، و رأوا أن من رواه باللفظ المذكور رواه بالمعنى الذي وقع له ففهم من قوله : (كانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين) أنهم كانوا لا يبسملون فرواه على ما فهم و أخطأ فيه ؛ لأن معناه أن السورة التي كانوا يفتتحون بها من السور هي الفاتحة(٥) ، و ليس فيها تعرض

---

١) النكت ٢/٧٤٨ ، مقدمة العلل ١/٤١ .

٢) السابق .

٣) رواه البخاري في الصحيح : كتاب الصلاة باب ما يقول بعد التكبير(١/١٨٩) ح (٧٤٣)

٤) رواه مسلم في الصحيح: كتاب الصلاة باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة(٢/١٢) ح (٣٩٩)

٥) فقد تسمى السورة بأول آية منها كما قال ﷺ : من قرأ حم السجدة ....

لذكر البسملة ، وَانْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ أُمُورٌ، مِنْهَا: أَنَّهُ ثَبَتَ عَنْ أَنَسٍ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الِافْتِتَاحِ بِالتَّسْمِيَةِ، فَذَكَرَ أَنَّهُ لَا يَحْفَظُ فِيهِ شَيْئًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ... ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. (١)

هذا وقد جمع السيوطي رحمه الله علل الحديث السابق فقال :

وَتَبِينَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ لِحَدِيثِ مُسْلِمٍ السَّابِقِ تِسْعَ عِلَلٍ: الْمُخَالَفَةُ مِنَ الْحُفَّاظِ وَالْأَكْثَرِينَ، وَالِانْقِطَاعُ، وَتَدْلِيسُ التَّسْوِيَةِ مِنَ الْوَلِيدِ، وَالْكَتَابَةُ، وَجَهَالَةُ الْكَاتِبِ، وَالِاضْطِرَابُ فِي لَفْظِهِ، وَالْإِدْرَاجُ، وَثُبُوتُ مَا يُخَالِفُهُ عَنْ صَحَابِيِّهِ، وَمُخَالَفَتُهُ لِمَا رَوَاهُ عَدَدُ التَّوَاتُرِ.(٢)

فائدة :

قال ابن الْجَوْزِيِّ: إِنَّ الْأَئِمَّةَ اتَّفَقُوا عَلَى صِحَّةِ حديث أنس **وعقب** عليه الْعِرَاقِيُّ فقال: فِيهِ نَظَرٌ، فَهَذَا الشَّافِعِيُّ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَالْبَيْهَقِيُّ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ لَا يَقُولُونَ بِصِحَّتِهِ، أَفَلَا يَقْدَحُ كَلَامُ هَؤُلَاءِ فِي الِاتِّفَاقِ الَّذِي نَقَلَهُ!!. (٣)

٦- تقع العلة في المتن وتقدح فيه وفي الإسناد معا: مثاله: ما يرويه راو بالمعنى الذي ظنه ،والمراد بلفظ الحديث غير ذلك، فإن ذلك يستلزم القدح في الراوي فيعلل الإسناد (٤) ، كما في حديث أنس ﷺ مرفوعا :

---

١) معرفة أنواع علوم الحديث (٩٢/١) .

٢) تدريب الراوي (٣٠٢/١) .

٣) السابق

٤) النكت لابن حجر: ٢٨٩، وتوضيح الأفكار : ٢ / ٣٣.

نهي النبي ﷺأن يتزعفر الرجل (١) ،فرواه شعبة أن النبي ﷺ نهى عن التزعفر (٢) ، والفرق شاسع .فهذه علة وقعت في متن الحديث الذي روى بالمعنى فغيرت معناه فقدحت في السند والمتن .

---

١) متفق عليه : رواه البخاري في الصحيح : كتاب اللباس بَابُ النَّهْيِ عَنِ التَّزَعْفُرِ لِلرِّجَالِ (١٥٣/٧) ح ٥٨٤٦، ومسلم في الصحيح : كتاب اللباس والزينة باب بَابُ النَهْيِ عَنِ التَّزَعْفُرِ لِلرِّجَالِ (١٦٦٣/٣) ح٢١٠١ من حديث انسﷺ . قوله: "أن يتزعفر الرجل"، قال السندي: أي يستعمل الزعفران، قيل: المراد استعماله في الجسد، لأن تزعفر الجسد من الرفاهية التي نهى الشارع عنها، ثم النهي محمول على الكراهة دون التحريم، فلا يشكل الحديث بما جاء من صبغ الثياب بالزعفران، والله تعالى أعلم. وانظر "فتح الباري" ٣٠٤/١٠.

٢) رواه البزار في مسنده (٥١/١٣) ح٦٣٧١ من طريق إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَن أَنَس؛ أَنَّ النَّبِيّ ﷺ نَهَى عَنِ التَّزَعْفُرِ.قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَإِنَّمَا نَهَى أَنْ يَتَزَعْفَرَ الرَّجُلُ فَأَخْطَأَ فِيهِ شُعْبَةُ. وَهَذَا الْحَدِيثُ لا نَعْلَمُ رَوَاهُ إِلاَّ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ.

المبحث الثاني
أسباب العلة

العلة إما أن يكون سببها سقْط في الإسناد أو طعْن في الراوي ، غيرَ أنَّ السَبَبَ قد يكون ظاهرًا يدركه كلُّ أحد، وقد يكون خفيًّا لا يدركه إلا الجهابذة، وقد يدركه غيرهم بجمعِ طرقِ الحديث، وتتبعِ الاختلافِ، ومعرفةِ طريقةِ أهل الحديث بالترجيحِ وقرائنِهِ ، وإن هذه الأسباب لم يجمعها أحد ، أو تحدث عنها مجتمعةً، غير أنها أقوال منثورة في كتب الرجال، وبعضِ كتبِ علوم الحديثِ، وأمثلةٍ في كتب العلل؛ يمكنُ جمعها منها ، ولقد ذكرها الدكتور همام سعيد في مقدمة تحقيقه لـ"شرح علل الترمذي" لابن رجب، فقد ذكر جملة من أسباب العلة ، ويمكن لي بفضل الله ﷻ إجمالها تحت عناصر ثلاثة رئيسية كالتالي :

١_ **الضعف البشري:** (ويدخل فيه : التوقي والاحتياط ، قصر الصحبة ، رواية الحديث بالمعنى)

٢_ خفة الضبط :(و يدخل فيه : الاختلاط ، التدليس، أخذه الحديث حال المذاكرة ،سلوك الجادة) .

٣_ الفرد .

أولا : الضعف البشري :

وهو الذي لا يكاد يخلو منه إنسان ، إذ أنه مما علم بالضرورة ، فالوهم لا يخلو منه حتى كبار الأئمة الضابطين، فالثقاتُ جميعُهُمْ بَشَرٌ يُخْطِئون ويُصِيبون، وقد وقع الخطأُ مِنْ كبار الطبقة الأولى، فمِنْ باب أولى أن يَقَعَ ممن دونهم، فهذا سببٌ لا ينفكُّ عنه بشر، قال أحمد رحمه الله: و من يعرى من الخطأ و التصحيف ؟(١) ، وقال الإمام مالك رحمه

---

١) المقنع في علوم الحديث لابن الملقن (٤٦٩/٢).

□: «ومَنْ ذا الذي لا يُخْطِئ؟!» (١) ، وقال عبد □ بن المبارك رحمه الله: «مَنْ ذا يَسْلَمُ من الوَهَمِ؟!» (٢)، وقال عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله: «من يُبَرِّئ نفسَهُ من الخطأ فهو مجنون»(٣) ، وقال مسلم رحمه الله : فليس من ناقل خبر و حامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا وان كانوا من أحفظ الناس و أشدهم توقيا و اتقانا لما يحفظ و ينقل إلا الغلط و السهو ممّكن في حفظه و نقله. (٤)، وقال ابن معين رحمه الله: و لست أعجب ممن يحدث فيخطي إنما أعجب ممن يحدث فيصيب (٥).

وقد عقَدَ ابنُ مُفْلِحٍ رحمه الله فصلاً في"الآداب الشرعية" (٦)بعنوان: «فَصْلٌ في خطأ الثقات، وكونِهِ لا يَسْلَمُ منه بشر» ، ثم أورد تحته أقوالا منها : وذكَرَ الحافظُ ابن عبد البر رحمه الله حديث سهو النَّبيّ ^في الصلاة، ثم قال: «وفي هذا الحديثِ بيانُ أنّ أحدًا لا يَسْلَمُ من الوَهَمِ والنِّسْيان؛ لأنه إذا اعتَرَى ذلك الأنبياءَ، فغيرُهُمْ بذلك أحرى» (٧).

ولقد وقع الوهم من شعبة بن الحجاج رحمه الله وهو من هو ! من أشهرِ كبارِ الحفاظ، فإذا وقع الوَهَمُ منه، فَمِنْ غيره أولى، ودليل ذلك : ما رواه مسلم رحمه الله من طريق شُعْبَة، عَنْ عُيَيْلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، سَمِعَ

---

١) الآداب الشرعية (١٤٢/٢) .
٢) لسان الميزان" (٢١٤/١) .
٣) شرح العلل لابن رجب (٤٣٦/١)
٤) التمييز ص ١٢٤ .
٥) الاستذكار (٥٢١/١) .
٦) (١٤١/٢) .
٧) شرح العلل ٤٣٦/١ .

عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْبَدٍ الزِّمَّانِيَّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ صَوْمِهِ؟ قَالَ: فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ عُمَرُ ﷺ : رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا، وَبِبَيْعَتِنَا بَيْعَةً. قَالَ: فَسُئِلَ عَنْ صِيَامِ الدَّهْرِ؟ فَقَالَ: «لَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ - أَوْ مَا صَامَ وَمَا أَفْطَرَ -» قَالَ: فَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمَيْنِ وَإِفْطَارِ يَوْمٍ؟ قَالَ: «وَمَنْ يُطِيقُ ذَلِكَ؟» قَالَ: وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمٍ، وَإِفْطَارِ يَوْمَيْنِ؟ قَالَ: «لَيْتَ أَنَّ اللَّهَ قَوَّانَا لِذَلِكَ» قَالَ: وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمٍ، وَإِفْطَارِ يَوْمٍ؟ قَالَ: «ذَاكَ صَوْمُ أَخِي دَاوُدَ - عَلَيْهِ السَّلَام -» قَالَ: وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الِاثْنَيْنِ؟ قَالَ: «ذَاكَ يَوْمٌ وُلِدْتُ فِيهِ، وَيَوْمٌ بُعِثْتُ - أَوْ أُنْزِلَ عَلَيَّ فِيهِ -» قَالَ: فَقَالَ: «صَوْمُ ثَلَاثَةٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَرَمَضَانَ إِلَى رَمَضَانَ، صَوْمُ الدَّهْرِ» قَالَ: وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ؟ فَقَالَ: «يُكَفِّرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ وَالْبَاقِيَةَ» قَالَ: وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ؟ فَقَالَ: «يُكَفِّرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ» وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ رِوَايَةِ شُعْبَةَ قَالَ: وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الِاثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ؟ فَسَكَتْنَا عَنْ ذِكْرِ الْخَمِيسِ لِمَا نُرَاهُ وَهْمًا . (١).ثم أخرجه مسلم رحمه الله من طُرُقٍ أخرى غير طريق شُعْبة، ليس فيها ذِكْرُ الخميس.

(فقد ثبت بذلك أن كثيرا من الرواة مع صدقهم و ثبوت عدالتهم كانوا كثيري الخطأ و الوهم ، لكن ذلك ليس الغالب على حديثهم و هؤلاء الذين كثر غلطهم في حديثهم مقبول عند أئمة الحديث كما صنع الإمام مسلم ، و لكن ليس معنى ذلك أن حديثهم كله مقبول دون تمييز بل كان للأحاديث الصحيحة نصيب من حديثهم مما ترجح فيه للناقد أن الراوي هنا قد ضبط و حفظ حديثه ، و لكتب العلل نصيب آخر مما

---

١) رواه مسلم في الصحيح :كتاب الصيام بَابُ اسْتِحْبَابِ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ وَصَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ وَعَاشُورَاءَ وَالِاثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ (٢/٨١٩) ح ١١٦٢.

تترجح للناقد أن فيه خطأً و وهما ، و من هؤلاء الرواة . محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي ، و عبد الرحمن بن حرملة ، و شريك بن عبد الله النخعي قاضي الكوفة ، و أبو بكر بن عياش ، و الربيع بن صبيح ، و مبارك بن فضالة ، و سهيل بن أبي صالح ، و غيرهم كما ذكره ابن رجب)(١)

والنسيان وارد على الأئمة الكبار ، يقول الأعمش:**سمعتُ من أبي صالح _ذكوان السمان _ ألفَ حديثٍ، ثم مَرِضْتُ فنسيتُ بعضَها (٢).**

وسئل سُفْيانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عن قول مُجَاهِدٍ ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: " **{يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا} [الطور: ٩]قَالَ: تَمُورُ دَوْرًا ،فقال : لَا أَحْفَظُهُ "(٣).**

وربما نَسِيَ الشيخُ الحديثَ، ثم ذَهَبَ يحدث به عن الراوي عنه(٤)، كما حصَلَ من سُهَيْل بن أبي صالح: قال الإمام الشافعي رحمه الله (٢٠٤هـ): أخبرنا عبد العزيز ابن محمد الدَّرَاوَرْدي، عن رَبِيعة بن أبي عبد الرحمن، عن سُهَيْل بْن أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: **أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد ،**

قال عبد العزيز: فذكرْتُ ذلك لسهيل، فقال: أخبَرَنِي ربيعةُ، عني - وهو ثقة - أني حدثتُه إياه، ولا أحفظه...وكان أصابَ سُهَيْلاً عِلَّةٌ أذهبَتْ

---

١) شرح العلل ج١/٤٠٣-٤٢٥ .

٢) الكفاية في علم الرواية (١/٣٨٣) من طريق أَبَي خَالِدٍ الْأَحْمَرَ ، يَقُولُ: سَمِعْتُ الْأَعْمَشَ

٣) الكفاية في علم الرواية (١/٣٨٤) من طريق سُفْيَان بْن عُيَيْنَةَ به ...

٤) ينظر في هذا المبحث : تذكرة المؤتسي فيمن حدث ونسي لجلال الدين السيوطي المحقق: صبحي البدري السامرائي الناشر: الدار السلفية – الكويت ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ .

بعضَ عَقْله، ونَسِيَ بعضَ حديثه، وكان سُهَيْلٌ يحدثه عن ربيعة، عنه، عن أبيه(١).

و يدخل تحت الضعف البشري : التوقي والاحتياط والاحتراز: **فقد عُرِفَ** عن بعض الأئمة رحمهم الله شِدةُ التوقي والاحتراز في الرواية؛ فإذا ما شك في شيء تَرَكَهُ، فإنْ شَكَّ في رفع الحديثِ وَقَفَهُ،وإنْ شَكَّ في وصلِهِ أرسلَهُ، وهكذا. وربما كان هذا الشك مرجوحًا، والظن الغالبُ رَفْعَ الحديث وَوَصْلَهُ، ولكنْ هكذا صنَعَ هؤلاءِ الذين ذُكِروا بهذا، وأكثرُهُم من أهل البَصْرة؛ مثل محمد بن سِيرين، وأيوب السَّخْتِياني، وعبد الله بن عَوْن، وحماد بن زيد.

قال الدارقطني رحمه الله (٣٨٥هـ): «وقد تقدم قولنا في أن ابن سيرين - مِنْ تَوَقِّيه وَتَوَرُّعِه - تَارَةً يُصَرِّح بالرَّفْع، وتارةً يومئ، وتارةً يتوقف؛ على حسب نشاطِهِ في الحال» ، وذكَرَ حديثًا اخْتُلِفَ في رفعه ووقفه، ثم **قال** : «ورَفْعُهُ صَحيحٌ، وقد عرفت عادة ابن سيرين: أنه ربما توقف عن رفعِ الحديث توقِّيًا» .

وقال أيضًا: «ورَفْعُهُ صَحيحٌ؛ لأن ابن سيرين كان شديدَ التوقي في رفع الحديث» ، **وقال في موضع آخر** : «فرَفْعُهُ صَحيحٌ، ومَنْ وقفه فقد أصاب؛ لأن ابن سيرين كان يفعلُ مثلَ هذا؛ يَرْفَعُ مرةً، ويُوقِفُ أخرى» (٢).

---

١) مسند الشافعي (٢٠/٤) ح ١٧١٤من طريق رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ . والحديث رواه أبو داود في السنن : كتاب الأقضية باب بَابُ الْقَضَاءِ بِالْيَمِينِ وَالشَّاهِدِ (٣٠٩/٣) ج٣٦١٠ منه به . والحديث صحيح .

٢) العلل (٢٥/١٠).

وقال ابن رجب رحمه الله: وليس وَقْفُ هذا الحديثِ مما يَظْهَر؛ فإن ابن سِيرِينَ كان يقفُ الأحاديثَ كثيرًا ولا يَرْفَعها، والناسُ كلهم يخالفونه ويرفعونها(١).

ومن صور الضعف البشري :**قِصَر الصحبة** : وقد أعطاها العلماء أعطوها أهمية كبيرة لأنه يستفاد منها في ترجيح رواية على أخرى عند الاختلاف ؛ لأن من طالت صحبته لشيخه و كثرت ممارسته لحديثه يكون أتقن لحديث شيخه و تترجح روايته عمن قصرت صحبته لهذا الشيخ (٢) .

ومن صور الضعف البشري : رواية الحديث بالمعنى (٣) واختصاره : فكثيرًا ما تقع العِلَّةُ في الحديثِ بسببِ اختصارِ بعضِ الرواةِ للحديثِ، أو روايتِهِ بالمعنى، على نَحْوٍ يُغَيِّرُ معنى الحديث، فيُظَنُّ أنه حديثٌ آخَرُ، كما حصَلَ من شُعْبة رحمه الله حين روى عن سُهَيْل بن أبي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ:**قَالَ رسولُ** ﷺ : «**لا وُضُوءَ إِلَّا مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ**» .**وأخطأ**. (٤)

---

١) شرح العلل (٢/٧٠٠)

٢) علل ابن أبي حاتم ح (٢٠٢٤) و (١٦٤٧) .

٣) بَيْنَ أهلِ العلم خلافٌ طويلٌ في جواز اختصارِ الحديث وروايتِهِ بالمعنى فذهَبَ بعضهم إلى المَنْعِ من ذلك، وجوَّزه بعضهم بشروطٍ اختُلِف فيها أيضًا، والراجحُ الجوازُ بشروطٍ من أهمِّها: أن يكونَ عالِمًا بمدلولاتِ الألفاظ، وما يُحِيلُ المعانيَ منها ؛ لأنه جُرِّبَ على بعضِ الرواة الخطأُ في معرفةِ معاني بعضِ الأحاديث ؛ فعدَّهُ الأئمَّةُ من تصحيفِ المعنى ؛ [ينظر:"الرسالة"الشافعي (ص٢٧١-٢٧٥) ، و"مشكل الآثار" للطحاوي (١٢/٥٠٨- ٥١٠)،و"المحدث الفاصل" (ص٥٢٩-٥٤٣)، معرفة أنواع الحديث لابن الصلاح (١/٣٢٤)، شرح السنة (١/٢٣٧)]

٤) وإنما كان الاختصار مخلاً لأنه رحمه الله قصر أسباب الوضوء كلها على سببين ، وأسبابه كثيرة فلينظر كتب الفقه.

فأوضَحَ أبو حاتمٍ الرازيّ رحمه الله وَهَمَ شُعْبة رحمه الله فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فقال: «هذا وَهَمٌ؛ اختصَرَ شُعْبةُ متنَ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: «لا وُضُوءَ إلا مِنْ صَوْتٍ أَو رِيحٍ» ، وَرَوَاهُ أَصْحَابُ سُهَيْل، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أبي هريرة، عن النَّبيّ ٨ قَالَ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلاةِ، فَوَجَدَ رِيحًا مِنْ نَفْسِهِ، فَلاَ يَخْرُجَنَّ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا، أَو يَجِدَ رِيحًا» » وبهذا أعلَه أيضًا ابنُ خُزَيْمة ، والبيهقي ، وأبو حاتم .

وكما في قول أبي موسى العَنَزِيّ محمد بن المثنى(١) المعروف بالزَّمِن حين قال: نَحْنُ قومٌ لنا شَرَفٌ؛ صلى إلينا رسولُ اللهِ ٨ ، يعني: حديثَ النَّبيّ ٨ أنه صلى إلى عَنَزَةٍ (٢)، وهي الحَرْبَةُ الصغيرةُ تُغْرَزُ بين يَدَيْهِ ٨ لِيَتَّخِذَهَا سُتْرَةً في الصلاة، فظنّ أبو موسى أنه ٨ صلى إلى قبيلتِهِ عَنَزَةَ، وعدّ ذلك شرفًا لهم (٣)!، وكما في حديث النهي عن التزعفر الذي مرسلقا .

---

١) محمد بن المثنى ابن عبيد بن قيس بن دينار العنزي ، أبو موسى البصري ، المعروف بالزمن. ولد سنة سبع وستين ومائة. قال ابن معين وعمرو بن علي ومسلمة بن القاسم والذهبي وابن حجر: ثقة، زاد مسلمة: مشهور من الحفاظ، وزاد الذهبي: ورع، وزاد ابن حجر: ثبت من العاشرة، ،مات سنة اثنتين وخمسين ومائتين في ذي القعدة، ويقال: مات سنة إحدى وخمسين، ويقال: سنة خمسين. ينظر عنه : الجرح والتعديل ٨/ ٩٥ ، الثقات ٩/ ١١١، تاريخ أسماء الثقات ص ٢١٢، تاريخ بغداد ٣/ ٢٨٣ . ٢٨٦، تهذيب الكمال ٢٦/ ٣٥٩ . ٣٦٤ ، سير أعلام النبلاء ١٢/ ١٢٣ . ١٢٦، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٧٧ . ٣٧٨ ،

٢) أخرجه البخاري في "الصحيح" (١٨٧ و٣٧٦ و٤٩٥ و٤٩٩) ، ومسلم (٥٠٣) .

٣) رواها الخطيب في "الجامع، لأخلاق الراوي وآداب السامع" (٦٣٤) ، وذكرها ابن الصلاح في "مقدِّمته" (ص٢٨٠) ، والسخاوي في "فتح المغيث" (٧٨/٣) ،

وكان سفيان الثوري بارعًا في اختصار الحديث حتى تعلم منه العلماء ، قال عبد الله بن المبارك: «علمنا سفيانُ اختصارَ الحديث» (١) .

ثانيا : خفة الضبط:

والمقصود بالخفة في الضبط ما يعبّر عن صاحبها بالصدوق أو بـ"لا بأس به" أو "ليس به بأس" أو نحوهما ، وهو الراوي الذي جعل الأئمة حديثه حسناً لذاته، وهو الذي قال ابن حجر في حديثه:فإن خف الضبط أي قل فهو الحسن لذاته (٢)، ولخفة الضبط أسباب منها :

أ- ضياع الكتب ، كما حصل لهشيم بن بشير فقد كتب صحيفة بمكة عن الزهري ، فجاءت الريح فطرحتها فلم يجدها (٣)، و كذلك علي بن مسهر الكوفي(٤) .

ب- احتراق الكتب ، كما حصل لعبد الله بن لهيعة (٥) .

وذكرها أيضًا الذهبي في "تاريخ الإسلام" (٣١٨/١٩) بصيغة التمريض، ثم قال: «فما أدري: هَلْ فَهِمَ معكوسًا، أو أنه قال ذلك مزاحًا؟» . اهـ.

١) رواه ابن الجعد في مسنده (٢٦٤/١) رقم ١٨٢٣ عن مُحَمَّد قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَائِشَةَ يَقُولُ: قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ ...

٢) نزهة النظر ص ٩١.

٣) تهذيب التهذيب ٦٠/١١ .

٤) علي بن مسهر القرشي ، أبو الحسن الكوفي ، وثقه ابن سعد وابن معين والنسائي والعجلي والذهبي وابن حجر ، زاد الاخير : له غرائب بعد أن أضر من الثامنة ، مات سنة تسع وثمانين (أي ومائة) ،قال احمد: كان قد ذهب بصره وكان يحدثهم من حفظه. قلت : ثقة . [ينظر عنه : في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٨٨، ضعفاء العقيلي ٣/ ٢٥١، معرفة الثقات ٢/ ١٥٨، الجرح والتعديل ٦/ ٢٠٤، الثقات ٨/ ٢١٤، سير أعلام النبلاء ٨/ ٤٨٤ . ٤٨٧، الكاشف ٢/ ٤٧، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٣٥، تقريب التهذيب ص ٤٠٥].

٥) تهذيب التهذيب ٣٧٣/٥-٣٧٩ .

ج – عدم اصطحاب الكتاب والتحديث من الحفظ ،كمعمر بن راشد قال يعقوب بن شيبة : (سماع أهل البصرة من معمر حين قدم عليهم فيه اضطراب لأن كتبه لم تكن معه) (١) .

د- الانشغال عن العلم كما حدث لشريك بن عبد الله النخعي حيث ولي قضاء واسط سنة ١٥٠ هـ ، قال عنه الحافظ في التقريب: تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة (٢).

و - فقدان البصر ، كما حدث لعبد الرزاق بن همام الصنعاني قال عنه الحافظ ابن حجر في التقريب : عمي آخر عمره فتغير . (٣)

ومما ينشأ عن خفة الضبط : الاختلاط : وهو آفة عقلية تورث فسادا في الإدراك ، و تصيب الإنسان في آخر عمره ، أو تعرض له

---

١) شرح علل الترمذي ٧٦٧/٢ . و انظر ميزان الاعتدال ١٥٤/٤ . لذلك كان العلماء يبخلون عن إعارة كتبهم ، ويعدونه مدحاً ، قال احدهم : ما أعرت كتابي قط فالأحمق يعير كتابه ، وأحمق منه من يرده .

٢) شَريك بن عبد الله النّخعيّ أبو عبد الله الكوفيّ القاضي، قال ابن معين: (صدوق ثقة إلا أنه إذا خالف فغيره أحب إلينا منه) ، وقال أبو حاتم: (صدوق له أغاليط) ، وقال الذهبي: (كان شريك حسن الحديث إماماً فقيهاً ومحدثاً مكثراً ليس هو في الإتقان كحماد بن زيد) ، وقال مرة: (فيه تشيع خفيف على قاعدة أهل بلده) ، وقال ابن حجر: (صدوق يخطئ كثيراً تغير حفظه منذ ولي القضاء بكار وكان عادلاً فاضلاً عابداً وعطاء على أهل البدع) وذكره في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين، روى له استشهاداً البخاريّ، وروى له مسلم في المتابعات، والأربعة، مات في سنة سبع وسبعين ومائة .[ينظر عنه : معرفة الثقات: ٤٥٣/١، الجرح والتعديل: ٣٦٥/٤، الثقات: ٦ / ٤٤٤، تاريخ بغداد: ٢٧٩/٩، ميزان الاعتدال: ٢ /٢٧٠، الاغتباط: ١٧٠، الكواكب النيرات: ٢٥٠، تقريب التهذيب: ٤١٧/١].

٣) (الميزان ٦٠٩/٢)، (تهذيب التهذيب ٣١٠/٦).

بسبب حادث : لفقد عزيز أو ضياع مال ؛ و من تصبه هذه الآفة لكبر سنه يقال فيه اختلط بأخرة .(١)

ومعرفة المختلطين من غيرهم أمر شاق على علماء العلل ، فكان المحدثون يسمعون الحديث من الراوي مرارا حتى يعرفوا أنه خلط فيه أم لا ، قال حماد بن زيد : ما أبالي من خالفني إذا وافقني شعبة ، لأن شعبة كان لا يرضى أن يسمع الحديث مرة واحدة يعاود صاحبه مرارا (٢) .

وأحيانا كان الناقد يدخل على الراوي ليختبره فيقلب عليه الأسانيد و المتون ، و يلقنه ما ليس من روايته ، فان لم ينتبه الشيخ لما يراد به فإنه يعد مختلطا و يعزف الناس من الرواية عنه ، كما حدث للبخاري رحمه الله .

قال الدكتور همام عبد الرحيم : و لكن بصيرة الناقد و يقظة المجتمع ليس لهما تلك القدرة التي تحدد ساعات بدء الاختلاط ، إذ الاختلاط حالة عقلية تبدأ خفية ثم يتعاظم أمرها بالتدريج ، و بين الخفاء و الظهور يكون المختلط قد روى أحاديث تناقلها الثقات عن الثقات و ما دروا أنهم أخذوها عن الثقة و لكن في اختلاطه (٣) .

وهكذا تدخل العلة في الحديث النبوي بسبب اختلاط بعض الرواة لكن العلماء عالجوا هذه القضية بواسطة الرواة عن المختلطين ،

---

١) التقريب والتيسير (١٢٠/١) ، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي لمحمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي(١٣٧/١)،فتح المغيث للسخاوي (٣٦٧/٤) ، تدريب الراوي للسيوطي (٨٩٥/٢) وفي أخرة لغتان : بأخرَة ، وبآخِرِه.

٢) الجرح و التعديل ١٦٨/١ .

٣) شرح علل الترمذي قسم الدراسة ١٠٥/١ .

وقسموهم إلى أربعة أقسام :١- الذين رووا عن المختلط قبل اختلاطه .
٢- الذين رووا عنه بعد اختلاطه .٣- الذين رووا عنه قبل الاختلاط و بعده و لم يميزوا هذا من هذا.
٤- الذين رووا عنه قبل اختلاطه و بعده و ميزوا هذا من هذا ، فمن روى عن المختلط قبل الاختلاط قبلت روايته عنه و من روى عنه قبل الاختلاط و بعده و ميز ما سمع قبل الاختلاط و لم يقبل ما سمع بعد الاختلاط، و من لم يميز حديثه أو سمع بعد الاختلاط لم تقبل روايته . (١)

ومما يدخل كذلك تحت خفة الضبط : تدليس الثقات : فالتدليس علة يعل بها الحديث ، قال مسلمُ بن الحجاج (٢٦١هـ) : **وإنما كان تَفَقُّدُ** مَنْ تَفَقَّدَ منهم سماع رواةِ الحديثِ من رَوَى عنهم: **إذا كان الراوي** من عُرِفَ بالتدليس في الحديثِ، وشُهِرَ به، فحينئذٍ يبحثون عن سماعه في روايته ويتفقدون ذلك منه كي تُزَاح عنهم عِلَّةُ التدليس .(٢)

وعليه فالرواةَ الثقاتِ قد يقع منهم التدليسُ، ومن ثم فَيُحْتاجُ إلى جِهْبِذٍ يَكْشِفُهُ لِتَظْهَرَ عِلَّةُ الإسناد؛ ومِنْ هنا نعلمُ أنَّ مِنْ أسبابِ وجودِ **العِلَّةِ**: وقوع التدليس ، كما قال ابن أبي حاتم : وسمعتُ أَبِي وَذَكَرَ الحديثَ الَّذِي رَوَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهْوَيْهِ، عَنْ بَقِيَّةَ ؛ قَالَ: حَدَّثني أَبُو وَهْبٍ الأَسَدِيُّ؛ قَالَ: حَدَّثنا نافِعٌ، عَنِ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: **لا تَحْمَدوا إسلامَ** امرئٍ حتى تَعرِفوا عُقْدَةَ رأيِهِ.

---

١) العواصم والقواصم لابن الوزير ٣/١٠١-١٠٢ ..
٢) مقدمة صحيح مسلم (١/٣٣) .

قَالَ أَبِي: هَذَا الحديثُ لَهُ عِلَّةٌ قِبَلَ مَنْ يَفْهَمُهَا؛ رَوَى هذا الحديثَ عُبَيْدُالله بنُ عَمْرٍو، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي فَرْوَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابن عمر، عن النبي ﷺ ، وعُبَيْدُ الله بنُ عمرو كنيتُهُ : أَبُو وَهْب، وَهُوَ أَسَدِيٌّ؛ فكأَنَّ بَقِيَّةَ بن الوليد كَنَّى عُبَيْدَالله بْنَ عَمْرٍو، ونَسَبه إِلَى بَنِي أَسَد؛ لِكَيْلا يُفْطَنَ بِهِ، حَتَّى إِذَا تَرَكَ إسحاقَ بنَ أَبِي فَرْوَةَ مِنَ الوسَطِ لا يُهتَدَى لَهُ ، وَكَانَ بَقِيَّةُ مِنْ أَفعلِ الناسِ لِهَذَا (١).

ومن صور خفة الضبط : أخذ الحديث حال المذاكرة :**فقد كان المحدثون يَحْثُون** على مذاكرةِ الحديثِ ويَحْرِصون عليها حِرْصًا شديدًا؛ لِمَا وَجَدوا فيها من الفوائد؛ كاستذكارِ الحديثِ وتحفُّظه، واستدراكِ ما فاتَهُمْ من الأحاديثِ في البابِ الذي يذاكرون فيه، وكَشْفِ الخَلَلِ والعِلَلِ في الأحاديثِ التي يَحْفَظونها، وكَشْفِ الضعفاءِ والكذابين من الرواة.

وعُنِيَ بها جميعُ مَنْ ألف في علومِ الحديث، بل أفرَدَ لها عددٌ من الأئمة بابًا في مؤلفاتهم، فقد عقد الخطيبُ البغداديُّ في **"الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع"** بابًا بعنوان: «مذاكرة الحديثِ مع عامة الناس» ، ثم أتبَعَهُ بابًا بعنوان: «**المذاكرة مَعَ الأتباعِ والأَصْحَاب**» ، ثم بابًا بعنوان: «المذاكرة مَعَ الأقرانِ والأتراب» ، ثم ختمها بباب: «المذاكرة مَعَ الشُّيُوخ وذوي الأسنان» ، وكان قد عقَدَ بابًا قبل ذلك بعنوان: «**الكتابة عن المحدث في المذاكرة**» .

---

١) علل الحديث لابن أبي حاتم (٥/٢٥٠،٢٥١) .

ومما ورد في الحث على المذاكرة وذكر فوائدها أقوال كثيرة منها :

قولُ علي بنِ أبي طالب ﷺ : «تَزَاوَرُوا وتَذَاكَرُوا الحديث؛ فإنكم إنْ لم تَفْعلوا يَدْرُسْ»(١)، قال أبو سعيدٍ الخُدْرِي ﷺ: «تحدثوا؛ فإن الحديثَ يُهيِّجُ الحديثَ» (٢)

وقد كان كثير من علماء الحديث ونقاده ينهون الطلاب عن كتابة الحديث وأخذه عنهم حال مذاكرتهم ، لأن الشيخ وقتها يكون غير متهيئ للتحديث ، فقد كان أبو زُرْعة رحمه الله (٢٦٤هـ) يخرج على تلاميذِهِ أن يَكْتبوا عنه في المذاكرةِ شيئًا (٣).

وكان عبدُ اللهِ ابنُ الإمامِ أحمَدَ لا يكْتُبُ - أحيانًا - ما يأخُذُهُ عن أبيه حالَ المذاكرة؛ففي زوائده على "المسند"قال : «وَجدتُ هذا الحديثَ في كتاب أبي بخطِّ يده ... وأظُنُّني قد سمعْتُهُ منه في المذاكرة فلم أكْتُبْهُ» . (٤)

---

١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه: كتاب الأدب باب تذاكر الحديث (٢٨٥/٥) ح (٢٦١٣٤) من طريق كَهْمَس بْن الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ ...الحديث .،وابن عبد البر في بيان جامع العلم وفضله (٤٤٣/١) ح ٦٨٧ منه به ..

٢) صحيح : أخرجه الدارمي في السنن : كتاب المقدمة باب مذاكرة العلم (٤٨٠/١) ح ٦١٧ قال : أَخْبَرَنَا أَسَدُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، وَأَبِي مَسْلَمَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ...الحديث ، وابن أبي شيبة في مصنفه: كتاب الأدب باب تذاكر الحديث (٢٨٥/٥) ح ٢٦١٣٣ من طريق وَكِيع، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ إِيَاسٍ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ....الحدبث .

٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١١٢٢)

٤) المسند (٩٦/٤) ح ١٦٨٧٩

وأصبَح المحدثون يَكْشِفون عِلَلَ الأحاديثِ أحيانًا بهذا؛ فينظرون في غَلَط المحدِّث، مع كيفيةِ تلقيه للحديثِ، فإنْ كان أَحَدَّهُ في مجلسِ المذاكرة؛ عَرَفُوا أن العِلَّةَ وقَعتْ بسبب تحديثِ الشيخِ بهذا وهو غير مُتَهيِّئٍ للتحديث. (١)

ومما يدخل تحت خفة الضبط :**سلوك الجادة**: وهذا تعبير استعمله جماعة من العلماء كابن حجر رحمه الله ، وقال أيضاً: «**تتبع العادة**»، وقال ابن المديني رحمه الله: «**سلك المحجة**» ،**وأكثر أبو حاتم** رحمه الله من قوله: «لزم الطريق» ، وقال الحاكم رحمه الله: «**أخذ** طريق المجرة» والفرق بين العبارات يسير، حيث تتفق في معنى واحد.

قال ابن رجب رحمه الله: « **ومثال ذلك: روى حماد بن سلمة، عن** ثابت، عن حبيب بن أبي سبيعة الضبعي، عن الحارث أن رجلاً قال: يا رسول الله إني أحب فلاناً. قال: أعلمته؟ قال: لا، الحديث. هكذا رواه حماد بن سلمة، وهو أحفظ أصحاب ثابت، وأثبتهم في حديثه، وخالفه من لم يكن في حفظه بذاك من الشيوخ الرواة عن ثابت كمبارك بن فضالة، وحسين بن واقد، ونحوهما، فرووه عن ثابت، عن أنس عن **النبي** ﷺ .

وحكم الحفاظ هنا بصحة قول حماد، وخطأ من خالفه، منهم أبو حاتم، والنسائي، والدارقطني، وقول أبي حاتم: لزم الطريق، يعني به أن رواية ثابت عن أنس سلسلة معروفة مشهورة، تسبق إليها الألسنة والأوهام، فيسلكها من قل حفظه، بخلاف ما قاله حماد بن سلمة، فإن

---

١) مقدمة تحقيق علل الحديث لابن أبي حاتم (٨٧/١)

في إسناده ما يستغرب، فلا يحفظه إلا حافظ، وأبو حاتم كثيراً ما يعلل الأحاديث بمثل هذا، وكذلك غيره من الأئمة» (١).

وقال أيضاً: «لا ريب أن الذين قالوا فيه عن أبي هريرة ﷺ جماعة حفاظ، لكن الوهم يسبق كثيراً إلى هذا الإسناد، فإن رواية سعيد المقبري عن أبي هريرة ﷺ، أو عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ، سلسلة معروفة تسبق إليها الألسن، بخلاف رواية سعيد عن أبيه عن ابن وديعة عن سلمان(٢)، فإنها سلسلة غريبة، لا يقولها إلا حافظ لها متقن» (٣).

وسلوك الجادة نوعان :

الأول : سلوك للجادة في المتن، وهو قليل، فإن الأصل في الأحاديث المروية الرفع ، فإذا جاء تفصيل من بعض الثقات، برفع بعضه ووقف بعضه الآخر، فإن هذا قرينة على سلوك غيره للجادة برفعه كله.

ومن أمثلته العملية قول الدارقُطني رحمه الله عن حديث أبي الأحوص عن عبد □ عن النبي ٨: أنه كان يخطب يوم الخميس قائماً

---

١) شرح العلل (٢/٧٢٦) .

٢) ابن وديعة : هو عبد الله بن وديعة وليست له رواية عن سلمان الفارسي في الكتب الستة إلا في موضع واحد (دليل على غرابتها) وهي من رواية سعيد المقبري عن أبيه عن عبد الله بن وديعة عن سلمان مرفوعا (من اغتسل يوم الجمعة وتطهر بما استطاع من طهر ....أخرجه البخاري في الجمعة (٩١٠).
هذا وقد اختلف على سعيد المقبري في هذا الحديث ، فرواه ابن أبي ذئب عن سعيد بهذا الإسناد كما عند البخاري ، وخالفه عبيد الله العمري فجعله من حديث سعيد عن أبيه عن أبي هريرة (الجادة) والعمري حافظ إلا أن ابن أبي ذئب كان أضبط لهذا الحديث منه ، ولذا اخرج البخاري رحمه الله الحديث من طريقه ، والله أعلم .

٣) فتح الباري لابن رجب (٨/١١١) .

يقول: يا أيها الناس إنما هما اثنتان الهدى والكلام وأصدق الحديث كتاب الله وأحسن الهدي هدي محمد ^ وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة... الحديث بطوله،

قال رحمه الله: «يرويه أبو إسحاق واختلف عنه. فرواه إدريس الأودي وموسى بن عقبة ورفعا الخطبة كلها إلى النبي ﷺ ورواه شعبة وإسرائيل وشريك من كلام عبد الله إلا قوله ألا أنبئكم ما العضة هو النميمة فإنهم رفعوه إلى النبي ﷺ،وكذلك قوله: إن الرجل ليصدق حتى يكتب صديقاً، وقول شعبة ومن تابعه أولى بالصواب» (١).

الثاني: سلوك للجادة في السند، وهو الغالب. فإنه إذا اختلف على قتادة - مثلاً - في حديث، فرواه بعض أصحابه عنه بسند غير مشهور، وآخر رواه عنه عن أنس ﷺ ، فإن جانب من رواه بالوجه الأخير يضعُف، لاحتمال أن يكون وهِم بسبب شهرة هذا السند عن قتادة، ومثله ما لو روى ثقة عن مالك عن نافع عن ابن عمر ﷺ، وغيره يرويه بسند آخر أقل شهرة، ولذلك أمثلة كثيرة ، منها ما رواه جرير بن حازم عن ثابت عن أنس ﷺ مرفوعاً: «إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني "

ضرب على هذا الحديث أبو الوليد الطيالسي، وأعلّه أحمد والبخاري والترمذي وأبو داود والدارقطني بأن جريراً وحجاجاً الصواف كانا عند ثابت البناني، فحدث به حجاج عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه ... ، فوهم جرير فظن أن الحديث: عن ثابت عن أنس. وإنما روى ثابت عن أنس قال: «كان النبي ^ إذا أقيمت الصلاة يتكلم مع الرجل حتى ينعس بعض القوم» (٢).

---

١) العلل (٥/٣٢٣) .

٢) العلل الكبير للترمذي (١/٢٧٨)

وثابت عن أنس جادة، حيث قال الإمام أحمد - في رواية الميموني -: «هؤلاء الشيوخ إنما يلحقون عن ثابت عن أنس إسناداً عرفوه» (١) .

مسألة (١):

وقد يقع في سلوك الجادة جماعة عن راوٍ واحد، كما قال ابن حجر رحمه الله: « ورواه سفيان بن عيينة ومعتمر بن سليمان ومحمد بن عبيد عن عبيد الله بن عمر بإسقاطه وكأنهم سلكوا الجادة، لأن عبيد الله بن عمر معروف بالرواية عن نافع مكثر عنه (٢) .

وقال أبو حاتم رحمه الله في حديث اختلف فيه على هشام بن عروة: «هذا الحديث أفسد حديث روح بن عبادة وبين علته، وهذا الصحيح، ولا يحتمل أن يكون عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ ، فيروى عن يحيى عن سعيد عن عائشة، ولو كان عن أبيه كان أسهل عليه حفظاً» (٣) .

مسألة (٢):

وقد يرجح الحفاظ رواية من سلك الجادة على رواية من أتى بإسناد غريب، أو تقل الرواية به ، كما قد ترجح هذه القرينة على العدد الكثير لقوتها ، وبكل حالٍ فإن وقوع الخطأ في الأسانيد المشهورة كان بسبب سلوك الجادة، لتعلقه بذهن الرواة، خصوصاً ممن خف ضبطه عن المكثرين، فكيف بالضعفاء إذا رووا عنهم! (٤) .

---

١) إكمال مغلطاي (١٠٣/٤) .

٢) الفتح (٤٤٦/١٠) .

٣) العلل لابن أبي حاتم (٣٥٤/٢) .

٤) ينظر هذا المبحث في كتاب : قواعد العلل وقرائن الترجيح للمؤلف: عادل بن عبد الشكور بن عباس الزرقي الناشر: دار المحدث للنشر والتوزيع /الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ فقد أفاد وأجاد بارك الله فيه.

ثالثا : التَّفَرُّدُ:

يعد التفرد من أهم الوسائل لكشف الأوهام والأخطاء التي قد يقع فيها الرواة ؛ ولذا جعَلَهُ أهلُ العلم مِنْ أهمِ القرائن التي يُسْتعان بها على إدراك العِلَّة؛ قال ابن الصلاح رحمه الله: ويُستَعانُ على إدراكها بتفرد الراوي،وبمخالفةِ غيرِه له، مَعَ قرائنَ تنضمّ إلى ذلك (١).

والفرد: هو ما يقول فيه المحدثون النقاد:" حديث غريب "، **أو** " تفرد به فلان "، **أو** " هذا حديث لا يعرف إلاّ من هذا الوجه" **أو** **لا** نعلمه يروى عن فلان إلاّ من حديث فلان" (٢).

ولأهميته ألف فيه المحدثون وأفردوه بالتصنيف ، فألف فيه الإمام أبو داود فقد كتاب التفرد ، و الإمام المزي في تحفة الأشراف ينقل منه كثيرا ، و ألف الدار قطني :الأفراد و غرائب مالك ، و اهتم الإمام **الطبراني في المعجم الأوسط بذكر الإفراد .**

والتفرد ليس علة في الحديث ، بل له أحوال مختلفة ، حتى رواية الضعيف لا يرد ما ينفرد به مطلقا ، بل الجهابذة الفهماء من الأولين يستخرجون منه ما صح من حديثه ؛ قال سفيان الثوري رحمه الله (١٦١هـ) :اتقوا الكلبي ، فقيل له :إنك تروي عنه ، قال : **إني أعلم** صدقه من كذبه (٣).

---

١) معرفة أنواع علوم الحديث (٥٠٢/١) .

٢) الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين ص١٤. وينظر : معرفة أنواع علوم الحديث ص ٢٧٠.

٣) ميزان الاعتدال ٥٥٧/٣

و قد روى الإمام البخاري و مسلم عن بعض من في حفظهم شيء لما ثبت لديهما أنهم حفظوه و لم يخطئوا فيه ، و مثل هذا لا يستطيعه كل أحد (١).

وهذا العلم من أدق العلوم وأصعبها ، والدليلُ على دِقَتِهِ وصعوبتِهِ:

ا_ كثرةُ اختلاف الأئمةِ في تطبيقِهِ، سواءٌ كان تفرُّدًا مطلقًا، أو مَعَ وجودِ مخالفةٍ :

ومثل ذلك : قول عبد الرحمن بن أبي حاتم: «وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ عبد الأعلى ، عَنْ سَعِيدٍ ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سُلَيْمان التَيْمُرِي، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَبِيِ ٨ قال: «سَمُّوا بِاسْمِي، ولاَ تَكْنُوا بِكُنْيَتِي» فَقَالَ أَبِي: رَوَاهُ شُعْبة، عَنْ قَتَادة، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْد، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَبِيِ ٨ ، قُلْتُ: أيهما أَشْبَهُ؟ قَالَ: سعيدُ بنُ أَبِي عَرُوبَة لحديثِ قتادةَ أحفظُ» (٢).

وخالفه البخاري ومسلم في ذلك ، فأخرجا الحديث (٣) من طريق شعبة عن قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن جابر به، وهذا هو الصواب لمتابعة جماعة (منصور والأعمش وحصين بن عبد الرحمن) لشعبة عن قتادة .

ب_ قد يخفى على الإمامِ الكبير :مثلُ الحديثِ الذي رواه عبد الله ابن نُمَيْر، عَنْ هَاشِمِ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ سَعْد، عَنْ سَعْد؛ قَالَ:قَالَ رسولُ اللَّهِ ٨: «مَنْ تَصَبَّحَ بِسَبْعِ تَمَرَاتٍ عَجْوَةً ؛ لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ

---

١) أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء(٦٩/٤).

٢) العلل (٢٢٥١) .

٣) رواه البخاري في الصحيح : كتاب فرض الخمس بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ} [الأنفال: ٤١] " (٨٤/٤) ح ٣١١٤ ، و"صحيح مسلم" (٢١٣٣) .

سُمٍّ وَلاَ سِحْرٌ» (١).وخالَفَهُ أبو أسامةَ حمادُ بنُ أسامة، فرواه عنْ هاشمِ بنِ هَاشِمٍ، عنْ عامِرِ بْنِ سَعْد، عنْ أَبيهِ، عن النَّبِيِّ ﷺ .وسُئِلَ الإمامُ الدارقُطْنِيُّ عن هذا الحديث؟ فقال: «يرويه هاشم بنُ هاشم، واختُلِفَ عنه: فرواه أبو أسامة، عنْ هَاشِمِ بْنِ هَاشِمٍ، عنْ عامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عنْ سَعْدٍ، وخالفه ابن نُمَيْر، فرواه عن هَاشِمٍ، عنْ عائِشَةَ بِنْتِ سَعْدٍ، عن أبيها، وكلاهما ثِقَةٌ، ولعلَّ هاشمًا سمعه منهما، والله أعلم» . (٢)

فجوابُ الدارقطنيِّ هذا يَدُلُّ على أنه خَفِيَ عليه تفرُّدُ ابن نمير بهذا الوجه، وأنَّ أبا أسامة قد تُوبِعَ مِنْ عدد مِنَ الرواة؛ ولذا كان جوابُ أبي زرعة أَسَدَّ منه، فقد سأله ابن أبي حاتم (٣) عن رواية عبد الله بن نمير هذه؟ فقال: «هَكَذَا قَالَ ابْنُ نُمَيْر! وَقَالَ مَرْوانُ بْنُ مُعاوِيَةَ وَأَبُو أُسَامَةَ وَأَبُو ضَمْرَةَ : عنْ هَاشِمِ بْنِ هَاشِمٍ، عنْ عامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عن أبيه، عن النَّبيِّ ﷺ ؛ وهو الصحيحُ» .

والحديثُ على هذا الوجه الذي رجحه أبو زُرْعة أخرجه البخاريُّ ومسلمٌ في "صحيحيهما" (٤) مِنْ بعضِ هذه الطرقِ وغيرِها.

ولا تزال هناك أسباب منها : كَسَلُ الرَّاوِي،والتَّصْحِيفُ،وانْتِقَالُ البَصَرِ،والتَّلْقِينُ،والإِدْخَالُ عَلَى الشُّيُوخِ، و جَمْعُ حَدِيثِ الشُّيُوخِ بِسِيَاقٍ

---

١) رواه البخاري في الصحيح : كتاب الطب بَابُ شُرْبِ السُّمِّ وَالدَّوَاءِ بِهِ وَبِمَا يُخَافُ مِنْهُ وَالخَبِيثِ (١٤٠/٧) ح٥٧٧٩ ، ومسلم في الصحيح : كتاب الأشربة بَابُ فَضْلِ تَمْرِ الْمَدِينَةِ (١٦١٨/٣) ح٢٠٤٧ .

٢) في "العلل" (٦١٠) .

٣) في "العلل" (٢٥٠٥) .

٤) "صحيح البخاري" (٥٤٤٥ و٥٧٦٨ و٥٧٦٩ و٥٧٧٩) ، و"صحيح مسلم" (٢٠٤٧) .

وَاحِدٍ،و مَنْ حَدَّثَ عَنْ ضَعِيفٍ، فَاشْتَبَهَ عَلَيْهِ بِثِقَةٍ. (١)وكلها تدخل تحت ما ذكرنا ...والله الحمد من قبل ومن بعد.

---

١) من أراد زيادة إيضاح فلينظر هذه المسألة في كتاب : مقدمة علل الحديث لابن أبي حاتم (١/١٠٢_١١٣) ، وقواعد العلل وقرائن الترجيح للمؤلف: عادل بن عبد الشكور بن عباس الزرقي ،

المبحث الثالث

طرق معرفة العلة

بعد الوقوف على أسباب العلة ، يمكننا الوقوف على علة الحديث من خلال معرفة سببها ، وهذه القدرة لا تنال إلا بممارسة كبيرة في الإعلال و التضعيف و معرفة السند الصحيح من الضعيف ، فمن أكثر الاشتغال بعلم الحديث و حفظ جملة مستكثرة من المتون حتى اختلطت بلحمه و دمه و عرف خفايا المتون و الأسانيد و مشكلاتها استطاع أن يميز الحديث الصحيح من الحديث المعل ، قال الربيع بن خيثم رحمه □: إن للحديث ضوءًا كضوء النهار تعرفه و ظلمة كظلمة الليل تنكره . (١)

وقال رجل لأبي زرعة رحمه الله: ما الحجة في تعليلكم الحديث ؟ قال: الحجة أن تسألني عن حديث له علة فأذكر علته، ثم تقصد ابن واره يعني محمد بن مسلم ابن واره، وتسألنه عنه ولا تخبره بأنك قد سألتني عنه فيذكر علته، ثم يقصد أبا حاتم فيعلله، ثم تميز كلام كل منا على ذلك الحديث فإن وجدت بيننا خلافا في علته فاعلم إن كلا منا تكلم على مراده ، وإن وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم ، قال: ففعل الرجل ، فاتفقت كلمتهم عليه، فقال: أشهد أن هذا العلم إلهام (٢).

لذا قال عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله: معرفة علل الحديث إلهام فلو قلت للعالم بعلل الحديث من أين قلت هذا ؟ لم يكن له حجة . (٣)

---

١) الموضوعات ١٠٣/١ .

٢) معرفة علوم الحديث ١١٢ – ١١٣.

٣) السابق ص١١٢ .

قال نعيم بن حماد رحمه الله :قلت لابن مهدي: كيف تعرف صحيح الحديث وسقيمه ؟ قال: كما يعرف الطبيب المجنون(١) .

ولما كانت العلة سبباً خفياً غامضاً كان لا بد من وجود طرق ترشد إلى وجودها ، ووسائل تعين على الوقوف عليها ، ومن خلال كلام العلماء في هذا العلم تبين أنه لا بد من عدة خطوات حتى يمكن معرفة سلامة الحديث من العلة أو وجودها فيه ، وها هي الخطوات :

أولاً : جمع طرق الحديث:

قال السيوطي : والطريق إلى معرفته جمع طرق الحديث والنظر في اختلاف رواته، وفي ضبطهم وإتقانهم (٢).

وقد كان المحدثون رحمهم الله يهتمون بذلك ويؤكدون عليه :قال أحمد رحمه الله (٢٤١هـ) : الحديث إذا لم تُجمع طرقه لم تفهمه ، والحديث يفسر بعضه بعضاً (٣).وقال علي بن المديني رحمه الله (٢٣٤هـ): الباب إذا لم تُجمع طرقه لم يتبين خطؤه (٤).وقال عبد الله بن المبارك رحمه الله (١٨١هـ) : إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض (٥).ولهذا قال يحيى بن معين رحمه الله

---

١) شرح علل الترمذي لابن رجب ١٧٥. وينظر : التعريف بعلم العلل لهشام الحلاف (٩/١).

٢) تدريب الراوي (٢٩٦/١) .

٣) الجامع لأخلاق الراوي (٢١٢/٢).

٤) المصدر السابق .

٥) المصدر السابق (٢٩٥/٢).

(٢٣٢هـ) : اكتب الحديث خمسين مرة ، فإن له آفات كثيرة (١).
وقال أيضاً : لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً ما عقلناه (٢).

وقال أبو حاتم الرازي (٢٧٧هـ): لو لم يُكتب الحديث من ستين وجهاً ما عقلناه (٣). وقال بعض الحفاظ : إن لم يكن الحديث عندي من مائة طريق فأنا فيه يتيم (٤).

فالحافظ الناقد لا يصل إلى ما وصل إليه إلا بعد جمع الأحاديث في الأبواب،ثم يخلص إلى النتيجة ،واشتهر بذلك عدد من العلماء كالإمام أحمد والبخاري وأبي زرعة، وهذا أبو زرعة يقول لعبد الله بن الإمام أحمد: "ذاكرت أباك فوجدته يحفظ ألف ألف حديث، فقال عبد الله: كيف ذاكرته؟ قال أبو زرعة: ذاكرته على الأبواب"(٥).

ومعنى هذا أنهما يذكران رؤوس الموضوعات، والعناوين التي تضم عددا من الأحاديث.

ثانياً : الموازنة بين الطرق :

وفي هذه الخطوة يتم المقارنة بين طرق الحديث بعد جمعها ، فإن اتفقت الطرق ولم يوجد بينها اختلاف علمنا حينئذ سلامة الحديث من العلة .

---

١) الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢١٢).
٢) السابق نفس الجزء والصفحة .
٣) فتح المغيث (٢/٣٧٠) .
٤) توضيح الأفكار (١/٢١٧) .
٥) العلل ومعرفة الرجال (١/٤٩).

قال الخطيب رحمه الله: والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط .(١)

ثالثا : طول الفكر والنظر وكثرة الاشتغال بالحديث :

قال ابنُ دقيق العيد رحمه الله بعد أن طوّل النفس على حديث ابن عباس مرفوعاً: "إذا وقع الرجل بأهله وهي حائض فليتصدق بنصف دينار"(٢) وبين علله وناقشها: "إذا تنبهت لهذه الدقائق التي ذكرناها في هذا الحديث ظهر لك احتياج هذا الفن إلى جودة الفكر والنظر، فإن الأمر ليس باليقين، لا كما يظنه قوم أنه مجرد حفظ ونقل لا يحتاج إلى غيرهما فيه"(٣).

وإن وجد اختلاف بين هذه الطرق كالاختلاف بين الوصل والإرسال والوقف والرفع ونحوه ، فلابد حينئذ من تحديد الراوي الذي اختلف

---

١) الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢٩٥).

٢) رواه أبو داود في السنن : كتاب الطهارة بَابٌ فِي إِتْيَانِ الْحَائِضِ (١/٦٩) ح٢٦٦ ، والبيهقي في الكبرى (١/٤٧٢) ح١٥١٩ كلاهما من طريق شَرِيك، عَنْ خُصَيْفٍ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، ح مرفوعا . قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَكَذَا قَالَ عَلِيُّ بْنُ بُذَيْمَةَ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺمُرْسَلًا، وَرَوَى الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺقَالَ: «آمُرُهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِخُمُسَيْ دِينَارٍ»، وَهَذَا مُعْضَلٌ .

_ قَالَ الشَّيْخُ البيهقي : رَوَاهُ شَرِيكٌ مَرَّةً فَشَكَّ فِي رَفْعِهِ وَرَوَاهُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ بَذِيمَةَ وَخُصَيْفٍ فَأَرْسَلَهُ.

- قلت : وحديث ابن عباس ﷺ حديث ضعيف لضعف شريك بن عبد الله النخعي .

٣) الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال تأليف : إكرام الله الحق (١/٧٥).

عليه ثم يرجح بين الطرق بوجه من وجوه الترجيح . وقد عددها د/ عادل عبد الشكور في كتابه (قواعد العلل) فقال : ويظهر بعد التتبع والسبر أن القرائن المسلوكة عند علماء العلل نوعان:

أ- قرائن أغلبية. ب ـ قرائن خاصة .

فالقرائن الأغلبية يعود الجمع والترجيح إليها في أكثر الأحاديث، وهي ستة:

١ _ العدد : وهي تعد من أقوى القرائن المسلوكة للترجيح بين الروايات المختلفة. واعتمدها كثير من الحفاظ السابقين. ومن أشهرهم يحيى القطان حيث قال: «كنا نظن أن الثوري وهم فيه لكثرة من خالفه»(١) ، ونص عليها الشافعي فقال: «والعدد أولى بالحفظ من الواحد»(٢) ، وقال الخطيب: «ويرجح بكثرة الرواة لأحد الخبرين، لأن الغلط عنهم والسهو أبعد، وهو إلى الأقل أقرب» (٣) .

٢ _ الحفظ: ويشمل حفظ الصدر، وحفظ الكتاب، قال أبو زرعة الرازي: «إذا زاد حافظ على حافظ قُبِل» (٤) .وقال مسلم: والحديث للزائد الحافظ (٥). وقال البزار: زيادة الحافظ مقبولة إذا زادها على حافظ، فإنما زادها بفضل حفظه (٦) .

٣ _ الاختصاص: فقد اهتم علماء الحديث وعلله بمعرفة (طبقات الحفاظ ومراتب أصحابهم) فقسم ابن المديني والنسائي أصحاب نافع تسع

---

١) اختلاف الحديث (ص٢٩٤) .
٢) العلل لابن أبي حاتم (٣٩١/٢) .
٣) الكفاية (ص٤٧٦) .
٤) العلل لابن أبي حاتم (٣١٨/١و٣٠٢/٢) .
٥) التمييز (ص١٩٩) .
٦) البحر الزخار (٥٤/١) .

طبقات مع اختلافهما في ذكر رواة كل طبقة ، كما قسم النسائي أصحاب الأعمش سبع طبقات ،وهذا الاختصاص يعود إلى عدة قرائن، منها قوة الحفظ أو الكتابة أو طول الملازمة وقِدَمِها، أو قرابة الراوي، ونحو ذلك من الأسباب الكثيرة ، والاهتمام بهذه القرينة ومعرفة طبقات أصحاب الحفاظ ومنازلهم من شيوخهم، ومراتبهم بين بعض، يعطي المرء قوة وملكة في تعليل الحديث والترجيح عند الاختلاف، دون كثير عناء أو جهد، قد يبذله من جهل ذلك ، ويستخدم علماء الحديث هذه القرينة بقولهم مثلاً : فلان أثبت، أو أحفظ فيه، أو كان يعرض، أو كان يكتب، أو لازمه كثيراً، ونحو ذلك مما يدل على التميز عن غيره في شيء يقتضي تقديمه عند الاختلاف.

٤_سلوك الجادة : وقد مرت بنا .

٥_ غرابة السند: ومعنى ذلك أنه إذا اختلف على راوٍ في حديث، وروى أحد أصحابه وجهاً غريباً صحيحاً، لا احتمال فيه لسلوك الجادة، ومثل هذا الوجه يندر الوهم فيه، ويعد الخطأ فيه نادراً، فإن روايته تكون أقوى من هذه الجهة.

وشاهده قول عبد الله بن أحمد: «سألت أبي عن حديث هشيم عن حصين عن عمرو بن مرة عن علقمة بن وائل عن أبيه عن النبي ﷺ في الرفع.قال: رواه شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي البختري عن عبد الرحمن اليحصبي عن وائل عن النبي ﷺ . خالف حصينٌ شعبة. فقال: شعبة أثبت في عمرو بن مرة من حصين. القول قول شعبة، من أين يقع شعبة على: أبي البختري عن عبد الرحمن اليحصبي عن وائل» (١).

---

١) العلل لعبد الله بن أحمد (١/١٨١) .

٦_ اتفاق البلدان: وهذه القرينة من القرائن القوية، التي قد تخفى على كثير ممن يعمل بالعلل ، فمما لاشك فيه أن أهل البلد أعلم بحديث شيوخهم ، فإذا اختلف على مالك، رجحنا المدنيين منهم، وإذا اختلف على قتادة رجحنا البصريين منهم، وإذا اختلف على الأعمش أو أبي إسحاق رجحنا الكوفيين منهم، وهكذا، مالم تأتِ قرينة أقوى تعارض ذلك، ولذا قال حماد بن زيد رحمه الله : «**بلدي الرجل أعرف بالرجل**» (١).

٢_ قرائن خاصة : وذكر منها : رواية الراوي عن أهل بيته ، والتفرد ، وغرابة المتن ، وتصحيح الحفاظ لإحدى الروايتين ، واحتمال التدليس ممن وصف به ، اختلاف المجلس ، وسعة رواية المختلف عليه، ومخالفة الراوي لما روى ، واختلاف ألفاظ الروايات، والتصريح بالسماع (٢).

هذا ،،، وللترجيح وجوه كثيرة لا تنحصر فلكل حديث ترجيح خاص به يستطيع الباحث الماهر أن يقف عليه بفضل الله وحوله .

قال الصنعاني رحمه الله **(ت ١١٨٢هـ) :** ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر ، ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث ، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص ، وإنما ينهض بذلك الممارس الفطن ، الذي أكثر من الطرق والروايات ، ولهذا لم يحكم المتقدمون في هذا المقام بحكم

---

١) الكفاية للخطيب (ص١٣٣) .

٢) ينظر في ذلك : قواعد العلل وقرائن الترجيح (٥٥:١١٠) لعادل بن عبد الشكور .

كلي يشمل القاعدة ، بل يختلف نظرهم بحسب ما يقوم عندهم في كل حديث بمفرده ، والله أعلم (١).

وهناك أحاديث ليس فيها اختلاف في طرقها ، وإنما تدرك علتها بأمور أخرى ، قال ابن رجب رحمه الله (٧٩٥هـ): **حذاق القادمين** الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم ، لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان ، ولا يشبه حديث فلان ، فيعللون الأحاديث بذلك ، وهذا مما لا يُعبر عنه بعبارة تحصره ، وإنما يُرجع فيه إلى أهله ، إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصوا بها عن سائر أهل العلم...فمن ذلك سعيد بن سنان، ويقال: سنان بن سعيد يروي عن أنس، ويروي عنه أهل مصر.**قال احمد:** تركت حديثه، حديثه مضطرب. **وقال:** يشبه حديثه حديث الحسن، لا يشبه أحاديث انس، نقله عبد الله بن احمد عن أبيه. ومراده أن الأحاديث التي يرويها عن أنس مرفوعة إنما تشبه كلام الحسن البصري أو مراسيله،

وقال الجوزجاني: أحاديثه واهية،لا تشبه أحاديث الناس عن أنس (٢).

رابعاً : معرفة المدارس الحديثية، ونشأتها، ورجالها، ومذاهبها العقدية والفقهية وأثرها وتأثيرها في غيرها، وما تميزت به عن غيرها، فقد نشأت للحديث مدارس في المدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام ومصر واليمن.

---

١) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للصنعاني (٣٨/٢).

٢) شرح علل الترمذي (٨٦١/٢).

وبهذه المعرفة يعالج الباحث أسانيد كثيرة فيكشف عن علتها، فإذا كان الحديث كوفيًا احتمل التدليس،أو الرفض، وإن كان بصريا احتمل النصب وتأثير الإرجاء والاعتزال في إسناده، فإذا روى المدنيون عن الكوفيين فإنها تختلف الاحتمالات عما إذا روى المدنيون عن البصريين، ولذلك نجد الحاكم يقول بعد ذكره علة حديث: والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا(١). أما حديث الشام عن المدارس الأخرى فأكثره ضعيف.

رابعاً: معرفة من دار عليهم الإسناد، وأوثق الناس فيهم، وتمييز أصح الأسانيد وأضعفها :

وممن اهتم بهذا، وأرسى قواعده علي بن المديني رحمه الله ، فيقول: نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة: فلأهل المدينة ابن شهاب وهو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب (١٢٤) هـ، ولأهل مكة عمرو بن دينار مولى بني جمح، (١٢٦هـ)، ولأهل البصرة قتادة بن دعامة السدوسي، (١١٧هـ)، ويحيى بن أبي كثير(١٣٢هـ) ولأهل الكوفة أبو إسحاق، واسمه عمرو بن عبد الله بن محمد السبيعي(١٢٧هـ)، وسليمان بن مهران الأعمش (١٤٨هـ)، وكان جميلا، ثم صار علم هؤلاء الستة إلى أصحاب الأصناف ممن صنف: فلأهل المدينة مالك بن أنس، ومحمد بن إسحاق، من أهل مكة عبد العزيز بن جريج، وسفيان بن عيينة. ثم انتهى علم هؤلاء الثلاثة من أهل البصرة وعلم الإثني عشر إلى ستة إلى (يحيى بن سعيد القطان، (١٩٨هـ) ، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة(١٨٢هـ)، ، ووكيع بن الجراح (١٩٧هـ) ، وعبد بن المبارك (١٨١هـ)، وعبد الرحمن بن مهدي الأسدي (١٨٨هـ) ، ويحيى بن آدم (١٨٨هـ) .... ثم قال الرامهرمزي : قال غير علي ممن هو من أهل الدراية بهذا العلم: ثم صار علم هؤلاء كلهم إلى رجل واحد، ولم ينتفع الناس به، وهو يحيى بن معين (٢)...

---

١) ينظر: تدريب الراوي (٣٠٥/١)

٢) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (٦١١/١)

وهكذا يمضي علي بن المديني في تأصيل هذه الخبرة الإسنادية وتفريعها.

خامساً: معرفة أنواع علوم الحديث معرفة جيدة ومنها :

١_ معرفة المتشابه من الأسماء والكنى والألقاب(١):

فالأسماء والكنى تتشابه ، فقد يشترك اثنان في اسم وعصر ورتبة ، ومن ذلك معرفة النعوت والأسماء والكنى المتعددة للراوي الواحد ،ومعرفة أسماء ذوى الكنى وكنى ذوى الأسماء ،ومعرفة ألقاب رواة الحديث ، فعلى الباحث أن يتعرف على ذلك حتى لا يخلط بين الرواة فيخطئ في الحكم.

٢_ معرفة موطن الرواة: فيقال فلان الكوفي ، أو البصري ، أو المصري ، وغير ذلك ، فهذا من مهمات علم العلل حتى لا يحدث الاشتباه بين الرواة ، فأعرف الناس بالرجل بلديه ، قال الحاكم: "وهو علم قد زلق فيه جماعة من كبار العلماء بما يشتبه عليهم فيه" .

٣_ معرفة الوفيات والولادات(٢): وذلك ليتم التأكد من سماع الراوي ممن سبقه ، أو عدم سماعه لكونه ولد بعد وفاة الشيخ ، أو أن الراوي كان صغيرًا لم يتحمل من الشيخ الذي مات قبل تحمل الصبي.

٤_معرفة أهل البدع والأهواء: حتى يتسنى لنا الحكم على الحديث ، فينظر هل يكفر ببدعته أم لا ، وكذلك ينظر هل يدعوا إليها أم لا؟ ، وينظر إلى حديثه هل هو مما يؤيد بدعته أم لا ؟ وهكذا ..على تفصيلات عند السادة العلماءفي ذلك .

---

١) ينظر : فتح الباب في الكنى والألقاب لابن مَنْدَه العبدي (٣٩٥هـ)،والمقتنى في سرد الكنى للذهبي (٧٤٨هـ) ، الأسماء والكنى لأحمد ، والدولابي ، ومسلم . وكشف النقاب لابن الجوزي ، نزهة الألباب لابن حجر .

٢) ينظر : الوافي بالوفيات المؤلف: صلاح الدين خليل الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)

٥_ معرفة من أرسل ومن دلس ومن اختلط (١): لأن كثيرًا من الأحاديث تعل بالإرسال والانقطاع والتدليس ، وهذا أيضا من مهمات علم العلل حتى لا يتم الاختلاط وتضبط صحة الحكم على الأحاديث(٢).

٦_ معرفة المؤتلف والمختلف (٣).

أَهَمُّ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ مَا ائْتَلَفْ ... خَطًّا، وَلَكِنْ لَفْظُهُ قَدِ اخْتَلَفْ

وَجُمْلَهُ يُعْرَفُ بِالنَّقْلِ وَلا ... يُمْكِنُ فِيهِ ضَابِطٌ قَدْ شَمِلا

٧_ معرفة علم الجرح والتعديل .

واعن بعلم الجرح والتعديل ... فإنه المرقاة للتفضيل

٨_ معرفة المتفق والمفترق .

وَاعْنَ بِمَا لَفْظًا وَخَطًّا يَتَّفِقْ ... لَكِنْ مُسَمَّيَاتُهُ قَدْ تَفْتَرِقْ

وغير ذلك من علوم الحديث التي استمد أكثرها من علم العلل الذي **سطره العلماء الفطاحل السابقون أمثال** : ابن المديني وأحمد وأبى زرعة وأبي حاتم رحمهم الله ،إضافة إلى الفتوحات التي يفتح الله بها على عباده الذين وقفوا حياتهم نصرة لسنة رسول الله ﷺ....**فمن** توافرت فيه هذه المعارف انكشف له كثير من الأحكام على الأحاديث .

---

١) يراجع في ذلك : تعريف أهل التقديس لابن حجر ، الاغتباط بمن روي بالاختلاط لابن العجمي (٨٤١هـ) ، الكواكب النيرات لابن الكيال (٩٢٩هـ).

٢) ينظر في ذلك : (شرح الموقظة للذهبي (٩٩:٩٦/١) لمحمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنياوي ، شرح علل الترمذي (١٣٧:١٢٧/١)لابن رجب تحقيق د/ همام عبد الرحيم).

٣) ينظر : الإكمال لابن ماكولا ، المؤتلف والمختلف للدارقطنى ، تبصير المنتبه لابن حجر .

الفصل الثالث

أجناس العلة وما تزول به

وفيه مبحثان :

- **المبحث الأول** : **أجناس العلة**.
- **المبحث الثاني** : **ما تزول به العلة** .

المبحث الأول
أجـناس العـلة

لا يوجد كتاب خاص اهتم بجمع أجناس العلة ، حيث يصعب ذلك لأن لكل حديث علة خاصة به تختلف عن غيره ، ولقد قام الحاكم (ت ٤٠٥هـ) رحمه الله بذكر عشرة أجناس من العلل وترك غيرها ليجتهد الباحثون في جمعها ، وقام السيوطي في بتحريرها في كتابه تدريب الراوي وذكر لها أمثلتها،وإليك هذه الأجناس :

١_ أن يكون السند ظاهره الصحة وفيه من لا يعرف بالسماع ممن روى عنه:

وِمثَالُهُ :قال الحاكم : حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الصَّغَانِيُّ قَالَ: ثنا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ(١) : عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ (٢) ،

---

١) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج القرشى الأموى مولاهم ، أبو الوليد،روى عن موسى بن عقبة وهشام بن عروة وطائفة ، أحمد بن حنبل : إذا قال ابن جريج : " قال " فاحذره، قال الدارقطنى : تجنب تدليس ابن جريج فإنه قبيح التدليس ، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح قال على ابن المدينى : مات سنة إحدى و خمسين و مئة . قال : و يقال : مات سنة تسع و أربعين و مئة، وقال غيره : جاز المئة . وخلاصته ثقة فقيه فاضل و كان يدلس و يرسل .[تهذيب التهذيب (٤٠٥/٦)].

٢) موسى بن عقبة بن أبى عياش القرشى ، أبو محمد المدنى ، مولى آل الزبير بن العوام ، روى عن سهيل بن أبي صالح وصالح مولى التوأمة وجماعة ، وعنه عبد الملك بن جريج و اسماعيل بن عياش وغيرهم ، وثقه ابن سعد ، واحمد بن حنبل ، والدورى وغير واحد عن يحيى بن معين ، و أبو حاتم ، و العجلى ، و النسائى . زاد أبو حاتم : صالح ، مات فى ولاية أبى العباس سنة إحدى و أربعين و مئة . قال ابن حجر : لم يصح أن ابن معين لينه . [سير أعلام النبلاء (١١٤/٦) ج٣١، تاريخ دمشق (٤٥٦/٦٠) ج٧٧٣٨].

عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ (١) ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ جَلَسَ مَجْلِسًا كَثُرَ فِيهِ لَغَطُهُ، فَقَالَ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا كَانَ فِي مَجْلِسِهِ ذَلِكَ»

وفيما يلي أوضح أوجه الخلاف على سهيل الذي رُوي الحديث من طريقه :

(١) ابن جريج _ موسى بن عقبة _سهيل بن أبي صالح _ أبيه _ أبي هريرة

(٢) وهيب بن خالد _ سهيل بن أبي صالح _ عون بن عبد الله بن عقبة

(٣) هشام بن عمار _ إسماعيل بن عياش _سهيل بن أبي صالح _ أبيه _ أبي هريرة

والآن يجدر بي نقل أقوال العلماء في أوجه الاختلاف هذه :

---

١) سهيل بن أبي صالح، أبو يزيد المدني، قال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال النسائي: ليس به بأس، وسئل الدارقطني لم ترك البخاري حديث سهيل في الصحيح؟ فقال: لا أعرف له فيه عذراً، وقال ابن سعد: ثقة كثير الحديث، وقال ابن معين: ليس بالقوي في الحديث، وقال في موضع آخر: ثقة،وقال: صويلح، وقال مرة: ضعيف، وقال أيضاً: ليس بذاك، وقال البخاري: إن له أخا فمات فوجد عليه فساء حفظه، وهو كما قال ابن حجر: صدوق، تغير حفظه بآخرة، توفي سنة أربعين ومائة،أخرج له البخاري مقروناً وتعليقاً،واحتج به الباقون.[ينظر: التاريخ الكبير ١٠٤/٤، الكامل لابن عدي ٤٤٦/٣، تهذيب الكمال ٢٢٣/١٢، التقريب ٢٥٩].

الوجه الأول والثاني : أعله الحاكم في علوم الحديث إذ قال: هَذَا حَدِيثٌ مَنْ تَأَمَّلَهُ لَمْ يَشُكَّ أَنَّهُ مِنْ شَرْطِ الصَّحِيحِ، وَلَهُ عِلَّةٌ فَاحِشَةٌ (١)، ثم ساق بإسناده إلى مسلم بن الحجاج وقد جَاءَ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيِّ، فَقَبَّلَ بَيْنَ عَيْنَيْهِ، وَقَالَ: دَعْنِي حَتَّى أُقَبِّلَ رِجْلَيْكَ يَا أُسْتَاذَ الْأُسْتَاذِينَ، وَسَيِّدَ الْمُحَدِّثِينَ، وَطَبِيبَ الْحَدِيثِ فِي عِلَلِهِ حَدِّثْنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ: نَنَا مَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ الْحَرَّانِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ سُهَيْلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ^ فِي كَفَّارَةِ الْمَجْلِسِ فَمَا عِلَّتُهُ؟ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ(٢٥٦هـ): هَذَا حَدِيثٌ مَلِيحٌ وَلَا أَعْلَمُ فِي الدُّنْيَا فِي هَذَا الْبَابِ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ(٢)، إِلَّا أَنَّهُ مَعْلُولٌ " حَدَّثَنَا بِهِ مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ قَالَ: نَنَا سُهَيْلٌ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَوْلَهُ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: هَذَا أَوْلَى فَإِنَّهُ لَا يُذْكَرُ لِمُوسَى بْنِ عُقْبَةَ سَمَاعًا مِنْ سُهَيْلٍ .

---

١) عقب الحافظ على هذه اللفظة فقال : فيا عجباه من الحاكم كيف يقول هنا : إن له علة فاحشة ثم يغفل فيخرج الحديث بعينه في المستدرك ويصححه .[النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/٧١٨)].

٢) عقب الحافظ على هذه اللفظة فقال : وَقَوله لَا أعلم بِهَذَا الْإِسْنَاد فِي الدُّنْيَا هُوَ الْمَنْقُول عَن البُخَارِيّ لَا قَوْله لَا أعلم فِي الدُّنْيَا فِي هَذَا الْبَاب فان فِي الْبَاب عدَّة أَحَادِيث لَا تخفى على البُخَارِيّ .... وَكَأن الْحَاكِم وهم فِي هَذِه اللَّفْظَة وَهِي قَوْله فِي هَذَا الْبَاب وإنما هِيَ بِهَذَا الْإِسْنَاد ، وهو كما قال ، لِأَن هَذَا الْإِسْنَاد وَهُوَ بن جريج عَن مُوسَى بن عقبَة عَن سُهَيْل لَا يُوجد إلا فِي هَذَا الْمَتْن وَلِهَذَا قَالَ البُخَارِيّ لَا أعلم لمُوسَى سَمَاعا من سُهَيْل يَعْنِي انه إِذا لم يكن مَعْرُوفا بِالْأَخْذِ عَنهُ وَجَاءَت عَنهُ رِوَايَة خَالف راويها وَهُوَ بن جريج من هُوَ أَكثر مُلَازمَة لمُوسَى بن عقبَة مِنْهُ رجحت رِوَايَة الملازم فَهَذَا يُوجِبهُ تَعْلِيل البُخَارِيّ وأما من صَححهُ فَإِنَّهُ لَا يرى هَذَا الِاخْتِلَاف عِلَّة قادحة بل يجوز انه عِنْد مُوسَى بن عقبَة على الْوَجْهَيْنِ .[فتح الباري (١٣/، ٥٤٤،٥٤٥)].

قال ابن حجر : وَقد سبق الْبُخَارِيّ إِلَى تَعْلِيل هَذِه الرِّوَايَة احْمَد بن حَنْبل فَذكر الدارَقُطْنِيّ فِي الْعِلَل(١) عَنهُ أَنه قَالَ : حَدِيث ابن جريج وهم وَالصَّحِيح قَول وهيب عَن سُهَيْل عَن عون بن عبد الله ، قَالَ الدارَقُطْنِيّ وَالْقَوْل قَول احْمَد ، وعلى ذَلِك جرى أَبُو حَاتِم وَأَبُو زرْعَة الرازيان (٢).

_ **قال ابن أبي حاتم (٣٢٧هـ):** وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رواه ابن جُرَيج ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبة، عَنْ سُهَيْل بْن أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النبيِّ قَالَ: مَنْ جَلَسَ فِي مَجْلِسٍ كَثُرَ فِيهِ لَغَطُهُ ثُمَّ قَالَ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ... ، الحديثَ؟. **فَقَالا:** هَذَا خطأٌ؛ رَوَاهُ وُهَيْب ، عَنْ سُهَيْل، عَنْ عون بن عبد الله، مَوْقُوفٌ. وَهَذَا أصح **قلتُ لأَبِي:** الوَهَمُ ممن هو؟ قَالَ: يَحتملُ أَنْ يكونَ الوَهَمُ مِنِ ابْنِ جُرَيج، ويَحتملُ أَنْ يكونَ مِنْ سُهَيْل، وَأَخْشَى أَنْ يكونَ ابْنُ جُرَيج دلَّس هَذَا الحديثَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبة، وَلَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ مُوسَى؛ أخذَه مِنْ بعضِ الضُّعَفَاءِ ..... فَأَخْشَى أَنْ يكونَ أَخَذَهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي يَحْيَى ؛ إِذْ كَمْ يَرْوِهِ أَصْحَابُ سُهَيل ، لا أعلم رُوي هذا الحديث عن النبيِّ فِي شَيْءٍ مِنْ طُرُقِ أَبِي هريرة.

قَالَ أَبُو مُحَمَّد: فروى عمرو بن الحارث ، عن عبد الرحمن بْن أَبِي عَمْرو، عَنْ سَعِيد بْن أَبِي هلال، عَنِ المَقْبُري ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النبيِّ. وروى أيضا عَمْرو بْن الْحَارِث ؛ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي هلال بنفسه، عَنْ سَعِيد المَقْبُرِي، عن عبد الله بن عمرو، موقوفًا .

---

١) علل الدارقطني (١٩٥/٢)

٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٥٤٥/١٣) .

قلتُ: وهذا الحديثُ عن عبد اللهْ بن عمْرو موقوف أصحّ. **(١)**

_ **قال السخاوي :** وَكَذَا أَعَلَّهُ أَحْمَدُ وَأَبُو حَاتِمٍ وَأَبُو زُرْعَةَ، وَالْوَهْمُ فِيهِ مِنْ سُهَيْلٍ، فَإِنَّهُ كَانَ قَدْ أَصَابَتْهُ عِلَّةٌ نَسِيَ مِنْ أَجْلِهَا بَعْضَ حَدِيثِهِ، وَوُهَيْبٌ أَعْرَفُ بِحَدِيثِهِ مِنَ ابْنِ عُقْبَةَ **(٢)**

_ **قال ابن حجر:** ولأجل هذا قال فيه أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به.**(٣)**

وكان الانقطاع هنا خفيّاً جداً، حتى أظهره أمير المؤمنين في الحديث: البخاري؛ لأن سهيلاً وموسى بن عقبة متعاصران، فقد مات سهيل بن أبي صالح سنة **١٣٨؟** تقريباً، ومات موسى بن عقبة قريباً من سنة **١٤١؟**، وسهيل لم يوصف بالتدليس فيما أعلم، وأما موسى بن عقبة فقد تُكلّم في روايته عن الزهري فقط، ولم يتكلم أحد في روايته عن سهيل، وكلاهما مدني، فتعليل البخاري الحديث بالانقطاع بينهما -وقد كان خفياً شديداً- له اعتباره، فقد خفي هذا الانقطاع حتى على مسلم رحمه الله. **(٤)**

والخلاصة : أن الحديث معل من رواية ابن جريج ، ومما يقوى هذا الإعلال كون ابن جريج مدلس وقد عنعن في هذا الحديث ، وبهذا يتضح إعلال الوجه الأول والذي هو من رواية ابن جريج عن موسى ، وتصويب الوجه الثاني الموقوف على عون بن عبد الله ، وبهذا قال

---

١) علل الحديث لابن أبي حاتم (٤٠٧/٥:٤١١).

٢) فتح المغيث (٢٧٧/١) .

٣) النكت (٧٢٥/٢) .

٤) علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة (٦٩/١) لوصي الله بن محمد عباس . وللحافظ ابن حجر رحمه الله كلام نفيس في آخر شرحه على صحيح البخاري حول هذا الحديث ، ثم ساق الحديث بسند متصل ،فلينظر .(٥٤٥/١٣) .

البخاري وأبوا حاتم وزرعة والحاكم وكذا الدارقطني والسخاوي وأحمد بن حنبل رحمهم الله تعالى.

الوجه الثالث : وهو رواية إسماعيل بن عياش(١) عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا به .قال أبو حاتم : ورواه إِسْمَاعِيلُ بْنُ عياش فَقَالَ: حَدَّثَنِي سُهَيْل، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النبي ؛ يذكرُ فيه الخبرَ. قَالَ أَبِي: فما أدري ما هَذَا؟! نفسُ إِسْمَاعِيل ليس براويةٍ عَنْ سُهَيْل؛ إنما روى عنه أحاديثَ يسيرة .(٢)

أضف إلى ذلك أن إسماعيل بن عياش الشامي صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم ، وسهيل مدني ،والله أعلم .

قال ابن القيم رحمه الله : وفي الباب حديث رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيث أَبِي بَرْزَة الْأَسْلَمِيّ وإِسْنَاده حَسَن رَوَاهُ عَنْ عُثْمَان بْن أَبِي شَيْبَة وَأَخْرَجَهُ عَنْ عَبَدَة بْن سُلَيْمَان عَنْ الْحَجَّاج بْن دِينَار عَنْ أَبِي هَاشِم عَنْ أَبِي الْعَالِيَة عَنْ أَبِي بَرْزَة وَالْحَجَّاج بْن دِينَار صَدُوق وَثَّقَهُ غَيْر وَاحِد

---

١) أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤١٦/١٤) ح ٨٨١٨ من طريق إِسْمَاعِيل بْن عَيَّاشٍ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ،...ح ، وتوبع إسماعيل بن عياش بموسَى بْن عُقْبَةَ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ..ح مرفوعا عند أحمد فى المسند (١٦/ ٢٦١) ح ١٠٤١٥.والترمذي في السنن (٣٧١/٥) ح٣٤٣٣ ، والنسائي في السنن الكبرى (١٥٣/٩) ح ١٠١٥٧ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٨٩/٤) ح ٦٩٥٩ ، وابن حبان في الصحيح (٣٥٤/٢) ح ٥٩٤ ، وقال : وَفِي البَابِ عَنْ أَبِي بَرْزَةَ، وَعَائِشَةَ.هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ، لاَ نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ سُهَيْلٍ إِلاَّ مِنْ هَذَا الوَجْهِ.

٢) علل الحديث لابن أبي حاتم (٤١٠/٥) .

وَأَبو هَاشِم هُو الرُّمَانِيّ مِنْ رِجَال الصَّحِيحَيْنِ ، وَفِي الباب أيضاً حديث عائشة رَوَاهُ الْحَاكِم فِي الْمُسْتَدْرَك وَقَالَ صَحِيح الْإِسْنَاد (١).

٢_ أن يكون الحديث مرسلا من وجه رواه الثقات الحفاظ ويسند من وجه ظاهره الصحة.

ومثل له أبو عبد الله الحاكم فقال : حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ ، حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ قَالَ: ثنا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ خَالِدٍ الْحَذَّاءِ أَوْ عَاصِمٍ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ﷺ : «أَرْحَمُ أُمَّتِي أَبُو بَكْرٍ وَأَشَدُّهُمْ فِي دِينِ اللَّهِ عُمَرُ، وَأَصْدَقُهُمْ حَيَاءً عُثْمَانُ وَأَقْرَأُهُمْ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ، وَأَعْلَمُهُمْ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وَإِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينًا، وَإِنَّ أَمِينَ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَبُو عُبَيْدَةَ» (٢)

---

١) عون المعبود وحاشية ابن القيم (١٣/١٤٠).

٢) سئل الدارقطني رحمه الله عن هذا الحديث فقال: يرويه خالد الحذاء، وعاصم الأحول واختلف عنهما: فأما حديث خالد الحذاء، فرواه إسماعيل ابن علية، عن خالد، عن أبي قلابة مرسلا. واختلف عَنِ الثَّوْرِيِّ؛ فَرَوَاهُ قَبِيصَةُ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ خالد، وعاصم، عن أبي قلابة، عن أنس.وخالفه معلى بن عبد الرحمن، فرواه عن الثوري، عن عاصم، عن أبي قلابة، عن ابن عمر.وعن خالد، عن أبي قلابة، عن أنس.ورواه وكيع، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عن أنس.ورواه ابن عيينة، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، عن عاصم، عن أبي قلابة مرسلا. ورواه أبو قحذم: النضر بن معبد، عن أبي قلابة مرسلا أيضا. وروى شعبة من هذا الحديث كلمة، وهي فضيلة أبي عبيدة بن الجراح، خاصة، عن خالد، عن أبي قلابة، عن أنس. واختلف عن شعبة في ذلك:فقيل: عن سليمان بن حرب، عن شعبة، عن ثابت، عن أنس. وقيل: عن أَبِي عَلِيٍّ: عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمَجِيدِ الحنفي، عن شعبة، عن عاصم الأحول، عن أنس. وقيل: عن أبي عمر الحوضي،

قَالَ أَبُو عَبْدِ : وَهَذَا مِنْ نَوْعٍ آخَرَ عِلَلُهُ، فَلَوْ صَحَّ بِإِسْنَادِهِ لَأُخْرِجَ فِي الصَّحِيحِ، إِنَّمَا رَوَى خَالِدٌ الْحَذَّاءُ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ أَنَّ رَسُولَ ٨ قَالَ: «أَرْحَمُ أُمَّتِي» مُرْسَلًا ،وَأَسْنَدَ، وَوَصَلَ: «إِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينًا، وَأَبُو عُبَيْدَةَ أَمِينُ هَذِهِ الْأُمَّةِ» هَكَذَا رَوَاهُ الْبَصْرِيُّونَ الْحُفَّاظُ، عَنْ خَالِدٍ الْحَذَّاءِ، وَعَاصِمٍ جَمِيعًا، وَأَسْقَطَ الْمُرْسَلَ مِنَ الْحَدِيثِ وَخَرَّجَ الْمُتَّصِلَ بِذِكْرِ أَبِي عُبَيْدَةَ فِي الصَّحِيحَيْنِ (١).

وبعد دراسة طرق الحديث والنظر فيها تبين الآتي : [ا] ذهب بعض العلماء إلى ترجيح الإرسال ، ومن ثم حكموا عليه بالضعف ومنهم : الحاكم في علوم الحديث (٢)، والخطيب في الفصل (٣)، وابن تيمية في مواطن كثيرة من المجموع والمنهاج (٤)، وابن عبد الهادي

عن شعبة، عن قتادة، عن أنس. وأصحها: عن شعبة، عن خالد، عن أبي قلابة، عن أنس. [(علل الدارقطني (٢٤٨/١٢)]

١) رواه البخاري في الصحيح : كتاب أصحاب النبي بَاب مَنَاقِبِ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الجَرَّاحِ (٢٥/٥) ح٣٧٤٤ »، ومسلم : كتاب الفضائل باب فَضَائِلِ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ (١٨٨١/٤) ح٢٤١٩ من حديث انس مرفوعا بلفظ :«إِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينًا، وَإِنَّ أَمِينَنَا أَيَّتُهَا الأُمَّةُ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الجَرَّاحِ .

٢) ص ١١٢.

٣) قال الخطيب : وَإِرْسَالُ هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ أَصَحُّ مِنْ إِيصَالِهِ. فَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي قِلَابَةَ فَالصَّحِيحُ مِنْهُ الْمُسْنَدُ الْمُتَّصِلُ ذِكْرُ أَبِي عُبَيْدَةَ حَسْبُ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ مُرْسَلٌ غَيْرُ مُتَّصِلٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [الفصل للوصل المدرج في النقل (٦٨٧/٢)].

٤) حيث قال رحمه الله : وَالْحَدِيثُ الَّذِي فِيهِ ذِكْرُ عَلِيٍّ مَعَ ضَعْفِهِ فِيهِ أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ أَعْلَمُ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ أَعْلَمُ بِالْفَرَائِضِ، فَلَوْ قُدِّرَ صِحَّةُ هَذَا الْحَدِيثِ لَكَانَ الْأَعْلَمُ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ أَوْسَعَ عِلْمًا مِنَ الْأَعْلَمِ بِالْقَضَاءِ؛ لِأَنَّ الَّذِي

في جزء له ، وأبو نعيم في الإمامة ، والدارقطني في العلل (١)، وابن عبد البر في التمهيد (٢)، والألباني رحمه الله فقد تراجع عن تصحيحه للحديث بعد ما قرئ عليه جزء ابن عبد الهادي .

واحتجوا بأمور منها :

_ كثرة روايات الإرسال عن أبي قلابة ، ويقويه أن قتادة تابع أبا قلابة على الوجه المرسل .

_ عدول الشيخين عن إخراج هذا القدر في الصحيحين ، واكتفيا بإخراج القدر الأخير منه ، مع أن المدار في الجميع واحد وهو أبو قلابة عن انس .

[ب] وذهب فريق آخر من أهل العلم إلى تصحيح الحديث من الوجه المرفوع المتصل ومنهم : الترمذي (٣) ، والنسائي(٤) وابن حبان

يَخْتَصُّ بِالْقَضَاءِ، إِنَّمَا هُوَ فَصْلُ الْخُصُومَاتِ فِي الظَّاهِرِ، مَعَ جَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْبَاطِنُ بِخِلَافِهِ . [منهاج السنة النبوية (٥١٣/٧)].

١) (٢٤٨/١٢).

٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٠٩/٨)

٣) رواه الترمذي في السنن :كتاب المناقب بَابُ مَنَاقِبِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَأُبَيٍّ، وَأَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الجَرَّاحِ ﷺ (١٣٦/٦) ح٣٧٩١ من طريق عَبْد الوَهَّابِ بْن عَبْدِ الْمَجِيدِ الثَّقَفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ الحَذَّاءُ، عَنْ أَبِي قِلاَبَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ مرفوعا ...ح وقال :هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٤) السنن الكبرى (٣٤٥/٧) ح٨١٨٥.

(١) ، والنووي في تهذيب الأسماء (٢) ، والذهبي في السير(٣) ، والحاكم في المستدرك(٤) .

واحتجوا بأمور منها : أن روايات الرفع مخرجة في السنن، كالترمذي والنسائي وابن ماجة ، وفي الصحيح كابن حبان .

_ تدور تلك الروايات على ثلاثة من الحفاظ الأثبات الأئمة .

_ روايات الإرسال تتراوح بين ما هو ضعيف ، وما لا يوجد له إسناد أصلا .

_ روايات الإرسال لم ترو في الكتب الستة ولا مسند أحمد .

---

١) رواه ابن حبان في الصحيح : كتاب المناقب باب ذِكْر الْبَيَانِ بِأَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ كَانَ مِنْ أَعْلَمِ الصَّحَابَةِ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ (٧٤/١٦) ح٧١٣١ من طريق علي بْن الْمَدِينِيِّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ حَدَّثَنَا خَالِدٌ الْحَذَّاءُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ...مرفوعا . وابن حبان التزم الصحة في كتابه .

٢) حيث قال رحمه الله : رواه الترمذى، والنسائى، وابن ماجة بأسانيد صحيحة حسنة، وقال الترمذى:هوحديث حسن صحيح.[تهذيب الأسماء واللغات(٩٩/٢)].

٣) حيث قال رحمه الله : هَذَا حَدِيْثٌ غَرِيْبٌ ، فسُفْيَانُ: لَيْسَ بِحُجَّةٍ.[السير (٤٧٥/٤)]

٤) رواه الحاكم في المستدرك : كتاب معرفة الصحابة باب ذكر مناقب زيد بن ثابت (٤٧٧/٣) ح٥٧٨٤ من طريق مُسَدَّد، ثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، ثَنَا خَالِدُ الْحَذَّاءُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ...مرفوعا وقال : هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ بِهَذِهِ السِّيَاقَةِ وَإِنَّمَا اتَّفَقَا بِإِسْنَادِهِ هَذَا عَلَى ذِكْرِ أَبِي عُبَيْدَةَ فَقَطْ، وَقَدْ ذَكَرْتُ عِلَّتَهُ فِي كِتَابِ التَّلْخِيصِ "ووافقه الذهبي

[ج] والبعض توقف عن الترجيح ، منهم البيهقي (١) فبعد ما ذكر شيئا من روايات كلا الوجهين قال : وكلهم ثقات أثبات .

والراجح والله أعلم ، أن الراجح في القدر الأول الإرسال لكثرة رواته ، وقد أخرجه عبد الرزاق في مصنفه من طريق معمر عن قتادة مرسلاً ، فيتقوى القول بالإرسال ، لا سيما وقد أعرض الشيخان عن إخراجه في صحيحيهما ...

قال ابن حجر: وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ إِلا أَنَّ الْحُفَّاظَ قَالُوا إِنَّ الصَّوَابَ فِي أَوَّلِهِ الْإِرْسَالُ وَالْمَوْصُولُ مِنْهُ مَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . (٢)

ولعل هذا الإرسال قد نشأ من تصرف أبي قلابة فهو معروف بالإرسال عن كثير من الصحابة الأجلاء ، أو يقال أن هذا القدر المرسل هو من كلام بعض الرواة وهو أبو قلابة ، وقد وقع الخلاف بين الرواة عنه ، فبعض الرواة فصل أن أبا قلابة هو الذي أدرج الجزء الأول منه ثم قال عن أنس مرفوعا (خير أبي عبيدة)والبعض الآخر جعل الحديث في مساق واحد مرفوعا . هذا وقد تراجع الألباني(٣) رحمه الله

---

١) رواه البيهقي في السنن الكبرى : كتاب الفرائض بَاب تَرْجِيحِ قَوْلِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ عَلَى قَوْلِ غَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ ﷺأَجْمَعِينَ فِي عِلْمِ الْفَرَائِضِ (٣٤٦/٦) ح١٢١٨٨ من طريق مُحَمَّد بْن نَصْرٍ ، ثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ الْبَاهِلِيُّ ، ثنا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ ، ثنا خَالِدٌ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : " أَرْحَمُ أُمَّتِي بِأُمَّتِي أَبُو بَكْرٍ، وَأَشَدُّهُمْ فِي أَمْرِ اللهِ عُمَرُ "، ثُمَّ ذَكَرَ مَا بَعْدَهُ بِمَعْنَاهُ وَرَوَاهُ بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ وَإِسْمَاعِيلُ ابْنُ عُلَيَّةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ خَالِدٍ الْحَذَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا، إِلَّا قَوْلَهُ فِي أَبِي عُبَيْدَةَ، فَإِنَّهُمْ وَصَلُوهُ فِي آخِرِهِ فَجَعَلُوهُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَكُلُّ هَؤُلَاءِ الرُّوَاةِ ثِقَاتٌ أَثْبَاتٌ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

٢) فتح الباري (٩٣/٧) .

٣) تراجعات الألباني (٢٨/١) ح٨ ، قال الشيخ مشهور آل سلمان حفظه الله في التعليق على الحديث: الصواب أنه مرسل، عدا ذكر أبي عبيدة، قاله الحاكم في

عن حكمه على الحديث بالصحة مرفوعا كله بعد ما قرئ عليه جزء ابن عبد الهادي .

٣_ أن يكون الحديث محفوظا عن صحابي ويروى عن غيره لاختلاف بلاد رواته كرواية المدنيين عن الكوفيين.

ومثل له الحاكم فقال: حَدَّثَنَا أَبُو عَبَّاسٍ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الصَّغَانِيُّ قَالَ: ثنا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ رَسُولَ ﷺ ، قَالَ: «إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ مِائَةَ مَرَّةٍ» وقال : وَهَذَا إِسْنَادٌ لَا يَنْظُرُ فِيهِ حَدِيثِيٌّ إِلَّا عَلِمَ أَنَّهُ مِنْ شَرْطِ الصَّحِيحِ وَالْمَدَنِيُّونَ إِذَا رَوَوْا عَنِ الْكُوفِيِّينَ زَلَقُوا .(١)

ثم ذكر رواية ثابت البناني فقال رحمه الله : حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ هَانِئٍ قَالَ: ثنا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى قَالَ: ثنا أَبُو الرَّبِيعِ قَالَ: ثنا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بُرْدَةَ يُحَدِّثُ عَنِ الْأَغَرِّ الْمُزَنِيِّ ، وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «إِنَّهُ لَيُغَانُ عَلَى قَلْبِي فَأَسْتَغْفِرُ اللهَ فِي الْيَوْمِ مِائَةَ مَرَّةٍ» ، ثم رجحها فقال : رَوَاهُ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ فِي الصَّحِيحِ، عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمَحْفُوظُ وَرَوَاهُ الْكُوفِيُّونَ أَيْضًا مِسْعَرٌ ، وَشُعْبَةُ ، وَغَيْرُهُمَا عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ هَكَذَا.

المعرفة والخطيب في " الفصل للوصل " وجمع وذكرت كلامهم، وقرأته على شيخنا الألباني رحمه الله في مكتبه وأقرني على ما توصلت إليه وكان ذلك بعد هذا التصحيح وعلق تضعيفه بخطه على هامش الثالث من الصحيحة " .

١) قلت : ليس هذا على إطلاقه ،بل يجب دراسة كل إسناد دراسة متأنية ،ولا يرد كل اختلاف لأدنى اشتباه .

هذا وقد تابعه على هذا القول الإمام الدارقطني حيث قال : وهو أشبههما بالصواب ، ويستأنس لهذا القول بإخراج مسلم للحديث في الصحيح من طريق عمرو بن مرة وثابت البناني كلاهما عن أبي بردة عن الأغر مرفوعا.

ويحسن بي إيضام طرق الحديث الشريف :

_ أبو إسحاق السبيعي وسعيد بن أبي بردة _**أبو بردة** _ **أبو موسى الأشعري**

_ حميد بن هلال _**أبو بردة** _ رجل من المهاجرين

_ (عند مسلم)عمرو بن مرة وثابت البناني _أبو بردة_ **الأغر المزني**

٤_ أن يكون محفوظا عن صحابي فيروى عن تابعي يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحته بل ولا يكون معروفا من جهته.

مثاله :قال الحاكم : أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الصَّفَّارُ قَالَ:

ثنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى الْقَاضِي قَالَ: ثنا أَبُو حُذَيْفَةَ قَالَ: ثنا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ سُلَيْمَانَ ، عَنْ أَبِيهِ ،أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ٨ : يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ .

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: ...وَهُوَ مَعْلُولٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

_ أَحَدُهَا : أَنَّ عُثْمَانَ هُوَ ابْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ ،(ابن جبير بن مطعم بن عدي)

_ **وَالْآخَرُ:** أَنَّ عُثْمَانَ إِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ (عمه) بْنِ مُطْعِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ،

_ **وَالثَّالِثُ:** قَوْلُهُ:سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ ، وَأَبُو سُلَيْمَانَ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَرَهُ.

وأصل الحديث عند البخاري (٧٦٥)ومسلم (٤٦٣)وغيرهما من طرق عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه .

٥_ أن يكون روى بالعنعنة وسقط منه رجل دل عليه طريق أخرى محفوظة. ومثل له الحاكم بقوله : حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ قَالَ: ثنا بَحْرُ بْنُ نَصْرٍ قَالَ: أنا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ، عَنْ رِجَالٍ مِنَ الْأَنْصَارِ أَنَّهُمْ كَانُوا مَعَ رَسُولِ ﷺ ٨ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَرُمِيَ بِنَجْمٍ فَاسْتَنَارَ....، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطُولِهِ ، قَالَ الْحَاكِمُ: عِلَّةُ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ يُونُسَ عَلَى حِفْظِهِ وَجَلَالَةِ مَحَلِّهِ قَصَرَ بِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: خَدَثَنِي رِجَالٌ مِنَ الْأَنْصَارِ ، وَهَكَذَا رَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، وَيُونُسُ مِنْ سَائِرِ الرِّوَايَاتِ وَشُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، وَصَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَغَيْرُهُمْ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَهُوَ مُخَرَّجٌ فِي الصَّحِيحِ.

قلت : ورواه أيضا يونس على الصواب متابعا أصحاب الزهري ، وقد خرج روايته تلك الإمام مسلم في الصحيح من رواية ابن وهب عنه ،فهذا دليل على أن يونس وإن كان قصر فيه في وجه له إلا انه لحفظه وضبطه وإتقانه ضبطه في وجه آخر له متابعا أصحاب الزهري. و أعلم .

٦_ أن يختلف على رجل بالإسناد وغيره ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد.

مثاله ،**قال الحاكم**: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى قَالَ: ثنا **أَبُو الْعَبَّاسِ الْقَفَّالُ قَالَ**: ثنا **حَامِدُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ السُّكَّرِيُّ قَالَ**: ثنا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ قَالَ: **حَدَّثَنِي** أَبِي، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: **قُلْتُ**: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَكَ أَفْصَحُنَا، وَلَمْ تَخْرُجْ مِنْ بَيْنِ أَظْهُرِنَا؟ قَالَ: «كَانَتْ لُغَةُ إِسْمَاعِيلَ قَدْ دَرَسَتْ فَجَاءَ بِهَا جَبْرَائِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَيَّ فَحَفَظَنِيهَا»

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: لِهَذَا الْحَدِيثِ عِلَّةٌ عَجِيبَةٌ، حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ الطَّيِّبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ أَصْلِ كِتَابِهِ، قَالَ: **أنا أَحْمَدُ بْنُ** عَلِيِّ بْنِ زَرِينٍ الْفَاشَانِيُّ مِنْ أَصْلِ كِتَابِهِ، قَالَ: ثنا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ قَالَ: **ثنا عَلِيُّ** بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ قَالَ: **بَلَغَنِي** أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ أَفْصَحُنَا، وَلَمْ تَخْرُجْ مِنْ بَيْنِ أَظْهُرِنَا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِنَّ لُغَةَ إِسْمَاعِيلَ كَانَتْ قَدْ دَرَسَتْ فَأَتَانِي بِهَا جَبْرَائِيلُ فَحَفَظَنِيهَا».

قلت: وعلته الانقطاع بين على بن الحسين وعمر ، هذا وقد وصله الحاكم من طريق حامد بن أبي حمزة السكري ، ولكنه مجهول لا يحتج بخبره ، وعليه فالحديث ضعيف من كلا الوجهين . **والله أعلم** .

٧_ الاختلاف على رجل تسمية شيخه أو تجهيله.

مثاله ، قال الحاكم : حَدَّثَنَا الشَّيْخُ أَبو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْفَقِيهُ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبو بَكْرٍ يَعْقُوبُ بْنُ يُوسُفَ الْمُطَّوِّعِيُّ قَالَ: ثنا أَبو دَاوُدَ سُلَيْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُبَارَكِيُّ قَالَ: ثنا أَبو شِهَابٍ ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ فُرَافِصَةَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ:قَالَ النَّبِيُّ ٨ : «الْمُؤْمِنُ غِرٌّ كَرِيمٌ، وَالْفَاجِرُ خِبٌّ لَئِيمٌ»

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَهَكَذَا رَوَاهُ عِيسَى بْنُ يُونُسَ، وَيَحْيَى بْنُ الضَّرَيْسِ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، فَنَظَرْتُ، فَإِذَا لَهُ عِلَّةٌ ،أَخْبَرَنَا أَبو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْمَحْبُوبِيُّ بِمَرْوَ،قَالَ: ثنا أَحْمَدُ بْنُ سَيَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، قَالَ: ثنا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ الْفُرَافِصَةِ ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ سُفْيَانُ: أُرَاهُ ذَكَرَ أَبَا هُرَيْرَةَ،قَالَ:قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ٨: «الْمُؤْمِنُ غِرٌّ كَرِيمٌ، وَالْفَاجِرُ خِبٌّ لَئِيمٌ».(١)

---

١) رواه أبو داود في السنن : كتاب الأدب باب في حسن العشرة (٢٥١/٤) ح ٤٧٩٠ ، والترمذي في السنن : كتاب أبواب البر والصلة باب ماجاء في البخيل (٤٠٩/٣) ح ١٩٦٤ ، والبخاري في الأدب المفرد (١٥١/١) ح ٤١٨ ، كلهم من طريق بِشْر بْن رَافِعٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ح مرفوعا . وقال : هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لاَ نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ هَذَا الوَجْهِ. وأحمد في مسنده (٥٩/١٥) ح ٩١١٨ من طريق سُفْيَان، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ فُرَافِصَةَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مرفوعا . والبزار في مسنده (٢١١/١٥) ح ٨٦٢١ من طريق علي بن قادم، قَال: حَدَّثنا سُفيان، عَن الحجاج بن فرافصة، عَن يَحيى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَن أَبِي سَلَمَة، عَن أبي هُرَيرة.. والطحاوي في مشكل الآثار (١٥٠/٨) ح٣١٢٧ من طريق سُفْيَان، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ فُرَافِصَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ أَوْ غَيْرِهِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) والحاكم في المستدرك (١٠٣/١) ح ١٢٨ من طريق سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ فُرَافِصَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، ح مرفوعا . وقال الحاكم . تَابَعَهُ ابْنُ شِهَابٍ عَبْدُ رَبِّهِ

فعلتا هذا الحديث جهالة الرجل ، والشك في تسمية أبى هريرة ﷺ ، وأرى والله أعلم أن هاتين العلتين ليستا بصحيحتين، فقد سماه سفيان عنه في بعض الروايات الأخرى وهي ثابتة عنه وتابعه على ذلك : يحيى بن الضريس وعيسى بن يونس ، كما أن الصحابة كلهم عدول فلا تضر الجهالة بهم ﷺ.

وسُئِلَ الإمام الدارقطني عَنْه ، فَقَالَ: يَرْوِيهِ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛فَرَوَاهُ الْحَجَّاجُ بْنُ فُرَافِصَةَ، وَبِشْرُ بْنُ رَافِعٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ

بْنُ نَافِعٍ الْحَنَّاطُ، وَيَحْيَى بْنُ الضُّرَيْسِ، عَنِ الثَّوْرِيِّ فِي إِقَامَتِهِ هَذَا الْإِسْنَادِ .وقال الذهبى : حجاج عابد لا بأس به .

_ وله شاهد رواه الطبراني في المعجم الكبير (٨٢/١٩) ح ١٦٦ من طريق الْأَوْزَاعِيّ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ،

_ والحديث حسن، والراوي المبهم في الإسناد كان الحجاج بن فُرافصة يضطرب في تعيينه، فمرة يسميه يحيى بن أبي كثير كما في رواية البزار، ومرة يشك فيه فيقول: يحيى بن أبي كثير أو غيره كما في رواية الطحاوي ، ومرة يُبهمُه كما في رواية احمد ، والحجاج ينحط عن رتبة الصحيح، وحديثه من باب الحسن، وقد تابعه على هذا الحديث بشر بن رافع ، عن يحيى بن أبي كثير، كما في التخريج، وبشر ضعيف، لكن يتقوى الحديث بمجموع الطريقين. والله اعلم .

والمعنى : ليس بذي نكْرٍ، فهو ينخدع لانقياده ولينه، وهو ضد الخَب، يقال: فتى غِر وفتاة غِر، وقد غَرِرْتَ تَغِر غَرَارَة. يريد أن المؤمن المحمود من طبعه الغَرارة، وقلة الفِطنة للشر، وترك البحث عنه، وليس ذلك منه جهلاً، ولكنه كرم وحسن خُلق. والخَب بالفتح: الخداع –وهو الذي يسعى بين الناس بالفساد– رجل خب وامرأة خَبةٌ، وقد تكسر خاؤه، فأما المصدر فبالكسر لا غير.النهاية (٣٥٤،٣٥٥/٣)

أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَرَوَاهُ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَلْحَارِثٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سلمة مرسلا. (١)

قال الشيخ شاكر رحمه الله : هذه العلة التي أعل الحاكم بها الحديث غير جيدة بل غير صحيحة لان أبا شهاب الحناط لم ينفرد بتسمية يحيى بن أبى كثير فقد تابعه عيسى ويحيى فروياه عن الثوري عن الحجاج عن يحيى بن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا . (٢)

فائدة :قال أبو جعفر: فتأملنا هذا الحديث لنقف على المراد به ما هو إن شاء الله، فوجدنا الغر في كلام العرب هو الذي لا غائلة معه، ولا باطن له يخالف ظاهره ، ومن كانت هذه سبيله أمن المسلمون من لسانه ويده، وهي صفة المؤمنين، ووجدنا الفاجر ظاهره خلاف باطنه ؛ لأن باطنه هو ما يكره ، وظاهره فمخالف لذلك كالمنافق الذي يظهر شيئا غير مكروه منه ، وهو الإسلام الذي يحمده أهله عليه ويبطن خلافه ، وهو الكفر الذي يذمه المسلمون عليه فكان مثل ذلك الخب الذي يظهر المعنى الذي هو محمود منه حتى يحمده المسلمون على ذلك، ويبطن ضده مما يذمه المسلمون عليه ، وهو الفاجر الذي وصفه رسول ﷺ بما وصفه به في هذا الحديث ، وخالف بينه وبين المؤمن الذي وصفه بما وصفه به في هذا الحديث والله عز وجل نسأله التوفيق. (٣)

٨_ أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع، لكنه لم يسمع منه أحاديث معينة فإذا رواه عنه بلا واسطة فعلتها أنه لم يسمعها منه.

---

١) علل الدارقطني (٨/٤٧).

٢) الباعث الحثيث ص ٧٦.

٣) شرح مشكل الآثار (٨/١٥٠).

مثاله، قال الحاكم :حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الصَّاغَانِيُّ، قَالَ: ثنا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ٨ : كَانَ إِذَا أَفْطَرَ عِنْدَ أَهْلِ بَيْتٍ، قَالَ: «أَفْطَرَ عِنْدَكُمُ الصَّائِمُونَ، وَأَكَلَ طَعَامَكُمُ الْأَبْرَارُ، وَنَزَلَتْ عَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ»قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ :قَدْ ثَبَتَ عِنْدَنَا مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ رِوَايَةُ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ هَذَا الْحَدِيثَ، وَلَهُ عِلَّةٌ .

أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ قَاسِمُ بْنُ الْقَاسِمِ السَّيَّارِيُّ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ حَلِيمٍ الْمَرْوَزِيَّانِ بِمَرْوَ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الْمُوَجِّهِ ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ (١)، قَالَ: حُدِّثْتُ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ٨ كَانَ إِذَا أَفْطَرَ عِنْدَ أَهْلِ بَيْتٍ،

---

١) يحيى بن أبي كَثِير الطَّائِي مولاهم، أبو نصر اليَمَامِي ، واسم أبيه: صالح بن المُتَوَكِّل،وقيل يَسَار، وقيل نَشِيط ، وقيل دِينَار. قال أحمد: يحيى من أثبت الناس إنما يُعْد مع الزُهْرِي ويحيى بن سعيد وإذا خالفه الزُهْرِي فالقول قول يحيى، وقال العِجْلِي: ثقة حسن الحديث، وقال العُقَيْلي: ذكر بالتدليس، وقال أبو حاتم: يحيى إمام لا يُحَدِّث إلا عن ثقة وروى عن أنس مرسلاً وقد رأى أنساً يصلي في المسجد الحرام رؤية ولم يسمع منه، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان من العُبَّاد وكان يدلس، وقال الذهبي: كان من العُبَّاد العلماء الأثبات، وقال أبو حاتم وأبو زرعة والبخاري وغيرهم لم يدرك أحدا من الصحابة إلا أنس بن مالك فإنه رآه رؤية ولم يسمع منه وهذا لفظ أبي حاتم قال أبو زرعة وحديثه عنه مرسل يعني عن أنس وقال ابن حجر: ثقة ثبت لكنه يدلس ويرسل من الخامسة مات سنة اثنتين وثلاثين (أي ومائة) وقيل قبل ذلك.. ينظر عنه : [الطبقات الكبرى ٥/ ٥٥٥، معرفة الثقات ٢/ ٣٥٧، الجرح والتعديل ٩/ ١٤١، ضعفاء العقيلي ٤/ ٤٢٣، الثقات ٧/ ٥٩١ ـ ٥٩٢، الكاشف ٢/ ٣٧٣، جامع التحصيل ١/ ٢٩٩، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦، تقريب التهذيب ص ٥٩٦.]

قَالَ: «أَفْطَرَ عِنْدَكُمُ الصَّائِمُونَ، وَأَكَلَ طَعَامَكُمُ الْأَبْرَارُ، وَصَلَّتْ عَلَيْكُمُ الْمَلَائِكَةُ» وضح أن علة هذا الحديث أن يحيى لم يسمع من أنس هذا الحديث ، وهذا ما أكده العلماء ، فقد قال الإمام النسائي : يحيى بن أبي كثير لم يسمعه من أنس ، وقال ابن السكن : منقطع ،قال ابن أبي حاتم : يحيى رأي أنسا ولم يسمع منه شيئا .

وسئل أبو زُرْعَةَ: يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَفْطَرَ عِنْدَكُمُ الصَّائِمُونَ؟ فقَالَ : هُوَ مُتَّصِلٌ ، قَالَ : رَوَاهُ خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ نَا عَنْ هِشَامٍ عَنْ يَحْيَى قَالَ بَلَغَنِي عَنْ أَنَسٍ وَقَدْ رَأَى يَحْيَى أَنَسًا وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ ، وقال أيضاً: يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ بَلَغَهُ عَنْ أَنَسٍ وَحَدِيثُهُ عَنْهُ مُرْسَلٌ أَصَحُّ وَهَذَا وَهَمٌ يَعْنِي الْمَرْفُوعَ يَعْنِي فِي حَدِيثِهِ عَنْ أَنَسٍ أَفْطَرَ عِنْدَكُمُ الصَّائِمُونَ وَأَكَلَ طَعَامَكُمُ الْأَبْرَارُ(١).

ولا شك أن يَحيَى بن أَبي كثير رأى أنسا ولكنه لم يسمع منه هذا الحديث والدليل على ذلك ما رَواه ابن المُبارك عن هِشام عن يَحيَى قال: حدثت عَن أَنس (٢).

قال البيهقي رحمه الله في الكبرى : وَهَذَا مُرْسَلٌ، لَمْ يَسْمَعْهُ يَحْيَى عَنْ أَنَسٍ إِنَّمَا سَمِعَهُ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ يُقَالُ لَهُ عَمْرُو بْنُ زُنَيْبٍ وَيُقَالُ ابْنُ زَبِيبٍ، عَنْ أَنَسٍ(٣).

وعمرو هذا لم أقف على احد ذكره بجرح أو تعديل ، وعلى كلٍ فالحديث ثابت من طرق أخرى عن أنس وغيره ﷺ .

---

١) المراسيل لابن أبي حاتم (٢٤٣/١)

٢) علل الدارقطنى (٤٥/١).

٣) السنن الكبرى للبيهقي (٤٠٣/٤) ح٨١٣٥.

٩_ أن تكون طريقة معروفة يروي أحد رجالها حديثا عن غير تلك الطريق فيقع من رواه من تلك الطريق بناء على الجادة في الوهم.

ومثل له الحاكم فقال: أَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْبَغْدَادِيُّ قَالَ: ثنا يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ بْنِ صَالِحٍ السَّهْمِيُّ قَالَ: ثنا سَعِيدُ بْنُ كَثِيرِ بْنِ عُفَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي الْمُنْذِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحِزَامِيُّ (١)، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ٨ كَانَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلاَةَ، قَالَ: «سُبْحَانَكَ، اللَّهُمَّ تَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطُولِهِ ...

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: لِهَذَا الْحَدِيثِ عِلَّةٌ صَحِيحَةٌ وَالْمُنْذِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخَذَ طَرِيقَ الْمَجَرَّةِ فِيهِ، ثم رَواه بإسناده إلى مالك بن إسماعيل ثنا عبد العزيز ثنا عبد اللَّهِ بْنُ الْفَضْلِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ عُبَيد اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ عَنْ عَلِيٍّ (٢).

حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْعَلَوِيُّ الْمُقِيبُ بِالْكُوفَةِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَكَمِ الْحَبَرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: ثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْفَضْلِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ،

---

١) الْمُنْذِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بن المنذر بن المغيرة بن عبد الله بن خالد بن حزام بن خويلد بن أسد القرشي، الحِزَامِي، المدني. قال الخطيب: (كان من سادة قريش وقدم بغداد في زمن المهدي فأقام بها مدة وأراده المهدي على أن يلي قضاء المدينة فأبى) ، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: مقبول، من الثامنة، مات سنة إحدى وثمانين أي (ومائة) ، روى له النسائي في اليوم والليلة .ينظر عنه : [الثقات ٩ / ١٧٦، تاريخ بغداد ١٣ / ٢٤٤، تهذيب الكمال ٢٨/ ٥٠٣ – ٥٠٤، تهذيب التهذيب ١٠ / ٢٦٧، تقريب التهذيب ص ٥٤٦].

٢) معرفة علوم الحديث: ١١٧، تدريب الراوي: ١ / ٢٦١، الباعث الحثيث: ٧٠.

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلاَةَ ...فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِغَيْرِ هَذَا اللَّفْظِ وَهَذَا مُخَرَّجٌ فِي صَحِيحِ لِمُسْلِمٍ.

من خلال الإسنادين للحديث يتضح لنا أن المنذر سلك طريق المجرة ، والمنذر مقبول عند ابن حجر حيث يتابع وإلا فلين الحديث ، وخالفه عبد الله بن رجاء وهو صدوق من رجال البخاري فضبط إسناده عن عبد العزيز ، هذا وقد تابع عبد الله بن رجاء على روايته هذه جماعة منهم : أحمد بن خالد الوهبي بالإضافة إلى أن الحديث روي من طرق أخرى عن الأعرج عن عبيد الله عن على مرفوعا وهو مخرج في مسلم وغيره ، والله أعلم .

١٠_ أن يروى الحديث مرفوعا من وجه موقوفا من وجه .

ومثل له الحاكم فقال : أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ الْمُقْرِئُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو قُرَّوَةَ يَزِيدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ سِنَانٍ الرَّهَاوِيُّ (١) قَالَ: ثنا أَبِي، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ

---

١) يزيد بن سنان بن يزيد التميمي الجزري، أبو فروة الرهاوي. قال البخاري: مقارب الحديث إلا أن ابنه محمدا يروي عنه مناكير، وقال الترمذي: ليس بحديثه بأس إلا رواية ابنه محمد عنه فإنه يروي عنه مناكير، وقال أبو حاتم: محله الصدق والغالب عليه الغفلة يكتب حديثه ولا يحتج به، وضعفه ابن معين وابن المديني وأحمد وأبو داود والدارقطني وا بن عمار والجوزجاني وأبو زرعة والنسائي ، وقال ابن حبان: كان ممن يخطئ كثيرا حتى يروي عن الثقات مالا يشبه حديث الأثبات لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا وافق الثقات فكيف إذا انفرد بالمعضلات. قال ابن حجر: ضعيف مات سنة خمس وخمسين (أي ومائة) وله ست وسبعون. ينظر عنه: [الضعفاء للنسائي ص ١١١، ضعفاء العقيلي ٤/ ٣٨٢، الجرح والتعديل ٩/ ٢٦٦، تهذيب الكمال ٣٢/ ١٥٥ . ١٥٨، ميزان الاعتدال ٧/ ٢٤٦ . ٢٤٨، تقريب التهذيب ص ٦٠٢]

النبي ﷺ قَالَ: «مَنْ ضَحِكَ فِي صَلَاتِهِ يُعِيدُ الصَّلَاةَ، وَلَا يُعِيدُ الْوُضُوءَ» (١).

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمُ: لِهَذَا الْحَدِيثِ عِلَّةٌ صَحِيحَةٌ ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّبِيعِيُّ بِالْكُوفَةِ، قَالَ: ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَبْسِيُّ، قَالَ: ثنا وَكِيعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، قَالَ: سُئِلَ جَابِرٌ، عَنِ الرَّجُلِ يَضْحَكُ فِي الصَّلَاةِ، قَالَ: «يُعِيدُ الصَّلَاةَ، وَلَا يُعِيدُ الْوُضُوءَ».

وبتخريج الحديث يتضح لنا عدة طرق :

_ يزيد بن سنان _ **الأعمش** _ أبو سفيان _ **جابر مرفوعاً**

عمر القـدمي **الأعمش** _ أبو سفيان _ **جابر موقوفا**

سفيان الثـوري **الأعمش** _ أبو سفيان _ **جابر موقوفا**

وكيع بن الجراح **الأعمش** _ أبو سفيان _ **جابر موقوفا**

_ أبو معـــاوية _ **الأعمش** _ أبو سفيان _ **جابر موقوفا**

---

١) قال الإمام النووي: وأما الضحك والبكاء والأنين والتأوه والنفخ فإن بان منه حرفان بطلت صلاته وإلا فلا [المجموع ٤/ ٧٩] . وقال الشيخ ابن قدامة المقدسي: [وإن ضحك فبان حرفان فسدت صلاته وكذلك إن قهقه ولم يكن حرفان ... ولا نعلم فيه مخالفاً. قال ابن المنذر أجمعوا على أن الضحك يفسد الصلاة. وأكثر أهل العلم على أن التبسم لا يفسدها] [المغني ٢/ ٣٩ – ٤٠]. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: والأظهر أن الصلاة تبطل بالقهقهة إذا كان فيها أصوات عالية فإنها تنافي الخشوع الواجب في الصلاة وفيها من الاستخفاف والتلاعب ما يناقض مقصود الصلاة فأبطلت لذلك لا لكونها كلاماً .[الاختيارات العلمية ص ٥٩].

والضحك يكون مع الصوت بحيث يسمع نفسه ومن قرب منه والقهقهة تكون بصوت مرتفع وأما التبسم فيكون بدون صوت والضحك والقهقهة يبطلان الصلاة كما سبق وأما التبسم فلا يبطلها وإن كان مخلاً بالخشوع.

فأصحاب الأعمش إنما رووه موقوفا على جابر وهو الصواب ، وخالفهم يزيد بن سنان وهو ضعيف فأسنده للنبي ﷺ .قال ابن حجر : وهو صحيح من قول جابر (١).

قال البيهقي : المرفوع ضعيف والصحيح انه موقوف (٢).

وقال الدارقطني : قَالَ لَنَا أَبُو بَكْرٍ النَّيْسَابُورِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ لَا يَصِحُّ، وَالصَّحِيحُ عَنْ جَابِرٍ خِلَافُهُ ، وَيَزِيدُ بْنُ سِنَانٍ ضَعِيفٌ ، وَيُكْنَى بِأَبِي فَرْوَةَ الرُّهَاوِيِّ ، وَابْنُهُ ضَعِيفٌ أَيْضًا ، وَقَدْ وَهِمَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فِي مَوْضِعَيْنِ : أَحَدُهُمَا فِي رَفْعِهِ إِيَّاهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَالْآخَرُ: فِي لَفْظِهِ وَالصَّحِيحُ عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ ، عَنْ جَابِرٍ مِنْ قَوْلِهِ: مَنْ ضَحِكَ فِي الصَّلَاةِ أَعَادَ الصَّلَاةَ وَلَمْ يُعِدِ الْوُضُوءَ. وَكَذَلِكَ رَوَاهُ عَنِ الْأَعْمَشِ جَمَاعَةٌ مِنَ الرُّفَعَاءِ الثِّقَاتُ ، مِنْهُمْ: سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرُ ، وَوَكِيعٌ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ الْخُرَيْبِيُّ ، وَعُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ الْمُقَدَّمِيُّ ، وَغَيْرُهُمْ ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ شُعْبَةُ ، وَابْنُ جُرَيْجٍ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ ، عَنْ جَابِرٍ (٣).

هذا ،،، وقَالَ أَبُو عَبْدِ : فَقَدْ ذَكَرْنَا عِلَلَ الْحَدِيثِ عَلَى عَشَرَةِ أَجْنَاسٍ، وَبَقِيَتْ أَجْنَاسٌ لَمْ نَذْكُرْهَا، وَإِنَّمَا جَعَلْتُهَا مِثَالًا لِأَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ مَعْلُولَةٍ لِيَهْتَدِيَ إِلَيْهَا الْمُتَبَحِّرُ فِي هَذَا الْعِلْمِ، فَإِنَّ مَعْرِفَةَ عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَجَلِ هَذِهِ الْعُلُومِ(٤) .

---

١) الفتح (١/٢٨٠).

٢) السنن الكبرى (١/٢٢٥) .

٣) سنن الدارقطني (١/٣١٥) .

٤) معرفة علوم الحديث للحاكم ١١٢ – ١١٩ ، وتدريب الراوي ١٦٧ – ١٦٩.

ومن هنا اجتهد الباحثون في إيجاد أجناس لعلل أخرى ، وها أنا ذا أذكر بعضها دون تمثيل عليها لئلا يطول البحث ، ومن هذه الأجناس ما يلي :

١_ أن يدرج الثقة في الحديث ما ليس منه .

٢_ أن يدخل على الثقة حديث في حديث آخر

٣_ أن يكون بين متنين تقارب فينتقل ذهنه من حديث لآخر .

٤__ أن يتفرد الراوي بحديث أو لفظة في متن أو سند لم يتابع عليه .

٥_ أن يزيد أحد الثقات في السند راويا فأكثر وهما .

٦_ أن يقصر الراوي بالسند فيسقط راويا .

٧_ أن يتفرد الراوي بحديث أو لفظة في متن أو سند لم يتابع عليه .

٨_ أن يروى الثقة حديثا فيشذ بزيادة في سنده أو في متنه .

٩_أن يشذ أحد الثقات بإسناد له يخالف فيه باقي الحفاظ .

١٠_ أن يختصر الثقة الحديث اختصارا مخلاً.

١١_ أن يشتبه اسم الراوي بغيره .

١٢ _ أن يجمع الراوي بين روايات شيوخ فيحمل حديث بعضهم على بعض .

١٣_ أن يخطئ الراوي الثقة في تسمية الصحابي .

١٤_ أن يروى الحديث من رواية صحابي يستغرب من ذلك الوجه خاصة (١).

---

١) ينظر في ذلك : العلة وأجناسها عند المحدثين ص(٢٨٨:٤٥٣).فقد ذكر خمسة وعشرين جنسا من أجناس العلل .

وبعد ،،، فلا زالت هناك أجناس أخرى يطلع عليها الباحثون المهتمون بعلم العلل ، ويظهر ذلك من خلال الدراسات الحديثية (الماجستير والدكتوراة) في العلل والترجيحات بين الروايات ، لكن هل بالوقوف على العلة تزول أم لا ، هل نستطيع القول بعد وجود العلة أنها زالت من الحديث أم أن الحديث يبقى معلولا ؟ هذا في المبحث القادم .

المبحث الثاني

بم تزول العلة ؟

سبق لي نقل أقوال العلماء أن العلة ظاهرة وخفية ، والعلة الظاهرة قد تزول بالمتابعات و الشواهد ، و يكون ذلك بالاعتبار و سبر الطرق (١)، و قد تزول العلة بتلقي أهل العلم للحديث فيقبل الحديث و يزول أثر العلة .

أما العلل الخفية فلا تزول ، وهي على نوعين :

_ أحدهما: ما سببه المخالفة، فالراجحة محفوظة أو معروفة و المرجوحة شاذة أو منكرة .

_ ثانيهما : أحاديث أعلت بأسباب أخرى غير المخالفة : كمعارضة القرآن ، أو نص صحيح متواتر أو تأريخ مجمع عليه فهذه لا تزول ، و يبقى الحديث معلاً .

---

١) قال ابن حجر :وَالْفَرْدُ النِّسْبِيُّ: إِنْ وَافَقَهُ غَيْرُهُ فَهُوَ الْمُتَابِعُ ، والمتابعة مختصة بكونها من رواية ذلك الصحابي ، وَإِنْ وُجِدَ مَتْنٌ يروى من حديث صحابي آخر يُشْبِهُهُ فَهُوَ الشَّاهِدُ.وَتَتَبُّعُ الطُّرُقِ من الجوامع والمسانيد والأجزاء لِذَلِكَ الحديث الذي يظن انه فرد هُوَ الِاعْتِبَارُ . [نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (٧٢٢/٤)].

_ المتابع : هو الحديث المشارك لحديث آخر في اللفظ و المعنى مع الاتحاد في الصحابي فان كانت المشاركة من أول السند تسمى متابعة تامة و إن كانت المشاركة لا من أول السند تسمى متابعة قاصرة .[النكت ٦٨٢/٢].

_ الشاهد : هو الحديث المشارك لحديث آخر في اللفظ و المعنى مع عدم الاتحاد في الصحابي .[اختصار علوم الحديث ص٥٩] .

_ الاعتبار : حقيقته أن يأتي المحدث إلى حديث لبعض الرواة فتعتبره بروايات غيره من الرواة ليعلم هل هنالك للحديث متابع أو شاهد أم لا . أو بمعنى آخر : الهيئة الحاصلة في الكشف عن المتابعة والشاهد .[توضيح الأفكار (١٠/٢)] .

ومن أمثلته : ما رواه الترمذي رحمه الله في سننه : كتاب أبواب الطهارة بَابُ الْوُضُوءِ بِالنَّبِيذِ (١٤٧/١) ح ٨٨ ،قال :حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي فَزَارَةَ، عَنْ أَبِي زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ:سَأَلَنِي النَّبِيُّ ﷺ : مَا فِي إِدَاوَتِكَ؟، فَقُلْتُ: نَبِيذٌ، فَقَالَ: تَمْرَةٌ طَيِّبَةٌ، وَمَاءٌ طَهُورٌ، قَالَ: فَتَوَضَّأَ مِنْهُ. (١) ، فالعلل الظاهرة و هي التي سببها انقطاع في السند ، أو ضعف في الراوي ، أو تدليس ، أو اختلاط تتفاوت ما بين الضعف الشديد و الضعف اليسير ، فما كان يسيرًا زال بمجيئه من طريق آخر مثله أو أحسن منه ، و ما كان ضعفه شديدًا فلا تنفعه كثرة الطرق(٢) .

---

١) قال الترمذي: وَإِنَّمَا رُوِيَ هَذَا الحَدِيثُ عَنْ أَبِي زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَأَبُو زَيْدٍ رَجُلٌ مَجْهُولٌ عِنْدَ أَهْلِ الحَدِيثِ لاَ تُعْرَفُ لَهُ رِوَايَةٌ غَيْرُ هَذَا الحَدِيثِ. وقال ابن حبان: أبو زيد شيخ مجهول، يروي عن ابن مسعود، وليس يدرى من هو، ولا يعرف من أبوه ولا بلده، ومن كان بهذا النعت ثم روى خبرا واحدا خالف فيه الكتاب والسنة والإجماع والقياس استحق مجانبة ما رواه. [المجروحين ١٥٨/٣]، وقال أبو زرعة الرازي:حديث أبي فزارة ليس بصحيح، وأبو زيد مجهول. علل الحديث لابن أبي حاتم ١٧/١. وقال ابن عبد البر: أبو زيد مولى عمرو بن حريث مجهول عندهم، لا يعرف بغير رواية أبي فزارة، وحديثه عن ابن مسعود في الوضوء بالنبيذ منكر لا أصل له؟ [نقله عنه الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على جامع الترمذي ١٤٨/١

٢) أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء للدكتور ماهر ياسين الفحل (١/ ٣٤،٣٥) .

ومن الأمور التي تزول بها العلة : تلقي العلماء للحديث بالقبول :

فهذا الأمر يخرج الحديث من حيز الرد إلى العمل بمقتضاه (١)، بل ذهب بعض العلماء إلى أن له حكم الصحة ؛ قال الحافظ ابن حجر: وجزم القاضي أبو نصر عبد الوهاب المالكي في كتاب الملخص بالصحة فيما إذا تلقوه بالقبول(٢) ، وقال الأستاذ أبو إسْحَاق الإسفراييني: تُعرف صحة الحديث إذا اشْتُهر عند أئمة الحديث بغير نكير منهم(٣). وقال أبو الحسن ابن الحصار في «تقريب المدارك على موطأ مالك»: قد يعلم الفقيه صحة الحديث إذا لم يكن في سنده كذاب بموافقة آية من كتاب الله، أو بعض أصول الشريعة، فيحمله ذلك على قبوله والعمل به (٤).وقال ابن عبد البر لما حكي عن الترمذي أن البخاري صحح حديث البحر(هو الطهور ماؤه): و أهل الحديث لا يصححون مثل إسناده لكن الحديث عندي صحيح لأن العلماء تلقوه بالقبول) (٥). وقال الزركشي : إن الحديث الضعيف إذا تلقته الأمة بالقبول عمل به على الصحيح حتى أنه ينزل منزلة المتواتر في أنه ينسخ المقطوع(٦). وقال ابن الوزير: و قد احتج العلماء على صحة أحاديث بتلقي الأمة لها بالقبول(٧).

---

١) لا يعني هذا انه صحيح بذاته ،بل يبقى معللا ، والعمل عليه يكون مستنداً إلى نصوص أخرى أو استنباطات أو إجماع أو قياس .

٢) النكت ٣٧٣/١ .

٣) تدريب الراوي(٢٩/١)

٤) تدريب الراوي(٢٩/١)

٥) التمهيد (٢١٨/٥ ، ٢١٩).

٦) في نكته على ابن الصلاح ٤٩٧/٢ نقلا عن مناهج المحدثين ٢٢ .

٧) العواصم و القواصم ٣٩٧/٢ .

وقال الحافظ ابن حجر: من جملة صفات القبول التي لم يتعرض لها شيخنا أن يتفق العلماء على العمل بمدلول حديث ، فانه يقبل حتى يجب العمل به ، و قد صرح بذلك جماعة من أئمة الأصول ، ومن أمثلته قول الشافعي ﷺ: و ما قلت من أنه إذا غير طعم الماء و ريحه و لونه يروى عن النبي ﷺ من وجه لا يثبت أهل الحديث مثله ، و لكنه قول العامة لا أعلم بينهم خلافا ، و قال في حديث: (لا وصية لوارث) لا يثبته أهل العلم بالحديث و لكن العامة تلقته بالقبول و عملوا به حتى جعلوه ناسخا لآية الوصية) (١).وقال الكمال بن الهمام: و مما يصحح الحديث أيضا: عمل العلماء على و فقه(٢) .ومنه قول الترمذي عقب أحاديث معلة : والعمل على هذا عند أهل العلم .

لكنه لا تزول العلة بمعرفتها وإنما تظل علة عند من عرفها ومن لم يعرفها.

---

١) النكت ١/٤٩٤-٤٩٥ .

٢) فتح القدير ١٤٣/٣ . وينظر: أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء (٣١/٣).

الفصل الرابع

ما يعل به الإسناد والمتن

وفيه مبحثان :

- **المبحث الأول** : **علل الإسناد** .
- **المبحث الثاني** : **علل المتن** .

المبحث الأول

علل الإسناد

إن للإسناد أهمية كبيرة وأثر بارز عند المسلمين ، فلولا الإسناد واهتمام المحدثين به لضاعت علينا سنة نبينا ﷺ ولاختلط بها ما ليس منها ولما استطعنا التمييز بين صحيحها من سقيمها؛ فغاية دراسة الإسناد والاهتمام به هي معرفة صحة الحديث أو ضعفه، فمدار قبول الحديث غالبا على إسناده، قال الإمام شعبة(١٦٠هـ): إنما يعلم صحة الحديث بصحة الإسناد (١) و قال سفيان الثوري(١٦١هـ): الإسناد سلاح المؤمن، إذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل؟ (٢) وقال عبد الله بن المبارك(١٨١هـ): الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ماشاء(٣)، وقال علي بن المديني (٢٣٤هـ): الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه. (٤) ، وقال احمد: والحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه والحديث يفسر بعضه بعضا (٥)، وقال القاضي عياض(٥٤٤هـ): فاعلم أولا أن مدار الحديث على الإسناد فيه تتبين صحته ويظهر اتصاله (٦) ، وقال ابن الأثير(٦٠٦هـ) : اعلم أن الاستناد في الحديث هو الأصل وعليه الاعتماد وبه تعرف صحته

---

١) التمهيد ١/٥٧.

٢) بحوث في تأريخ السنة ص٥٤.

٣) مقدمة صحيح مسلم ١/١٥.

٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/٢٧٠

٥) الجامع لأخلاق الراوي ٢/٢٧٠.

٦) الإلماع ص١٩٤.

وسقمه (١)، وقال الحافظ أبو زرعة العراقي(٨٠٦هـ): والحديث إذا جمعت طرقه تبين المراد منه، وليس لنا أن نتمسك برواية ونترك بقية الروايات. (٢)

ومن الأسانيد ما يعل بانقطاع السند ،أو جرح الراوي ، أو نفي السماع المتوهم بالعنعنة ، أو بجمع الشيوخ وبقاء اللفظ واحدا ، أو بالوهم في رفع الموقوف أو وصل المرسل ..ولنضرب على ذلك أمثلة:

أولا : إعلال السند بانقطاع السند (علة ظاهرة) :

إن صور الانقطاع كثيرة منها : التعليق والإرسال والتدليس والإعضال ،وأذكر مثالاً على الإعضال (٣): ما أخرجه الحافظ أبو محمد الدارمي،قال: أخبرنا إبراهيم بن موسى، حدثنا ابن المبارك ،عن سعيد بن أبي أيوب، عن عبيد الله بن أبي جعفر(٤)،

---

١) جامع الأصول (١ /٩-١٠)

٢) طرح التثريب ١٨١/٧.

٣) المعضل في اصطلاح المحدثين: هو عبارة عما حذف من إسناده اثنان فصاعدا على التوالي . [اختصار علوم الحديث ص٥١. قال الجوزجاني: المعضل أسوأ حالا من المنقطع والمنقطع أسوأ حالا من المرسل، والمرسل لا تقوم به حجة النكت ٥٨١/٢.

٤) عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ اللَّيْثِيُّ الْمِصْرِيُّ الْفَقِيهُ أَبُو بَكْرٍ، مَوْلَى عُرْوَةَ بْنِ شُيَيْمٍ اللَّيْثِيِّ، مِنْ سَبْيِ طَرَابُلُسَ الْغَرْبِ، أَغْنِي أَبَاهُ وَاسْمُهُ يَسَارٌ. سَمِعَ: الأَعْرَجَ، وَأَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَجَمَاعَةً. روى عنه: ابْنُ إِسْحَاقَ، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، وَغَيْرُهُمْ. قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: ثِقَةٌ، بَابَهُ يَزِيدَ بْنَ أَبِي حَبِيبٍ. وقال ابن حجر: ثقة. وُلِدَ سَنَةَ سِتِّينَ مِنَ الْهِجْرَةِ، وَتُوُفِّيَ سَنَةَ سِتٍّ وَثَلاثِينَ، وَقِيلَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَلاثِينَ وَمِائَةَ .ينظر عنه : [تهذيب التهذيب ٧ / ٥، شذرات الذهب ١ / ٩٠ طبقات الحفاظ ص ٥٦، الجرح والتعديل ٥ / ٣١٠].

قال: قال رسول □ ﷺ: " أجرؤكم على الفتيا أجرؤكم على النار " (١).

فإن إسناد هذا الحديث من الدارمي إلى ابن أبي جعفر ليس له علة، لكن ابن أبي جعفر هذا من طبقة أتباع التابعين، ومن كان كذلك فأدنى ما يكون بينه وبين النبي ﷺ رجلان، فأسقط الواسطة بينه وبين رسول □ ﷺ، فسقط بذلك الحديث.

ثانيا: إعلال السند بجرح الراوي (علة ظاهرة) :

يشترط فيمن يؤدي الحديث أن يكون : مسلما بالغا عدلا ضابطا ، فهذه شروط أربعة يجب أن تتوفر جميعها في الراوي، فإذا اختل شرط من هذه الأربعة سقط الاحتجاج بحديثه ويكون حديثه ضعيفا حتى ينظر هل له متابع أو شاهد يتقوى بها.

وإعلال السند بسبب تضعيف الراوي يعود في الغالب إلى: فقد في العدالة، أو خلل في العدالة، أو الضبط .

---

١) رواه الدارمي في السنن : كتاب المقدمة بَابُ الْفُتْيَا وَمَا فِيهِ مِنَ الشِّدَّةِ (٢٥٨/١) ح١٥٩ من طريق عبيد الله بن أبي جعفر قال: قال رسول الله ﷺ : فذكره.

قال المناوي : (أجرؤكم على الفتيا) بضم الفاء أي أقدمكم على إجابة السائل عن حكم شرعي من غير تثبت وتدبر والإفتاء بيان حكم المسألة. (أجرؤكم على النار) أقدمكم على دخولها لأن المفتي مبين عن الله حكمه فإذا أفتى على جهل أو بغير ما علمه أو تهاون في تحريره أو استنباطه فقد تسبب في إدخال نفسه النار لجرأته على المجازفة في أحكام الجبار {الله أذن لكم أم على الله تفترون}.[(١٥٨/١)].

مثاله : روى الدارقطنى في سننه: كتاب البيوع (٤١/٣) ح ١٦٨ قال : حدثنا أبو على الحسين بن قاسم بن جعفر الكواكبى(١) أخبرنا على بن حرب(٢) نا عمرو بن عبد الجبار (٣)عن عبيدة بن حسان (٤)عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ٨ قال : { لَيْسَ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ غَيْرُ الْمُغِلِّ ضَمَانٌ ، وَلَا عَلَى الْمُسْتَوْدَعِ غَيْرُ الْمُغَلِّ ضَمَانٌ }.

---

١) الحسين بن القاسم بن جعفر الكواكبى أبو على الكاتب صاحب أخبار وآداب ،قال الخطيب:ما علمت من حاله إلا خيرا ، قال ابن حجر :في إخباره مناكير كثيرة بأسانيد جياد ، مات سنه سبع وعشرين وثلاثمائة .انظر ترجمته في [(تاريخ بغداد (٨٦/٨) ج ٤١٧٩ ،لسان الميزان (٣٠٩/٢) ج ١٢٦٧] .

٢) على بن حرب بن محمد بن حرب بن حيان بن مازن بن العَضُوبة الطائي ، وثقه الدار قطني وأبو حاتم الرازي وابن حجر وابن حبان ، وقال النسائي : صالح الحديث ، قال الخطيب : مات سنة خمس وستين ومئتين وقد جاوز التسعين.انظر ترجمته فى (الجرح والتعديل (١٨٣/٦) ج ١٠٠٦، تهذيب الكمال(٣٦١/٢٠) ج ٤٠٣٧، الكاشف(٣٧/٢) ج ٣٨٩١، تهذيب التهذيب(٢٦٠/٧) ج٥٠٦،]

٣) عمرو بن عبد الجبار السنجارى يكنى أبا معاوية ، روى عن عمه عبيدة بن حسان مناكير، ضعفه العقيلى وابن عدى .انظر [ضعفاء العقيلى (٢٨٧/٣) ج ١٢٨٦، الكامل فى الضعفاء (١٤١/٥) ج ١٣٠، لسان الميزان (٣٦٨/٤) ج ١٠٨٣)] .

٤) عَبِيدة بن حسان السنجارى الجزرى ، قال أبو حاتم : منكر الحديث ، وقال ابن حبان : كان ممن يروى الموضوعات عن الثقات وقد بطل الاحتجاج به ، وقال الدارقطنى : ضعيف.انظر في ترجمته (الجرح والتعديل (٩٢/٦) ج ٤٧٥ ،المجروحين (١٨٩/٢) ج ٨٢٥، المغني في الضعفاء (٤٢١/٢) ج٣٩٨٥] .

فمن خلال ترجمة الرواة تبين لنا أن الحديث بهذا الإسناد ضعيف مرفوعاً للأسباب التالية :

١- ضعف الحسين بن القاسم لأن في أخباره مناكير .

٢- ضعف عمرو بن عبد الجبار حيث يروى عن عمه عبيده مناكير .

٣- ضعف عبيدة بن حسان حيث كان ممن يروى الموضوعات عن الثقات .

ثالثا: إعلال السند بنفي السماع المتوهم بالعنعنة (علة خفية):

إن التصريح بالسماع من الراوي الثقة معتبر، وكذلك الحال فيما يروى من الأسانيد ويكون **"معنعنا" أو "مؤننا"** فإنه معتبر كذلك إذا كان الراوي ثقة، بريئا من التدليس. ولكن رغم التصريح بالسماع، ورغم المعاصرة الأكيدة بين الراوي والمروي عنه وسلامة الراوي من التدليس رغم كل هذا قد يكشف النقاد من أهل صنعة العلل أن الإسناد منقطع، ولا حقيقة لهذا السماع.

مثل: قال الترمذي في علله الكبير: **"ثنا يحيى بن أكثم، ثنا يحيى بن آدم، ثنا زهير بن معاوية، عن حميد الطويل، عن ثابت، عن أنس بن مالك، قال: لبى رسول ﷺ بالعمرة والحج معا، قال لبيك بعمرة وحجة".**

سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فقال: **"هذا خطأ، أصحاب حميد يقولون: عن حميد سمع أنسا".**

وقول البخاري هذا يعني أن رواية حميد عن ثابت غير صحيحة، بل الوارد هو ما ذكره أصحاب حميد أنه سمع أنسا، ومع أن روايات أصحاب حميد ظاهرها سلامة الإسناد، إلا أن البخاري كشف عن وهم

في هذا السماع، وأن حميدا لم يسمع أنسا، كما ورد في روايات أصحاب حميد.

وفي هذا يقول الترمذي:**قال محمد: حدثنا عمرو بن خالد، نا زهير، قال:** قدمت البصرة فرأيت حميدا، وعنده أبو بكر بن عياش، جعل حميد يقول: قال أنس، قال أنس، فلما فرغ، قلت له: أسمعت هذا؟ **قال:** سمعت عمن حدث عنه.

ويلاحظ على هذا الحديث أن الإسنادين التقيا بزهير بن معاوية. **أما** الأول وهو المعل ففيه زهير عن حميد، عن ثابت، عن أنس ، وأما الثاني ففيه زهير، عن حميد، عمن حدث عن أنس، عن أنس، ويكون البخاري قد كشف علة الحديث وأثبت أن حميدا لم يسمع من أنس وإنما بينهما واسطة، وقد بين أن الوهم إنما دخل من إكثار حميد من القول: قال أنس، فجعل أصحاب حميد هذه العبارة:**سمع أنسا. (١)**

رابعا : <u>إعلال السند بجمع الشيوخ وبقاء اللفظ واحدا.</u>(علة خفية)

قال ابن رجب في شرح علل الترمذي:"ومعنى هذا أن الرجل إذا جمع بين حديث جماعة، وساق الحديث سياقة واحدة، فالظاهر أن لفظهم لم يتفق فلا يقبل هذا الجمع إلا من حافظ، متقن لحديثه، يعرف **اتفاق** شيوخه واختلافهم، كما كان الزهري يجمع بين شيوخ له في حديث الإفك وغيره". **(٢)**

مثل قال ابن رجب: "قال أحمد في رواية الأثرم في حديث حماد بن سلمة عن أيوب وقتادة، عن أبي أسماء عن أبي ثعلبة الخشني، عن **النبي** ٨ "في آنية المشركين".

---

١) ذكره الدكتور همام في مقدمة تحقيقه لشرح علل الترمذي (١/١٤١) .

٢) شرح علل الترمذي ص٨١٦.

قال أحمد: هذا من قبل حماد، كان لا يقوم على مثل هذا، يجمع الرجال ثم يجعله إسنادا واحدا، وهم يختلفون ، وقال أحمد: **ابن إسحاق** حسن الحديث، لكن إذا جمع بين رجلين.**قلت:** كيف؟ قال: يحدث عن الزهري وآخر، يحمل حديث هذا على هذا . **(١)**

وممن يعل حديثه إذا جمع الشيوخ ليث بن أبي سليم، وعطاء بن السائب والواقدي، وعبد الرحمن بن عبد بن عمر العمري.

خامسا: إعلال السند بالوهم في رفع الموقوف أووصل المرسل أوما فيه انقطاع.

قد يروى الحديث مرفوعا ولكن النقاد يكشفون عن وهم في رفعه ويثبتون أن وقفه أصح، وقد يروى الحديث متصلا، وإرساله أثبت وآكد، أوقد يروى متصلا وهو في الحقيقة معضل أو منقطع ،

ومثاله ما جاء في علل الدارقطني : "وسئل عن حديث محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ٨ أحبب حبيبك هونا، ... الحديث" **(٢)قال:** يرويه الحسن بن دينار، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ٨ واختلف عنه: فرواه سويد بن عمرو عن حماد بن سلمة

---

١) شرح علل الترمذي ص٨١٥.

٢) قَالَ ابن الجوزي "هَذَا حَدِيثٌ لا يَصِحُّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ أَحْمَدُ: "لا يكتب حديث الْحَسَن بْن دينار وقال يَحْيَى ليس بشيء وَقَالَ النَّسَائِيُّ مَتْرُوكٌ وَقَالَ ابْنُ حبان: "حدث بالموضوعات عن الأثبات وقد رواه الْحَسَنُ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أيوب عن حميد عن علي ﷺ والحسن متروك وسرقه أَبُو الصلت الهروي فرواه بإسناد آخر عن ابن عُمَر وابن الصلت كذاب". العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (٢٤٩/٢) ، قلت : وهناك رسالة في هذا الحديث بعنوان : الفصيحة العجما في الكلام على حديث «أحبب حبيبك هونا ما» لأحمد بن عبد اللطيف بن أحمد البَرْبِير الحسني، أبو الفيض (المتوفى: ١٢٢٦ هـ).

عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرةﷺ. وخالفه الحسن بن أبي جعفر، رواه عن أيوب، عن حميد الحميري، عن علي بن أبي طالبﷺ. وقال هارون بن إبراهيم الأهوازي: عن ابن سيرين عن حميد الحميري، عن علي يرفعه.**قال الدارقطني:** والصحيح عن عليﷺ **موقوفا (١).**

ومثاله كذلك ما جاء في علل ابن أبي حاتم :**قال : وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مسلمُ بنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ شُعبةَ، عَنْ يزيدَ بْنِ خُمَيرٍ، عَنْ سليمانَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ أَبِي الدرداءِ، عَنِ النبيﷺ قَالَ: لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ، لَضَحِكْتُمْ قَلِيلاً، وَلَبَكَيْتُمْ كثيرًا؟(٢)**

قَالَ أَبِي: كَذَا حدثنا مسلمٌ. وحدثنا أَبُو عُمَرَ الحَوْضِيّ(٣)،عَنْ شُعبةَ ، عَنْ يزيدَ بْنِ خُمَيرٍ، عَنْ سليمانَ، عن ابنِ ابْنَتِ أَبِي الدرداءِ، عَنْ أَبِي الدرداءِ قَالَ: لَوْ تَعْلَمُونَ ... ، مَوْقُوفٌ .

---

١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني (١١٠/٨) دار ابن الجوزي .

٢) رواه البزار في مسنده (٦١/١٠) ح ٤١٢٤ ، وعبد بن حميد في مسنده (١٩٩/١) ، والحاكم في المستدرك (٣٦٥/٤) ح٧٩٠٥ من طريق مسلم....،وقال : هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ بِهَذِهِ السِّيَاقَةِ " وقال الذهبي : صحيح .

٣) رواها أبو داود في الزهد : (١٩٤/١) ح ٢٠٤ ، وابن أبي شيبة في المصنف (٣٤٥٩١) ، والعقيلي في الضعفاء (١٤٣/٢) جماعتهم من طريق شُعْبَة، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُمَيْرٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنِ ابْنِ بِنْتِ أَبِي الدَّرْدَاءِ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، قَالَ: «لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا، وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا، وَلَخَرَجْتُمْ إِلَى تالصُّعُدَاتِ تَجْأَرُونَ وَتَبْكُونَ، وَلَا تَدْرُونَ تَنْجُونَ أَوْ لَا تَنْجُونَ».قال ابن حجر : واما رِوَايَته (سليمان بن مرثد) عَن أبي الدَّرْدَاء فَذكرهَا الْعقيليّ فِي تَرْجَمته فِي الضُّعَفَاء وساقها من طَرِيق مُسلم بن إِبْرَاهِيم عَن شُعْبَة عَن أبي التياح عَنهُ ثمَّ سَاقهَا من رِوَايَة يحيى بن أبي بكير عَن شُعْبَة فَأدْخل بَينه وَبَين أبي الدَّرْدَاء ابْنة أبي الدَّرْدَاء فساقه مَوْقُوفا ثمَّ قَالَ وَهَذَا أشبه . تعجيل المنفعة (٦١٩/١).

قَالَ أَبِي: وهذا أشبهُ، وموقوف أصح ، وأصحابُ شُعبةَ لا يَرفَعُونَ هذا الحديثَ(١).

وقال البزار: وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نعلمُهُ يُرْوَى عن أَبِي الدَّرْدَاءِ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ غَيْرِ أَبِي الدَّرْدَاءِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ وُجُوهٍ أَصَحَّ مِنْ هَذَا، وَإِنَّما كَتَبْنَا هَذَا الْحَدِيثَ عن أَبِي الدَّرْدَاءِ وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ أَصَحَّ إِسْنَادًا مِنْهُ لِأَنَّ فِيهِ زِيَادَةً فِي كَلامِهِ، وهُو نُرِيدُونَ أَنْ تَنْجُوا فَلِذَلِكَ كَتَبْنَاهُ، ولَا نَعْلَمُ هَذَا الْحَدِيثَ أَسْنَدَهُ عَنْ شُعْبَةَ إِلَّا مُسْلِمٌ. وَقَدْ رَواه جَمَاعَةٌ غَيْرَ مُسْلِمٍ، عَنْ شُعْبَةَ فَأَوْقَفُوهُ، عن أبي الدرداء(٢).

وقد يكون الحديث ظاهره الاتصال ، ثم يكشف النقاد عن انه مقطوع على التابعي ، ومثال ذلك ما ذكره الترمذي في علله الكبير، **قال: "حدثنا هناد (نا) محمد بن فضيل عن الأعمش، عن أبي صالح،** عن أبي هريرة، قال:**قال رسول** □ ^ **"إن للصلاة أولا وآخرا".**

حدثنا هناد (نا) أبو أسامة عن الفزاري، عن **الأعمش،قال:قال مجاهد:** كان يقال **"إن للصلاة أولا وآخرا"،فذكره بنحوه.**

سألت محمدا (يعني البخاري) عن هذا الحديث، فقال: وهم فيه محمد بن فضيل والصحيح حديث الأعمش عن مجاهد.

سادساً: ومن علل الإسناد ما يكون بخصوص حال الراوي(علة خفية):

ويتضح ذلك مما رواه احمد في مسنده (٢١/٥٠) ح١٣٣٣٧**قال :** حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ، **حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، قَالَ:** كَتَبَ إِلَيَّ قَتَادَةُ، حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: " صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ،

---

١) علل ابن أبي حاتم (٥/٤٥) ح ١٧٩٢.

٢) مسند البزار (١٠/٦١)

وَعُثْمَانَ، فَكَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ بِـ {الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} ، لَا يَذْكُرُونَ {بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} فِي أَوَّلِ الْقِرَاءَةِ، وَلَا فِي آخِرِهَا "

ففيه علة خفية، حيث أعل بقول الأوزاعي: إن قتادة كتب إليه ، وقتادة كان أكمه لا يكتب، فيكون قد أمر بالكتابة عنه غيره وحينئذ، فذلك الغير مجهول الحال عندنا حتى ولو كان قتادة يثق به فلا يكفي ذلك في ثبوت عدالته إلا عند من يقبل التزكية على الإبهام. وهو مرجوح لاحتمال أن يكون مضعفا عند غيره بقادح ، فرجعت رواية الأوزاعي إلى أنها عن شخص مجهول كتب إليه بإذن قتادة **(عن قتادة عن أنس** ﷺ ، فهذه العلة أشد من تدليس الوليد الذي حصل الأمن منه بتصريحه بالسماع وبمتابعة من تابعه من أصحاب الأوزاعي**(١)**.

وقال الذهبي : هو على المجاز، فإن قتادة ولد أكمه، وإنما أمر من يكتب إلى الأوزاعي، ويتفرع على هذا: أن رواية ذلك عن الأعمى إنما وقعت بواسطة من كتب، ولم يسم في الحديث ففي ذلك انقطاع بين**(٢)**.

هكذا وقفنا على بعض العلل التي تقدح في الإسناد ، وهناك الكثير من العلل التي ستتضح للباحث خلال بحثه في الإسناد ، خاصة بعد معرفته بآلية البحث في علم العلل من خلال النظر في الروايات وسبر أقوال المتقدمين والمقارنة بينها .

---

١) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر(٢/٧٥٤:٧٥٦) ت : ربيع بن هادى المدخلى .

٢) سير أعلام النبلاء (٦/٥٥٠). دار الحديث .

المبحث الثاني
علل المتن

ذكرت أن العلة تكون في الإسناد وتكون في المتن ، وهناك بعض العلل التي توجد في الإسناد ،وأخرى توجد في المتن، قد أعل العلماء المتن من أجلها ، منها :

أولا : ما كان علته التعارض :

وذلك بأن يكون الحديث معارضاً لظاهر القرآن الكريم ، مثال ذلك : عن أبي هريرة ﷺ قال : (قضى رسول ﷺ باليمين مع الشاهد الواحد) (١). فقد اعتذر أبو حنيفة ومن وافقه عن العمل بهذا الحديث لأنه خبر واحد يعارضه قول الله تعالى : { وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى }.(٢)،

والعمل بالحديث مذهب فقهاء الحديث كلهم، ومذهب فقهاء الأمصار، ما خلا أبا حنيفة وأصحابه.

قال الترمذي: وَالعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ العِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَغَيْرِهِمْ رَأَوْا: أَنَّ اليَمِينَ مَعَ الشَّاهِدِ الوَاحِدِ جَائِزٌ فِي الحُقُوقِ وَالأَمْوَالِ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ،

---

١) رواه الترمذي (٢٠/٣) ح ١٣٤٣ وقال: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِاليَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ الوَاحِدِ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، و ابن ماجه (٢٣٦٨)، والترمذي (١٣٩٢) من طريق عبد العزيز بن محمد الدراوردي ، والنسائي في "الكبرى" (٥٩٦٩) من طريق المغيرة بن عبد الرحمن الحِزامي، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة. وابن الجارود (٢٥٢/١) ح ١٠٠٧ من طريق رَبِيعَةَ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .وإسناده حسن.

٢) سورة البقرة الآية رقم ٢٨٢.

وَقَالُوا: لَا يُقْضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ إِلَّا فِي الْحُقُوقِ وَالْأَمْوَالِ، وَلَمْ يَرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَغَيْرِهِمْ أَنْ يُقْضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ(١).

قال ابن القيم : وَالَّذِي يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ اعْتِقَادُهُ: أَنَّهُ لَيْسَ فِي **سُنَنِ رَسُولِ** اللَّهِ ﷺ الصَّحِيحَةِ سُنَّةٌ وَاحِدَةٌ تُخَالِفُ كِتَابَ اللَّهِ، بَلْ السُّنَنُ مَعَ كِتَابِ اللَّهِ عَلَى ثَلَاثِ مَنَازِلَ ، سُنَّةٌ مُوَافِقَةٌ ، وسُنَّةٌ تُفَسِّرُ الْكِتَابَ، **وسُنَّةٌ مُتَضَمِّنَةٌ لِحُكْمٍ** سَكَتَ عَنْهُ الْكِتَابُ ، وَلَا يَجُوزُ رَدُّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ وَلَيْسَ لِلسُّنَّةِ مَعَ كِتَابِ اللَّهِ مَنْزِلَةٌ رَابِعَةٌ ...**وَلَمْ تَأْتِ سُنَّةٌ** صَحِيحَةٌ وَاحِدَةٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ **تُنَاقِضُ كِتَابَ** اللَّهِ **وَتُخَالِفُهُ** الْبَتَّةَ، .... **وَقَدْ أَنْكَرَ النَّبِيُّ** ﷺ عَلَى مَنْ رَدَّ سُنَنَهُ الَّتِي لَمْ تُذْكَرْ فِي الْقُرْآنِ، وَلَمْ يَدَّعِ مُعَارَضَةَ الْقُرْآنِ لَهَا فَكَيْفَ يَكُونُ إنْكَارُهُ عَلَى مَنْ ادَّعَى أَنَّ سُنَنَهُ تُخَالِفُ **الْقُرْآنَ وَتُعَارِضُهُ؟(٢).**

_ أو أن يكون الحديث معارضا لظاهر حديث آخر ،

وهو ما يسمي في علم الحديث بمختلف الحديث ، والأمثلة على ذلك كثيرة منها: فعن عبد الله بن بسر السلمي ، عن أخته الصماء ، أن **النبي** ﷺ **قال** : « لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم ، وإن لم يجد أحدكم إلا لحاء عنبة ، أو عود شجرة فليمضغها »

قال الحاكم: « هذا حديث صحيح على شرط البخاري ، ولم يخرجاه ، وله معارض بإسناد صحيح : وقد أخرجاه حديث همام ، عن قتادة ، عن أبي أيوب العتكي ، عن جويرية بنت الحارث ، أن النبي ﷺ **دخل** عليها يوم الجمعة وهي صائمة ، فقال : » **صمت أمس؟** «**قالت : لا ،**

---

١) سنن الترمذي (٣/٢١،٢٢) .

٢) الطرق الحكمية (١/٦٣:٦٧) بتصرف كبير.

قل : » فتريدين أن تصومي غدا ؟ قَالَتْ : لا ، قَالَ : فَأَفْطِرِي.... فحدثني محمد بن صالح بن هانئ ، ثنا محمد بن إسماعيل بن مهران ، ثنا عبد الملك بن شعيب بن الليث ، ثنا ابن وهب ، قال : سمعت الليث يحدث ، عن ابن شهاب ، أنه كان إذا ذكر له ، أنه نهى عن صيام يوم السبت قال : هذا حديث حمصي وله معارض بإسناد صحيح »(١).

فهذا الحديث(لا تصوموا يوم السبت ...) قال عنه الترمذي :حسن ، و قد أعله جماعة من الحفاظ بالمعارضة :

_قال الإمام مالك: هذا كذب، يعني : حديث صوم يوم السبت. (٢)

_قال صاحب عون المعبود : و قد طعن في هذا الحديث جماعة من الأئمة : مالك ابن أنس ، و ابن شهاب الزهري ، و الأوزاعي ، و النسائي ، فلا تغتر بتحسين الترمذي و تصحيح الحاكم و إن ثبت تحسينه فلا يعارض حديث جويرية بنت الحارث الذي اتفق عليه الشيخان . (٣)

_و من العلماء من قال : انه منسوخ كالإمام أبي داود . (٤)

ثانيا : ما كان علته شك الراوي :

قد يتردد الراوي في لفظة أو يشك في رفع الحديث و وقفه ، و هذا أمر لا يسلم منه أحد إلا من شاء الله ، فالراوي إذا اخطأ أو شك و كان ذلك قليلا و نادرا منه فانه لا يضره ، و لا يوهن حديثه إلا إذا كثر منه ذلك فانه يضعف بسوء الحفظ ، و إذا غلب عليه ذلك يترك حديثه.

---

١) رواه الحاكم في المستدرك (١٣٥/٤) ح ١٥٤٤.

٢) تلخيص الحبير ٢٣٠/٢ .

٣) ٢٩٤/٢ .

٤) سنن أبي داود (٣٢١/٢)ح (٢٤٢١)

و قد وجد الشك في كثير من الأحاديث الصحيحة و لم يقدح أحد بصحتها لهذا الشك لكن قد يتوقف العلماء في كلمة أو لفظة يقع فيها الشك .

مثل ذلك : حديث داود بن الحصين ، عن أبي سفيان ، **عن أبي** هريرة ، أن النبي ٨ : (رخص في العرايا (١)في خمسة أو سق أو دون خمسة أوسق) (٢)

قال ابن الأثير :شك داود بن الحصين في خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق. (٣)

ثالثا : ما كان علته إحالة المعنى كليا أ وجزئيا :

ومثل ذلك : مارواه البخاري ومسلم من حديث **عَائِشَةَ رضي** عنها قَالَتْ: أَهْلَلْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ **في حَجَّةِ الوَدَاعِ، فَكُنْتُ مِمَّنْ تَمَتَّعَ** وَلَمْ يَسُقِ الهَدْيَ، فَزَعَمَتْ أَنَّهَا حَاضَتْ وَلَمْ تَطْهُرْ حَتَّى دَخَلَتْ لَيْلَةُ **عَرَفَةَ، فَقَالَتْ:** يَا رَسُولَ اللهِ، هَذِهِ لَيْلَةُ عَرَفَةَ وَإِنَّمَا كُنْتُ تَمَتَّعْتُ بِعُمْرَةٍ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ : «**انْقُضِي رَأْسَكِ(٤) وَامْتَشِطِي، وَأَمْسِكِي عَنْ عُمْرَتِكِ**»، فَفَعَلْتُ، فَلَمَّا قَضَيْتُ الحَجَّ أَمَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ لَيْلَةَ الحَصْبَةِ،

---

١) و صورتها عند الشافعي و أحمد :أن يشتري الرجل الرطب على رؤوس الأشجار بخرصه تمرا ، فيستلم البائع التمر ، ويستلم المشتري الرطب بالتخلية ؛ و لا يجوز ذلك فيما زاد على خمسة أوسق ، و قد جاز هذا على خلاف الأصل للضرورة ؛ فان الأصل عدم جواز بيع الرطب بالتمر . أنظر :شرح النووي على مسلم ٣٥/٤)

٢) أخرجه البخاري ٩٩/٣ ح (٢١٩٠) ، و مسلم ١٥/٥ ح (١٥٤١)

٣) جامع الأصول ٤٧٥/١ .

٤) أي حلى ضفره .

فَأَعْمَرَنِي مِنَ التَّنْعِيمِ مَكَانَ عُمْرَتِي الَّتِي نَسَكْتُ(١) . فاختصره بعضهم : (انقضي شعرك واغتسلي) .

قال ابن رجب : هذا الحديث قد استنبط البخاري رحمه الله منهُ حكمين، عقد لهما بابين:أحدهما: امتشاط المرأة عند غسلها مِن المحيض. والثاني: نقضها شعرها عند غسلها مِن المحيض ، وهذا الحديث لا دلالة فيهِ على واحد مِن الأمرين؛ فإن غسل عائشة الذِي أمرها النبي ﷺ بهِ لم يكن مِن الحيض، بل كانت مِن حائضاً، وحيضها حينئذ موجود، فإنه لو كان قد انقطع حيضها لطافت للعمرة، ولم تحتج إلى هذا السؤال، ولكن أمرها أن تغتسل في حال حيضها وتهل بالحج، فهو غسل للإحرام في حال الحيض، كما أمر أسماء بت عميس لما نفست بذي الحليفة أن تغتسل وتهل(٢).

---

١) رواه البخاري : كتاب الحيض بَابُ امْتِشَاطِ المَرْأَةِ عِنْدَ غُسْلِهَا مِنَ المَحِيضِ (٧٠/١) ح ٣١٦، ومسلم كتاب الحج بَابُ بَيَانِ وُجُوهِ الْإِحْرَامِ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ إِفْرَادُ الْحَجِّ وَالتَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ، وَجَوَازِ إِدْخَالِ الْحَجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ، وَمَتَى يَحِلُّ الْقَارِنُ مِنْ نُسُكِهِ (٨٧٠/٢) ح١٢١١. قال ابن حجر : قِيلَ لَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى التَّرْجَمَةِ قَالَهُ الدَّاوُدِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ قَالُوا لِأَنَّ أَمْرَهَا بِالِامْتِشَاطِ كَانَ لِلْإِهْلَالِ وَهِيَ حَائِضٌ لَا عِنْدَ غُسْلِهَا وَالْجَوَابُ أَنَّ الْإِهْلَالَ بِالْحَجِّ يَقْتَضِي الِاغْتِسَالَ لِأَنَّهُ مِنْ سُنَّةِ الْإِحْرَامِ وَقَدْ وَرَدَ الْأَمْرُ بِالِاغْتِسَالِ صَرِيحًا فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ . فتح الباري (٤١٧/١)

وقال ابن رجب : وقد يحمل مراد البخاري رحمه الله على وجه صحيح، وهو أن النبي ﷺ إنما أمر عائشة بنقض شعرها وامتشاطها عند الغسل للإحرام: لأن غَسَلَ الإحرام لا يتكرر، فلا يشق نقض الشعر فيه، وغسل الحيض والنفاس يوجد فيه هذا المعنى، بخلاف غسل الجنابة، فإنه يتكرر فيشق النقض فيه، فلذلك لم يؤمر فيه بنقض الشعر. [فتح الباري لابن رجب (١٠٥/٢)].

٢) ينظر فتح الباري لابن رجب (١٠٣/٢، ١٠٤) .

فأدخله في باب غسل المحيض ، وهو في باب الحج والعمرة وقد أنكر الإمام احمد ذلك هذا الاختصار الذي يخل بالمعنى، لا أصل اختصار الحديث .

رابعا : ما كان علته تحريفا في لفظة من ألفاظه :

فقد سُئِلَ أَبو زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ قَبيصَة ،عن الثوري، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَم، عَنْ عِيَاض بن عبد الله، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ؛ قَالَ: كُنَّا نُورِثُهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ ؛ يَعْنِي: الجد؟، فَقَالَ أَبو زُرْعَة: هَذَا خطأ؛ أَخْطَأَ فِيهِ قَبِيصَة؛ إنما هو: كنا نُؤَدِّي صَدَقَةَ الفِطْرِ على عهد رَسُول الله ﷺ (١).

فهذا الحديث؛ صحف فيه قبيصة، فقال: "كنا نورثه"، والصواب: "كنا نؤديه"، ثم رواه بالمعنى الذي فهمه منه بعد تصحيفه إياه، فقال: "يعني الجد"، والصواب: "يعني: صدقة الفطر".ذكر ذلك غير واحد من أهل العلم، منهم: الإمام مسلم، والإمام أبو زرعة الرازي، وكذا الإمام ابن رجب الحنبلي (٢).

قال الإمام مسلم : هذا خبر صحف فيه قبيصةُ، وإنما كان الحديث بهذا الإسناد عن عياض قال: كنا نؤديه على عهد رسول الله ﷺ ؛ يعني: في الطعام وغيره في زكاة الفطر. فلم يقر قراءته، فقلب قوله، إلى أن قال: يورثه. ثم قلب له معنى، فقال: يعني: الجد (٣).

وكل هذا تصرف سيئ لا يجوز مثله ، وقد يدخل هذا الوهم على كبار الثقات رغم يقظتهم، وذلك إما لانشغالهم أثناء التحديث، وإما لحضورهم بعض الحديث دون بعضه الآخر .

خامسا: ما كان علته مخالفة الراوي الذي رواه لمقتضاه :

فالأصل فيه أن العبرة بما روى لا بما رأى، لأنه قد ينسى مرويه فيخالفه، فيكون من باب من حدث ونسي ، ولكن قد تدل القرائن فتكون مخالفته علة في تصحيح حديثه.

---

١) علل الحديث لابن أبي حاتم (٥٥٩/٤) .

٢) ينظر : علل الحديث" للرازي (١٦٤١) و "شرح علل الترمذي" لابن رجب (٤٢٨/١) ، الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات لطارق بن عوض الله بن محمد (٢١٤/١).

٣) التمييز ص ١٩٠.

قال ابن رجب:في تضعيف حديث الراوي إذا روى ما يخالف رأيه، وقد ضعف الإمام أحمد وأكثر الحفاظ أحاديث كثيرة بمثل هذا،

فمنها: أحاديث أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ في المسح على الخفين، ضعفها أحمد ومسلم وغير واحد .

قال أحمد: أبو هريرة ﷺ ينكر المسح على الخفين فلا يصح له فيه رواية.

ومنها: أحاديث ابن عمر ﷺ في المسح على الخفين، أنكرها أحمد، وقال: ابن عمر أنكر على سعد بن أبي وقاص المسح على الخفين، فكيف يكون عنده عن النبي ٨فيه رواية.

ومنها: حديث عائشة عن النبي ﷺ أنه قال للمستحاضة: "دعي الصلاة أيام أقرائك"قال أحمد: كل من روى هذا عن عائشة فقد أخطأ، لأن عائشة تقول: الأقراء الأطهار، لا الحيض"(١).

سادسا : ما كان علته الإدراج (٢):

وصورته : أن يدخل في سياق الحديث ما ليس منه، سواء أكان هذا الدخل حديثا آخر أو بعض حديث، أم كان كلاما للراوي يوضح به

---

١) شرح علل الترمذي (١٥٩/١،١٦٠). وينظر : علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية لوصى الله بن محمد عباس (٧٩/١).

٢) لغة: بضم الميم وفتح الراء اسم مفعول فعله أدرج، تقول: أدرجتُ الكتاب إذا طويتَه، وتقول: أدرجتُ الميتَ في القبر إذا أدخلتَه فيه، وأدرجتُ الشيء في الشيء إذا أدخلتَه فيه وضمنته إياه. واصطلاحا: الحديث المدرج ما كان فيه زيادة ليست منه في الإسناد أو المتون. و المدرج نوعان: مدرج في المتن و مدرج في الإسناد ، ولكل نوع منهما أقسام. [الفصل للوصل المدرج في النقل (٢٢/١)]

المراد من الحديث، وفي كلتا الحالتين يظهر الحديث مع ما أدرج فيه حديثا واحدا دونما تمييز بينهما أو فاصل يحدد كلا منهما.

مثاله : ما ذكره ابن رجب في معرض كلامه، عن جعفر بن برقان، فقال: وكذا قال العقيلي هو ضعيف في روايته عن الزهري وذكر له حديثه عن الزهري عن سالم عن أبيه، عن النبي ٨ أنه نهى عن لبستين، وبيعتين، ونكاحين، وعن مطعمين، وذكر الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر، وأن يأكل الرجل وهو منبطح على وجهه"، **وقال**: لا يتابع عليه من حديث الزهري.

وأما الجلوس فيروى من غير حديث الزهري بأسانيد صالحة ما خلا الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر فالرواية فيها لين(١) .

ومراد ابن رجب رحمه الله أن جعفر بن برقان روى عن الزهري النهي عن الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر، وروى أحاديث أخرى من غير طريق محمد بن شهاب الزهري فأدخل كل هذه الأحاديث في إسناد واحد وهو الزهري .

سابعا : ما كان علته أنه لا يشبه كلام النبوة:

قال ابن رجب: ومنه قول أبي أحمد الحاكم، في حديث علي الطويل **في الدعاء، لحفظ القرآن:** إنه يشبه أحاديث القصاص.

ومن ذلك حديث يرويه عمرو بن يزيد الرفاء، عن شعبة، عن **عمرو بن مرة، عن أبي وائل عن عبد عن النبي ﷺ : ما بال أقوام** يشرفون المترفين، ويستخفون بالعابدين، ويعملون بالقرآن ما وافق أهوائهم، وما خالف أهوائهم تركوه ... الحديث.

---

١) شرح علل الترمذي (٢/٧٩٣) .

قال ابن عدي: هذا يعرف بعمر بن يزيد عن شعبة، وهو بهذا الإسناد بلال.

قال العقيلي: ليس لهذا الحديث أصل من حديث شعبة.**قلت**: وهذا الكلام عندي - والله أعلم - يشبه كلام عبد الله بن المسور الهاشمي المدائني وكان يضع الحديث. وقد روى عمرو بن مرة عنه، فلعل هذا الشيخ حمله عن رجل عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن المسور مرسلاً، وأحاله على شعبة، انتهى.

والأمر على ما ذكره العقيلي رحمه الله (١).

وقال في موضع آخر: ومن ذلك أنهم يعرفون الكلام الذي يشبه كلام النبي ﷺ من الكلام الذي لا يشبه كلامه

قال ابن أبي حاتم الرازي، عن أبيه: تعلم صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاما يصلح أن يكون مثل كلام النبوة.

ويعرف سقمه وإنكاره بتفرد من لم تتضح عدالته، والله أعلم(٢).

---

١) شرح علل الترمذي (٢/٨٧٠) .

٢) شرح علل الترمذي (٢/٨٧٢) .

الخاتمة

الحمد لله تكفل بحفظ هذا الدين، وأقام له في كل عصرٍ حَمَلَةً ينفون عنه تحريفَ الغالين وانتحالَ المبطلين وتأويلَ الجاهلين.

وإنّ مِنْ أبرزِ ما يذكر من نتائج البحث أمور:

١- أنّ المحدثين بذلوا جهداً علمياً ضخماً ومستمراً على اختلاف الأزمنة والأمكنة لخدمة هذا الجانب من سنة رسول صلى الله عليه وسلم، وهذا الجهد يُعدّ مفخرة لعلماءِ المسلمين المعظمين لسنة رسول الله ﷺ ، وصورة مشرقة في الذب عن سنته ﷺ .

٢- أنّ نُبوغَ هؤلاء الأئمة في"علل الحديث" لم يأتِ من فراغ؛ إنّما هو نتاجُ رحلات طويلة ومستمرة للطلب والسماع، والكتابة والتصنيف، مَعَ سعةِ الاطلاع، ويقظةٍ تامة، وفَهْمٍ ثاقب، صَحِبَ ذلك كلّه صِدقٌ وعملٌ ودعوةٌ وصبرٌ فحظوا بتأييدٍ رباني وفضلٍ إلهيّ.

٣- قلةُ من يتقنُ هذا الفنّ ، ومع هذه القلة فقد سدّوا جانباً كبيراً في هذا المجال.

٤- أنّ العهودَ الذهبية لأئمة العلل ونقاده كانت في القرن الثاني والثالث والرابع ثم تناقص وقلّ.

_ففي القرن الثاني: نجد على رأس هذه الطبقة:شعبة بن الحجاج، ثم يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي.

- وفي القرن الثالث: نجد على رأس هذه الطبقة: علي بن المديني، ثم البخاريّ ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وأبا حاتم وأبا زرعة الرازيين، ويعقوب بن شيبة.

- وفي القرن الرابع: نجد على رأس هذه الطبقة: الدارقطنيّ.

٥- تقدّم الإمام علي بن المديني في هذا الفن على جميع أقرانه، وأقوال العلماء في إمامته وتقدمه في هذا الفن كثيرة، قال ابن حبان: "وكان من أعلم أهل زمانه بعلل حديث رسول الله ﷺ"، وقال الخطيب البغدادي: "وكان علي بن المديني فيلسوف هذه الصنعة وطبيبها ولسان طائفة الحديث وخطيبها"، فتجمع جميع أقوال علي بن المديني في علل الأحاديث، ثم تدرس بعمقٍ ودقة مع مقارنة كلامه بكلام النقاد الآخرين من أقرانه، ثم تستخلص النتائج من تلك الدراسات، ولا شك أنّ مثل هذه الدراسات العلمية الجادة تعطي تصوراً عن مناهج وطرائق وقواعد القادمين في إعلال الأخبار.

٦- المصلحة العظيمة التي تحققت من التصنيفِ والتأليفِ في "علم علل الحديث"، قال ابنُ رجب: "فلولا التصانيف المتقدمة فيه لما عُرِفَ هذا العلم اليوم بالكلية، ففي التصنيف فيه ونقل كلام الأئمة المتقدمين مصلحة عظيمة جداً" (١).

٧- أنّ الناظر في كلام أئمة العللِ ونقدهم للأحاديث والآثار ليندهش ويطول عجبه، من دقة التعليل وبراعة النقد ، ويدوك جيدا أنّ المنهج النقدي عند أئمة العللِ شامل للأسانيد والمتون، لا كما زعم المستشرقون ومن قلدهم من جهلة المسلمين أنّ المحدثين لم يلتفتوا لنقد المتون.

---

١) شرح علل الترمذي (١/٣٤٦) .

لذا أوصي نفسي وإخواني طلبة العلم بتقوى الله تعالى أولا ثم بالآتي :

- ضرورة العنايةِ بعلم علل الحديث ، ووضع مقرر خاص لطلبة الفرقتين الثالثة والرابعة و طلبة الدراسات العليا في هذا الفن والبحث فيه نظرياً وعملياً، فكثير من الخلل الواقع في كلام المعاصرين على الأحاديث نتيجة للقصور في علم العلل وعدم التفطن لدقائقه.

- تخصيص الدراسة في نواحٍ معينة وتجنب التعميم عند دراسة الأعلام وجهودهم فى علم العلل، لكي تكون الدراسة أعمق وتُسْتوفى الجزئيات المطلوبة في هذه الدراسة فتخرج نتائج دقيقة.

- القراءة الكثيرة والمتأنية للأئمة أمثال علي بن المديني وشعبة بن الحجاج ويحيى بن معين ؛ وذلك لأن أئمة الحديث ونقاده مجمعون على تقدمهم في هذا الفن .

- متابعة كل ما هو جديد في علم العلل فلن نعدم فيه خيرا كثيرا .

_فتح باب التسجيل لرسائل الماجستير والدكتوراة حول العلل، فهذا الأمر يخدم الإسلام خدمة واسعة أكثر من تسجيل الرسائل في التحقيق والتخريج التي توضع فور مناقشتها على الأرفف يتراكم عليها التراب .

هذا وأسأل الله عز وجل بأسمائه الحسنى وصفاته العليا أن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

مراجع البحث

* القرآن الكريم كلام الله رب العالمين .

* أحاديث معلة ظاهرها الصحة ، للشيخ مقبل بن هادي الوادعي رحمة .

* الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات تأليف أبي معاذ طارق بن عوض بن محمد.

*الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح. لابن دقيق العيد، دراسة وتحقيق: د. عامر صبري، ١٤١٧هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

* الآداب الشرعية والمنح المرعية لا بن مفلح بن محمد بن مفرج، المقدسي الرامينى ثم الصالحي الحنبلي (المتوفى: ٧٦٣هـ) عالم الكتب .عدد الأجزاء: ٣

* الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير.شرح: أحمد شاكرط٢ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان عدد الأجزاء: ١

* التمييز لمسلم بن الحجاج، تحقيق: د. محمد الأعظميط شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة.

* أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء...رسالة ماجستير للدكتور ماهر ياسين الفحل

* الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. للخطيب البغدادي، تحقيق: محمود الطحان ط١، ١٤٠٣هـ، مكتبة المعارف، الرياض.

* الجامع الصحيح. لمسلم بن الحجاج، تحقيق: محمدفؤاد عبد الباقي، ط١، ١٣٧٤ هـ، المكتبة الإسلامية، تركيا.

* الجامع في العلل والفوائد للدكتور / ماهر ياسين الفحل .دار ابن الجوزى ط١ ١٤٣١هـ .

* الجامع لا الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) ،تح د. محمود الطحان، مكتبة المعارف الرياض، عدد الأجزاء: ٢

* الجرح والتعديل. لابن أبي حاتم، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي،ط١، ١٣٧١ هـ، مجلس دائرة المعارف، الهند.

*الحديث المعلول قواعد وضوابط بقلم د. حمزة عبدالله المليباري ط٢.

* الرسالة. للشافعي، تحقيق: أحمد محمدشاكر. ١٣٩٩ هـ، ط٢، دار التراث.

* أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، مع تحقيق كتابه الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي. دراسة وتحقيق: د.سعدي الهاشمي، ط٢، ١٤٠٩ هـ، دار الوفاء للطباعة، مصر.

* سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي للدارقطني، تحقيق: سليمان آتش، ط١، ١٤٠٨ هـ، دار العلوم-الرياض-.

* شرح علل الترمذي لابن رجب، تحقيق: همام سعيد، ط١، ١٤٠٧ هـ، مكتبة المنار، الأردن.

* علم الرجال وأهميته للمعلمي، تحقيق: الحلبي،ط١، ١٤١٧ هـ دار الراية.

* علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام. تأليف: إبراهيم ابن الصديق، عام١٤١٥هـ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

* علوم الحديث لابن الصلاح. تحقيق: نور الدين عتر.١٤٠١هـ، ط المكتبة العلمية، بيروت.

* العلة وأجناسها عن المحدثين لمصطفى باحو .

* العلل لابن أبي حاتم ، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ) تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي ، الناشر: مطابع الحميضي ، ط١، ١٤٢٧ هـ ، ج٧.

* فتح المغيث شرح ألفية الحديث. للسخاوي، تحقيق: علي حسين علي.ط٢، ١٤١٢هـ، دار الإمام الطبري.

* قواعد العلل وقرائن الترجيح للمؤلف: عادل بن عبد الشكور بن عباس الزرقي الناشر: دار المحدث للنشر والتوزيع الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ عدد الأجزاء: ١

* لسان العرب. لابن منظور.ط١، ١٤١٠هـ، دار صادر، بيروت.

*مدارج السالكين مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين لابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ) المحقق: محمد المعتصم بالله البغدادي ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ط٣، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م ، عدد الأجزاء: ٢ .

* مجموع مجموع الفتاوى المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ) المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف

الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م

* معرفة أنواع علوم الحديث ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ) المحقق: نور الدين عتر الناشر: دار الفكر سوريا، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، عدد الأجزاء: ١

* المحدث الفاصل بين الراوي والواعي. للقاضي الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي. تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب ط٣ (١٤٠٤هـ) . دار الفكر.

* نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (مطبوع ملحقا بكتاب سبل السلام)لا بن حجر العسقلاني ، المحقق: عصام الصبابطي - عماد السيد ، الناشر: دار الحديث – القاهرة ط٥، ١٤١٨ هـ ،عدد الأجزاء: ١

* نزهة النظر في شرح نخبة الفكر. لابن حجر ط١، ١٤١٣هـ، مكتبة جده.

* نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد: للعلائي، تحقيق: بدر البدر ط١،١٤١٦هـ، دار ابن الجوزي، الدمام.

* النكت على كتاب ابن الصلاح. لابن حجر، تحقيق: د. ربيع مدخلي، ط٢، ١٤٠٨هـ، دار الراية.

* النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد ط١، ١٤١٩هـ، مكتبة أضواء السلف، الرياض.

* هدي الساري مقدمة فتح الباري. لابن حجر، تعليق محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية.

* اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر لعبد الرؤوف بن تاج العارفين المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)، المحقق: المرتضى الزين أحمد، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، ط١، ١٩٩٩م، عدد الأجزاء: ٢